الجمهورية التونسية



# المشروع السنوي للقدرة على الأداء لمهمة المالية لسنة 2017



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية أكتوبر 2016

# الفه رس

1	التقديم العام	-1
1	تقديم الوزارة والسياسة القطاعية	-
5	استر اتيجية القطاع الإقتصادي والمالي	-
9	هيكلة برامج مهمّة وزارة المالية	-
11	نفقات وزارة المالية حسب البرامج	-
12	إطار النفقات المتوسط المدى لوزارة المالية	-
13	البرنامج عدد 1: الديوانة	-2
14	تقديم البرنامج وإستر اتجيته	-
19	أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة	-
31	نفقات برنامج الديوانة	-
33	البرنامج عدد2: الجباية	-3
34	تقديم البرنامج وإستراتجيته	_
37	أهداف ومؤشرات. قيس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية	-
42	نفقات برنامج الجباية	-
45	البرنامج عدد 3: المحاسبة العمومية	-4
46	تقديم البرنامج و إستر اتجيته	-
	أهداف و مؤشر اتداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية	-
68	نفقات برنامج المحاسبة العمومية.	-
70	البرنامج عدد 4: مصالح الميزانية	-5
71		-
73	أهداف ومؤداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية	-
84	مصالح الميز انية نفقات برنامج مصالح الميز انية	-
87	البرنامج عدد5: الدين العمومي	-6
88	<del>-</del>	_
	اهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي	-
	نفقات برنامج الدين العمومي	-
96	البرنامج عدد 6: القيادة والمساندة	-7
97		_
	أهداف ومؤشرات. قيس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة	-
	نفقات برنامج القيادة والمساندة	-
	5 · <b>C</b> · <b>C</b>	
119	بطاقات قيس الأداء	- 8

## التقديم العام

#### I - تقديم الوزارة والسياسة القطاعية:

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة المالية في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والنقدية والجبائية للدولة وتطويرها قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي تحقيق أهداف التنمية.

وفي هذا الإطار، تتولى الوزارة إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة والإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة. وتتمثل مشمولات الوزارة في:

- إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية والسهر على تنفيذ ميزانية الدولة والموازين الملحقة بها وموازين المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأموال الخاصة بالخزينة طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. وبهذا العنوان، تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على الميزانية وخاصة ما يتعلق منها بالتأجير العمومي،
- إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والقمرقية والسهر على تنفيذ التشريع المتعلق بهذا الميدان،
- إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بمحسابة الدولة والجماعات المحلية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
- مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

كما تتولى وزارة المالية بمشاركة وزارة الداخلية الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي.

وتتولى وزارة المالية التصرف في الخزينة العمومية وهي مكلفة بالخصوص ب:

- متابعة موارد وحاجيات الخزينة وتوفير التوازن بينها،
  - إصدار القروض وتوزيعها،
  - إدارة شؤون الدين العمومي.

وتبدي وزارة المالية رأيها بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية التي تعرض عليها.

كما تمنح وزارة المالية بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية.

وتحدد وزارة المالية وتنفذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان القروض ولهذا الغرض فهي تشارك في الإشراف على مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى في نطاق التشاريع والتراتيب الجاري بها العمل.

كما تقع وجوبا إستشارة وزارة المالية بشأن كل المسائل ذات الصبغة المالية بالدواوين والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات التي تساهم الدولة في رأسمالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك في المؤسسات التي تتمتّع بإمتيازات مالية أو جبائية. وهي تضطلع بهذا العنوان بمراقبة التصرف المالي للهياكل المشار إليها أعلاه.

وتتولى وزارة المالية، من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية مراقبة التصرّف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات من كل نوع التي تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية.

وتقوم وزارة المالية بمشاركة البنك المركزي التونسي بتسطير وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان المالية الخارجية ولهذا الغرض فهي:

- تعد التشريع والنصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،
  - تشارك في إعداد وإبرام إتفاقات الدفع،
  - تتابع مع البنك المركزي التونسي تطور ميزان الدفوعات،
    - تبدي رأيها بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،
- تشارك في إعداد الإتفاقات المالية وفي التفاوض بشأن القروض الأجنبية وضبط برامجها.

وقد شرعت وزارة المالية في إصلاحات هيكلية ذات علاقة بمجال تدخلها نذكر منها خاصة:

- الإصلاح الجبائي،
- الإصلاح الديواني،
- إصلاح القطاع المالي وتدعيم الإدماج المالي،
  - إصلاح منظومة المالية العمومية،
    - إصلاح قطاع التأمين،
      - رقمنة الوزارة.

## الهيكل التنظيمي لوزارة المالية:

حسب الأمر عدد 2856 لسنة 2011 المؤرخ في 7 أكتوبر 2011 والمتعلق بتنظيم وزارة المالية تشتمل وزارة المالية على الهياكل التالية:

الوزير

	الكاتب العام			الديوان	
الرقابة العامة للمالية	الإدارة العامة للديوانة	الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة	الهيئة العامة للتأمين	الإدارة العامة للتأجير العمومي	الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع
الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون	الإدارة العامة للموارد والتوازنات	الإدارة العامة للتمويل	الإدارة العامة للمساهمات	الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي	الإدارة العامة للأداءات
الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية	الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	الإدارة العامة للتصرف في الوسائل البشرية	الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات	خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة	وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية	الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العمومي	وحدة الشؤون القانونية	الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة		

## كما تشرف الوزارة على 15 منشأة ومؤسسة الآتى ذكرهم:

- 1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد
  - 2. مصنع التبغ بالقيروان
  - 3. البنك الوطنى الفلاحى
  - 4. الشركة التونسية للبنك
    - 5. بنك الإسكان
  - 6. البنك التونسي للتضامن
- 7. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
  - 8. وكالة الكحول
  - 9. الوكالة التونسية للتضامن
  - 10. مركز الإعلامية لوزارة المالية
    - 11. شبكة تونس للتجارة
  - 12. ديوان مساكن أعوان وزارة المالية
    - 13. المدرسة الوطنية للمالية
    - 14. الشركة التونسية للضمان
      - 15. شركة " البنيان".

## 1 -إستراتيجية مهمة المالية:

تتصهر السياسة المالية المرسومة في إطار التوجهات الإقتصادية العامة للبلاد التونسية لإسترجاع نسق النمو الإقتصادي وتحقيق التعافي لآلة الإنتاج واستحثاث الإستثمار بما يمكن من تكثيف إحداثات الشغل والتقليص من الفوارق بين الجهات مع الحرص على المحافظة على سلامة التوازنات المالية ومقاومة التهريب.

ولتجسيد التوجهات المذكورة أعلاه تعمل الوزارة على:

- مواصلة إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية نحو مزيد من الشفافية وتدعيم الحوكمة الرشيدة في المجال،
- مزيد تطوير منظومة التمويل الصغير ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية،
- التوجه نحو تحقيق الفرص الإقتصادية في مجال الإدماج المالي1 لما له من أثر إيجابي على إستقرار النظام المالي،
- تطوير منظومة التأمين والترفيع في نسق عمليات التصرف في الأموال والممتلكات المصادرة،
- دعم الإستثمار العمومي والخاص وإعتماد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كدافع للإستثمار،
  - دعم التعاون المالي.

وتمثّل هشاشة القطاع المالي وتفاقم إخلالات المالية العمومية من أهم التحديات المطروحة على الوزارة في السنوات القادمة.

ومن بين الإشكاليات المطروحة على مستوى آليات تمويل الإقتصاد هو ضعف حوكمة قطاع البنوك ونقص تطبيق المعايير المتعارف عليها دوليا وضعف الرقابة المصرفية، مما استوجب إصلاح ثلاث بنوك عمومية على ضوء نتائج التدقيق الشامل علاوة على ضبط خطة إعادة هيكلة القطاع البنكي.

هذا وسيتم في المراحل القادمة، تحديد دور القطاع العمومي في تمويل الاقتصاد إلى جانب مواصلة إعادة هيكلة القطاع المالي.

أماً على مستوى الجباية فإنّ الإصلاحات المتتالية التي شهدتها المنظومة الجبائية لم تمكّن من دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث أنّ التشريع الجبائي الحالي يشكو من عدّة نقائص ومن عدّة تعقيدات وتشعبات أنهكت مردوديتها وأضعفت دورها.

وعلى هذا الأساس سيتواصل تعزيز السياسات المالية وتأمين مواكبتها لمتطلبات تتشيط الحركة الإقتصادية وتداعي الثقة في مناخ الأعمال والإستثمار من خلال التركيز

<sup>1</sup> الإدماج المالي يعني وضعا يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم.

بالخصوص على مواصلة إصلاح منظومة الجباية قصد تدعيم العدالة الجبائية وتحقيق المصالحة مع المطالبين بالأداء وتقريبهم من الإدارة والمحافظة على الدور التحفيزي للجباية إلى جانب تبسيط الإجراءات حرصا على تحقيق الموارد الجبائية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة وذلك بـ:

- التوزيع العادل للعبء الجبائي، من خلال:
- · مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وترشيد الطروحات.
  - · توسيع قاعدة الأداء لتشمل مداخيل غير خاضعة للضريبة.
    - مراجعة النظام التقديري.
- تقريب النظام الجبائي لمداخيل رأس المال إلى النظام الجبائي لمداخيل العمل.
  - التصدي للتهرب الجبائي.
- تبسيط التشريع من خلال تجميع النصوص الجبائية في مجلة موحدة، وترشيد الأداءات الموظفة لفائدة صناديق الخزينة وتقليص عدد النسب.

وبهدف تدعيم دور الديوانة على الصعيد الإقتصادي وحماية الحدود التونسية ضد التهريب في المرحلة الراهنة، تتكب وزارة المالية حاليا على تنفيذ مشروع تعصير مصالح الديوانة على مختلف الأصعدة التنظيمية والهيكلية والمؤسساتية.

#### وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لتعصير الديوانة في:

- مكافحة التهريب والتقليص من نسبة الإقتصاد الموازي من 50% سنة 2015 إلى 20% سنة 2020. سنة 2020.
- -تطوير الإقتصاد والرفع من نسبة لامادية الإجراءات من 10% سنة 2015 إلى 80% سنة 2020. سنة 2020.

كما سيتم تعزيز فاعلية السياسة المالية العمومية من خلال إحكام توظيف الإعتمادات وفقا لأولويات تحقيق التوازن بين الجهات وحسن تنفيذ برامج التنمية الجهوية لا سيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية إلى جانب مواصلة الإصلاح الرامي إلى إعتماد سياسة التصرّف في الميزانية حسب الأهداف حيث يهدف المخطط التتموي للفترة 2016 - 2020 إلى التأسيس إلى منوال تتموي جديد حسب مقاربة ثلاثية الأبعاد تجمع بين النجاعة والعدالة

والإستدامة تم ضبطه من خلال التعديل بالإعتماد على إنجازات سنة 2015 وآفاق النمو المنتظرة لسنة 2016.

ومن بين السياسات المعتمدة لتحقيق النمو الإقتصادي والتتموي المنشود سيتم العمل على حشد الدعم المالي والإقتصادي والسعي إلى الإسراع في تفعيل مسار الشريك المتميز مع الإتحاد الأوروبي مع تكثيف التحرك من أجل إعادة إدراج تونس في قائمة الدول التي يمكنها التمتع بشروط تفاضلية عند الإقتراض.

في إطار تعصير القطاع المالي سيتواصل تطوير سوق التأمين من خلال إتمام ومراجعة التشاريع والتراتيب المتعلقة به في إتجاه الملائمة للمعايير الدولية وتطوير وتوسيع النشاط وتحسين التغطية التأمينية بما يتلاءم والتطوّر المرتقب للنشاط الإقتصادي وتنوّع حاجيات المؤسسات والأفراد.

وفي إتجاه تدعيم سلامة المعطيات المالية تعمل وزارة المالية حاليا بإعتماد منهجية تشاركية على بلورة رؤية عصرية ومتكاملة لإعادة هيكلة منظومة المحاسبة للمؤسسات وتنظيم المهن المحاسبية والإشراف على أعمال التدقيق القانوني المالي.

# 2 - بسرامج السوزارة:

# تمّ تقسيم مهمّة وزارة المالية إلى ستّة برامج تمّ ضبطها كما يلي:

الهياكل المتدخلة	البرنامج
- الإدارة العامة للديوانة	<b>برنامج عدد 1</b> : الديوانة
- المركز الطبي للديوانة	3 <b>C</b> 3.
- الإدارة العامة للأداءات	برنامج عدد2: الجباية
- الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي	6 3.
- الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية	
- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	برنامج عدد3:المحاسبة العمومية
- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة	
- الإدارة العامة للموارد والتوازنات	: -1: 11 11 -A 1*
- الإدارة العامة للتأجير	برنامج عدد4: مصالح الميزانية
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى	
- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	
- خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات	
المالية	
- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض	
الخارجية الموظفة	
- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي	برنامج عدد 5: الدين العمومي
- الديوان	
- هيئة الرقابة العامة للمالية	
- الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية	
- الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات	
- الإدارة العامة للبناءات	برنامج عدد6: القيادة والمساندة
- الإدارة العامّة للمساهمات	
- الإدارة العامّة للتمويل	
- الإدارة العامّة للشراكة بين القطاعين العام والخاص	
- مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام	
- ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية	
- المدرسة الوطنية للمالية	

## II- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

## 1 - تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2017:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية الوزارة لسنة 2017 قيمة 906420 ألف دينار مقابل 814198 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطور تبلغ 11.4%.

جدول توزيع نفقات وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

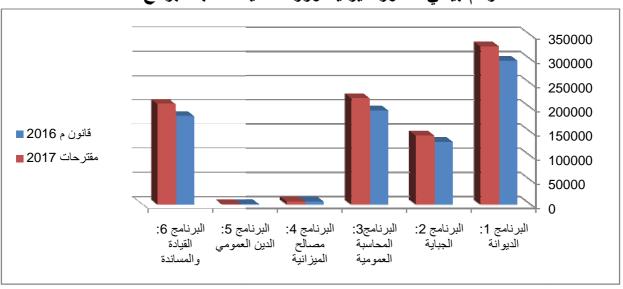
(2017-2016)	نسبة التطور	(2) 201	تقديرات 7	قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ		أعتمادات	2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
16,5	93344	-	658336	565 371	514 238	العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
13	67530	-	588483	521 057	470 603	التأجير العمومي
0	0	-	39014	42 254	42 749	وسائل المصالح
245	5050	-	7110	2060	886	التدخل العمومي
16,5	-723	-	247 984	248 727	120 911	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-27	-25743	-	70 984	96 727	24 311	الإستثمارات المباشرة
-27	-25743	-	70 984	96 727	24 311	على الموارد العامة للميزانية
		-				على موارد القروض الخارجية الموظفة
17	25000	-	177000	152000	96600	التمويل العمومي
		-				على الموارد العامة للميزانية
		-				على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	-	100	100	2	صناديق الخزينة
11,4	92222	_	906420	814 198	635 151	مجموع البرنامج

## جدول تطوّر ميزانية وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

ات الدفع	تطوّر إعتماد	مقترحات 2017				
النسبة		إعتمادات	إعتمادات	قانون المالية	إنجازات	
(%)	المبلغ	الدفع	التعهد	2016	2015	البرامج
10	29593	-	327 274	297 681	206188	البرنامج 1: الديوانة
11	13047	-	142 935	129 888	119546	البرنامج 2: الجباية
13	25155	-	220 111	194 956	188787	البرنامج3: المحاسبة العمومية
10	158	-	6896	6 738	5916	البرنامج 4: مصالح الميزانية
11	164	-	1 414	1250	1024	البرنامج 5: الدين العمومي
11	24505	-	207 790	183 285	114694	البرنامج 6: القيادة والمساندة

## رسم بياني: تطور ميزانية وزارة المالية حسب البرامج



## 2 - تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2017 - 2019) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2017 قيمة 906 420 ألف دينار مقابل 1014868 ألف دينار خلال سنة 2018 أي بنسبة تطور 12%.

# جدول النفقات على المدى المتوسط (2017 -2019) للوزارة: التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

			قانـــون				
	تقديــــرات		الماليـــة		إنجازات		
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	البرنامج
489787	424112	327 274	297 681	206188	181 289	170334	الديوانة
412612	350612	272009	213489	193339	165 394	163262	نفقات التصرّف
77175	73500	55265	84192	12849	158 950	7072	نفقات التتمية
185186	168808	142 935	129 888	119546	107 851	85276	الجباية
181600	165548	140173	127367	117818	106 522	83 025	نفقات التصرّف
3586	3260	2762	2521	1728	1 329	2 251	نفقات التنمية
224 629	225 848	220 111	194 956	188787	147 287	122 005	المحاسبة العمومية
220361	220160	185025	185986	179975	138 402	117 144	نفقات التصرّف
4268	5688	8135	8970	8812	8 885	4 861	نفقات التنمية
6993	7007	6 896	6 738	5916	5 256	3 925	مصالح الميزانية
6836	6861	6760	6543	5586	5 248	3 875	نفقات التصرّف
157	146	136	195	330	8152	50	نفقات التنمية
1395	1420	1 414	1250	1024	852	500	الدين العمومي
1309	1340	1340	1166	1022	849	0	نفقات التصرّف
86	80	74	84	2	3	500	نفقات التنمية
237483	222450	207 790	183 285	114694	21 415	20 288	القيادة والمساندة
32775	31791	30475	30820	16502	20 914	15 788	نفقات التصرّف
204708	190659	177713	152865	97192	501308	4 500	نفقات التنمية
1 145 473	1 049 645	609 420	814 198	635 151	1119900	902 529	المجموع



#### تقديم رئيس البرنامج (المسؤول عن البرنامج):

تم تعيين السيد العادل بن حسن المدير العام للديوانة رئيسا لبرنامج الديوانة منذ 04 ماي 2015.

## 1 - التقديم العام لبرنامج الديوانة واستراتيجيته:

#### 1.1. التعريف بالبرنامج وهيكلته ومهامه:

#### 1.1.1 - تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية.

لذا، فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتتمية الاقتصادية للبلاد وحمايتها.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تتقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،
- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تمّ تتقيحه بالأمر عدد 2128 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/09/06،
  - والأمر عدد 2703 لسنة 2004 مؤرخ في 2704/12/21،

-والأمر عدد 2800 لسنة 2013 مؤرخ في 2013/07/01 والأمر عدد 772 لسنة 2014 مؤرخ في 2014/01/23 والأمر عدد 2014 لإداري 2014 مؤرخ في 2014/01/23 الذي أحدث تصورا ورؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري وذلك بـ:

- تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
- إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 07 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.
  - · إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.

• إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

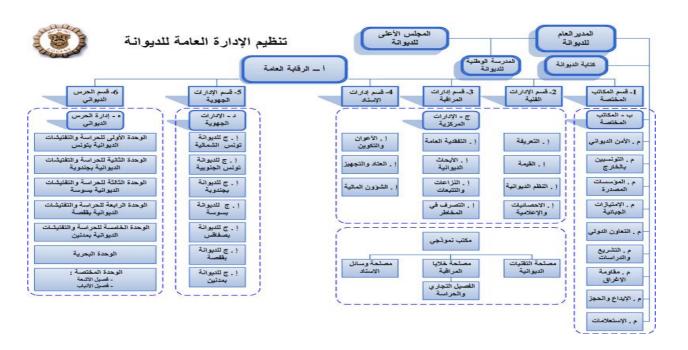
## 2.1.1 - هيكلة البرنامج:

#### الإدارة العامة للديوانة:

تضم الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- · مجلس الديوانة
  - كتابة الديوانة
- · الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و 4 إدارات مراقبة و 4 إدارات المركزية و 4 إدارات فنية و 9 إدارات المركزية و 9 إدارات مختصة إسناد و 9 مكاتب مختصة )
  - الإدارات الجهوية (8 إدارات)
    - · الحرس الديواني
    - · المدرسة الوطنية للديوانة

وذلك طبقا للمخطط التالي:



#### المركز الطبى للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم.

#### يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعين بمقتضى أمر.
  - إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

## 2.2.1.1 - مهام البرنامج (الإدارة العامة للديوانة):

تضطلع الإدارة العامة للديوانة بثلاثة مهام رئيسية تتمثل في:

#### \* المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الاستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهرّب الجبائي.

#### \* المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التتموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. وبقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

## \* المهمة الأمنية:

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف،...
  - حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،
- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة. ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

## 2.1: إستراتيجية البرنامج (الأهداف والمؤشرات):

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تدعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاضدة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف الاقتصادية ودعمهم، وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 ، وذلك بتطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال اعتماد نظام معلوماتي جديد يمكّن من تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف1).

وأمام تفاقم ظاهرة التهريب، حيث استغل المهربون الوضع الأمني الهش بعد الثورة التي على عرفتها البلاد سنة 2011 ، لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب البريّ على المحدود الليبية والجزائرية والتهريب البحري من المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وارتفاع عمليات الغش التجاري باستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية ، ممّا أثر سلبا على الاقتصاد وذلك بنطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهرّبة بصفة كبيرة في السوق المحلية وقد تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتهريب (هدف 2).

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرّض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجدية في تحسين طرق التصرّف في هذه البضائع المحجوزة سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف (هدف 3).

ومن ناحية أخرى تبين أن إستخلاص الديون المثقلة لا يتم بالشكل المطلوب ممّا أدّى إلى نقص في بعض موارد ميزانية الدولة المتأتية من الديوانة ممّا حتّم العمل على الرفع من مردود إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4).

كل هذه السلبيات أدّت إلى غلق عدّة مؤسسات مشغّلة وقلّصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردّي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدّة مستويات. لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالاقتصاد حتى تتمكّن من إحتواء المخاطر المنجرة عن السلبيات التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية وذلك ببلورة هذه الإستراتيجية في شكل الهداف والعمل على تحقيقها.

## 2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بعد دراسات معمّقة لواقع إدارة الديوانة وللإخلالات التي تمّت ملاحظتها، وفي إطار معالجة النقائص، تمّ تحديد أربعة أهداف إستراتيجية و 12 مؤشر لقيس الأداء كما يلي:

## الأهداف والمؤشرات

المؤشّرات	الأهداف
المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	
المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشّر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشّر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب	
المؤشّر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	
المؤشّر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب
المؤشّر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	منافحة العس التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
المؤشّر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	
المؤشّر 2.3.0.1: عدد الإحالات	ا <b>لهدف 3.0.1:</b> تحسين التصرّف في المحجوز
المؤشّر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف	
المؤشّر 1.4.0.1: نسبة استخلاص الديون المذقلة الممكن استخلاصها	الهدف 4.0.1:
المؤشّر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون

## جدول ملخّص للأهداف ومؤشّرات قيس الأداء

	تقديرات		2016		، وجوير إنجازات	ע אנופי	الوحد	مؤشّرات قيس الأداء		
2019	2018	2017	2010	2015	2014	*2013	ة	موسر، <b>ت پ</b> س ،پرد، م		
2017	2010	2017		2015	2017	2013				
						بضائع	لديواني لل	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح ال		
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	-	يوم	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع		
20	18	15	12	09	09	-	315	المؤشر 2.1.0.1 : عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين		
38	37	36	35	29.26	30	-	نسبة	المؤشّر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات الديوانية (التسريح الديواني)		
28	25	22	20	17	17	-	نسبة	المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب (التسريح الديواني)		
الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة										
6800	67000	66000	65000	64642	53867	-	375	المؤشّر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري		
1600	15500	15200	15000	14931	13490		315	المؤشّر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحدّ من التهريب		
62	60	58	55	54.04	46.6	-	نسبة	المؤشّر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة		
							جوز	الهدف 3.0.1 : تحسين التصرّف في المح		
950	900	850	800	791	641	-	315	المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني		
720	700	680	650	640	553	-	عدد	المؤشّر 2.3.0.1 : عدد الإحالات		
260	240	220	200	191	273	-	325	المؤشّر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف		
							لديون	الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص ال		
0.14	0.120	0.100	0.060	0.056	0.01	-	نسبة	المؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها		
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	نسبة	المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها		
_				-	5 16	غاد منه	ى الدقدة	* بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات		

<sup>&</sup>quot; بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

وتبعا لإنجازات 2014 و 2015 تمّ تعديل تقديرات سنوات 2017 و 2018 و 2019.

## 1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

#### 1 - تقديم الهدف:

إنّ الديوانة كإدارة خدمات مكلّفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي، وهي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدّمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

#### 2 - مرجع الهدف:

إنّ الأهداف الإستراتيجية للإدارة العامة للديوانة متعدّدة ومنها تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع وذلك بواسطة:

- \* التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية.
- \* تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات وذلك لـ:
  - اختصار الآجال،
    - تخفيض الكلفة،
  - التقليل من التتقل أو تفاديه،
- جعل المؤسسة أكثر تنافسية وذلك بإسنادها صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد، وجعل الإجراءات الديوانية لامادية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات ترتكز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشّرات:

- المؤشّر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: تمّ اختيار المؤشّر الأول لأنه يمكن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

- المؤشّر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: تمّ اختيار المؤشّر الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات ويساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات والتسهيلات.
- المؤشّر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية: تمّ اختيار المؤشّر الثالث لأنه يمكن من تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها واختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتفادي التتقّل.
- المؤشّر المؤشّر المؤشّر المؤشّر المؤشّر الرابع المؤشّر الرابع لأنه يمكن من إنجاز موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حسب تصوّر جديد لشكله ومضمونه حيث تمّ العمل على إثرائه بمختلف الأنشطة وجوانب العمل الديواني. لذا فهو يساعد على سهولة عملية الإبحار والتفاعلية حيث يتضمّن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوريا على الخط كما يمكّن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق تعمير المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

وفيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني هناك خدمات على موقع الواب تتعلق بالتعريفة والقيمة والمنشأ والرمز الديواني...

	تقديرات		2016		انجازات		الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
						ائع	إني للبض	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديو
								المؤشر 1.1.0.1 :
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	-	يوم	معدل آجال النسريح الديواني للبضائع
								المؤشر 2.1.0.1 :
20	18	15	12	09	09		عدد	عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
								المؤشر 3.1.0.1 :
38	37	36	35	29.26	30	-	نسبة	نسبة لامادية الإجراءات (التسريح الديواني)
								المؤشر 4.1.0.1 :
28	25	22	20	17	17	-	335	عدد الخدمات على موقع الواب (التسريح
								الديواني)

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة

#### الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة:

#### 1 - تقديم الهدف:

إنّ تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال وتقنيات غسّ وتهريب جديدة ، مما يدفعنا إلى القول بأنّ إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- \* زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التتسيق بين وحدات المراقبة.
  - \* تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- \* تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المتنقلة مثلا).
- \* تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.
- \* تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرّة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

## 2 - مرجع الهدف:

لم تفتأ إدارة الديوانة من إيلاء أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدرة والمقلدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة – التصريح المغلوط في قيمة البضاعة – التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة – التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجوب التصريح (عند التوريد والتصدير) وما يمكن أن ينجر عنه من مخالفات تجارية وصرفية.

#### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشّر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري: تمّ اختيار المؤشّر الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقى (الردع).
- المؤشّر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب: تمّ اختيار المؤشّر الثاني لأنه يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة.
- المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة: تمّ اختيار المؤشّر الثالث يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني. ويحتسب على أساس المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد ساعات التواجد الفعلي بدون احتساب عطل الراحة السنوية. الشيء الذي يساهم بشكل فعال في مكافحة التهريب.

	2016 تقديرات				انجازات			مؤشّرات قيس
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		الأداء
		افحة الغش	الهدف 2.0.1 : مك					
								المؤشّر 1.2.0.1:
68000	67000	66000	65000	64642	53867	-	326	عدد المحاضر للحد
								من الغش التجاري
								المؤشّر 2.2.0.1
16000	15500	15200	15000	14931	13490	-	326	: عدد المحاضر
								للحد من التهريب
								المؤشّر 3.2.0.1
62	60	58	55	54.04	46.6	-	نسبة	: نسبة التواجد
								الفعلي لوحدات
								المراقبة

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة

#### الهدف 3.0.1: تحسين التصرّف في المحجوز:

#### 1 - تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجنح الديوانية المتعلّقة بها مما ينجر عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تمّ استعمالها في عمليات الغشّ التجاري أو التهريب.

ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصّة في التصرّف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرّف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرّف،
  - تحسين وترفيع عائدات الخزينة،
    - حماية المستهلك،
- حسن التصرّف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
  - دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية برنامج الديوانة.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشّر 1.3.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني: تمّ اختيار المؤشّر الأول لأنه يعكس ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد على عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية (بضائع متخلى عنها ومرّ على مكوثها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من أربعة أشهر).
- المؤشّر 2.3.0.1: عدد الإحالات: تمّ اختيار المؤشّر الثاني لأنه يمكن من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحا وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن

قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

- المؤشّر الثالث لأنه من البديهي أن نعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإتلاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة البديهي أن نعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإتلاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة ، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

	تقديرات				انجازات		الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017		2015	2014	*2013		
لهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
950	900	850	800	791	641			المؤشّر 1.3.0.1 :
						-	عدد	عدد البيوعات بالمزاد العلني
								المؤشّر 2.3.0.1 :
720	700	680	650	640	553	-	عدد	عدد الإحالات
								المؤشّر 3.3.0.1 :
260	240	220	200	191	273	-	325	عدد محاضر الإتلاف

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

## الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها:

#### 1 - تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتم ذلك بـ:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبّع القاطعة له،

- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،
- تفعيل مصلحة التفقد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
  - مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

#### ب - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج والالتزام بمعايير حسن التصرف.

#### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشّر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة: تمّ اختيار المؤشّر الأول لأنه يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بمؤشّر نسبة الديون المثقّلة يعتبر ضروريا.
- المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها: تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح الديوانية وبالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر مرتفعا أو في تنامى.

	تقديرات		2016		انجازات		الوحدة	مؤشّرات قيس الأداء	
2019	2018	2017		2015	2014	2013		, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	
ف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون									
0.140	0.12	0.100	0.060	0.056	0.01		نسبة	المؤشّر 1.4.0.1 :	
0.140	0.12	0.100	0.060	0.056	0.01	-	سبب	نسبة تغطية الديون المثقلة	
								الممكن استخلاصها	
2	2.5	4	4.5	5.40	7.0		7 .	المؤشّر 2.4.0.1:	
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	نسبة	نسبة التصاريح موضوع	
								الأذون بالرفع والتي لم يتم	
								دفع الأداءات المستوجبة	
								بشأنها	

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

# 2.2 : تقديم أنشطة البرنامج:

## تتلخص أنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر في:

الإعتمادات	يى العيمه المنسودة للموسر في . الأنشطة	تقديرات	المؤشرات	الأهداف
' (مليون		المؤشر		
ر یوی دینار)		2017		
ليس له	- القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة	0.65	المؤشّر	الهدف
انعكاس مالي	التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب	يوما	:1.1.0.1	:1.0.1
	التصاريح لإتمام إجراءات المعاينات والاستظهار بالوثائق		معدل آجال	تسهيل
	اللازمة في اقرب الآجال		التسريح الديواني	عمليات
ليس له	- النظر في توقيف احتساب الآجال بالنسبة للفترة الليلية		للبضائع	التسريح
انعكاس مالي	وأيام الأحد والعطل والتصاريح موضوع مخالفات وذلك			الديواني
	بتطوير منظومة إعلامية لتوقيف احتساب الآجال خارج			للبضائع
	التوقيت الإداري(Timeur) .			
	- اقتناء أجهزة إعلامية ومستازماتها بحساب عدد الضباط			
	المكافين بدراسة النصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان			
	بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل إعادة توزيع).			
ليس له	- منح 25 شركة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد بعد	15	المؤشر	
انعكاس مالي	إحداث مركز الإعلامية الجديد (برنامج تعصير الديوانة).		: 2.1.0.1	
	- رقمنة كافة الإجراءات المتعلقة بمطلب الحصول على		عدد المتعاملين	
	صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد، من جهة، والإجراءات		الاقتصاديين	
	الديوانية التي ستمنح لهذا النوع من المتعاملين بما في ذلك		المعتمدين	
	المداث بنوك معطيات والربط مع بقية الأطراف المتدخلة			
	وخاصة الإدارة العامة للآداءات.			
	- منح ترخيص الوساطة لدى الديوانة بعد إجتياز فترة			
	تكوين في المجال الديواني.			
لیس له	- القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق			
انعكاس مالي	لتفعيل خلية إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بإدارة			
	النظم الديوانية في إطار التعاون مع الديوانة الفرنسية.			
ليس له	- توسيع قائمة الخدمات اللامادية بإتمام إجراءات لامادية	%36	المؤشّر	
انعكاس مالي	التصريح الديواني بعد المصادقة على الإمضاء والدفع		: 3.1.0.1	
	الالكتروني بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.		نسبة لامادية	
			الإجراءات	

	,			
لیس له	- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب	%22	المؤشّر	
انعكاس مالي	الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.		: 4.1.0.1	
في طور نشر	- العمل على حل مشكل عقد الصيانة مع المزوّد.		عدد الخدمات	
طلب			على موقع	
العروض			الواب	
ليس له	- إحداث هيكل يكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد	66000	المؤشر	الهدف
انعكاس مالي	البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).		: 1.2.0.1	:2.0.1
	- مراجعة المنظومة الترتيبية ابعض القطاعات أو ابعض		عدد المحاضر	مكافحة الغش
	أنواع البضائع والتي ثبت أنها تغذي تيارات التهريب.		للحد من الغش	التجاري
	- إرساء مصلحة التصرف في المخاطر بمكتب رادس.		التجاري	والتهريب
45	- تهيئة المعابر الحدودية (9) لتعميم وتوحيد الإجراءات	15200	المؤشّر	وتحسين
	ووسائل الحماية بجميع المعابر البرية لتحسين ظروف		: 2.2.0.1	المراقبة
	وجودة العمل وتحسين أداء الأعوان (برنامج تعصير		عدد المحاضر	
	الديوانة)		للحد من	
5	- تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة		التهريب	
240	- تركيز وبناء مقرات الإدارات الجهوية للديوانة بكل			
	الولايات لتقريب الإدارة من المتعاملين وتحسين ظروف			
	العمل وتحسين المردودية			
168	- بناء أقاليم الحرس الديواني بجميع الولايات لتدعيم تواجد			
	فرق الحرس الديواني وتوسيع انتشارها للتصدي للتهريب			
	والإرهاب (يرنامج تعصير الديوانة)			
300	- بناء مقرات فرق الحرس الديواني بحساب فرقة بكل			
	معتمدية لتدعيم الانتشار الميداني للحد من ظاهرة التهريب			
	(برنامج تعصير الديوانة)			
15	- بناء قاعدة ديوانية بمارث كخط ثاني بهدف التصدي			
	لتيارات التهريب والإرهاب الآتية من الجنوب الشرقي			
	(برنامج تعصير الديوانة)			
54.9	- اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية			
	وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة			
	وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى			
	مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).			

31.4	- اقتناء شبكة رادوية رقمية متعددة القنوات لتأمين التواصل			
	والتتسيق بين وحدات المراقبة المركزية والجهوية من جهة			
	والتعاون مع المصالح الأخرى (جيش وداخلية) من جهة			
	ثانية ولتغطية المناطق الحدودية وتأمين سلامة الأفراد			
	والمقرات (برنامج تعصير الديوانة)			
	- إقتناء وتركيز منظومة معلوماتية متنقلة على متن			
	سيارات المراقبة للحرس الديواني تمكن الأعوان من النفاذ			
	إلى منظومة " SINDA-MOBILE" وعدة تطبيقات			
	أخرى ومراقبة السيارات ووحدات الشحن بالطرقات من			
	خلال كاميرا تستطيع قراءة اللوحات المنجمية وأرقام وحدات			
	الشحن ومراقبتها مع قاعدة بيانات مركزية عبر شبكة			
	(4G/APN) المؤمنة.			
61.75	- إحداث شبكة اتصال قارة هرتزية لضمان تدفق ونقل			
	جميع المعطيات والبيانات المتعلقة بعمل المصالح الديوانية			
	(شبكة هاتفية، فاكس، تدفق الصور، المراقبة بالكاميرا،			
	المراقبة بالسكانار، منظومة GPS، وذلك لضمان			
	الاستقلالية والتحوز على شبكة اتصال خاصة تضمن			
	مجانية الاتصال والتواصل مع ضمان النجاعة وسرية			
	الاتصالات وتفعيل منظومة "سند" المحمولة (Sinda			
	mobile) (برنامج تعصير الديوانة)			
5	- اقتناء تجهيزات خصوصية ( صدريات واقية ومناظير			
	ليلية)			
1.5	- اقتناء أسلحة وذخيرة.			
ضمن برنامج	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية:	%58	المؤشّر	
اقتناء	- زيادة ساعات العمل بالوحدات.		: 3.2.0.1	
الوسائل	- اقتناء سيارات استطلاع.		نسبة التواجد	
الدارجة	- انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري.		الفعلي لوحدات	
المشار إليها	- اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري		المراقبة	
أعلاه	للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وإضافة			
	ساعات العمل بالوحدات.			
		850	المؤشّر	الهدف
			: 1.3.0.1	:3.0.1
			عدد البيوعات	تحسين
			بالمزاد العلني	

		680	المؤشّر	التصرّف في
			: 2.3.0.1	المحجوز
			عدد الإحالات	
		220	المؤشر	
			: 3.3.0.1	
			عدد محاضر	
			الإتلاف	
	- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات.	0.100	المؤشّر	الهدف
	- التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص	%	: 1.4.0.1	:4.0.1
	الديون المثقلة .		نسبة تغطية	تحسين نسبة
	- إقتناء البرمجة الخاصة بالمراقبة اللاحقة وتكوين الأعوان		الديون المثقلة	استخلاص
	بخصوصها.		الممكن	الديون
	- تطوير وظائف منظومة التسريح الديواني "سند" خاصة		استخلاصها	
	فيما يتعلق بالمراقبة والإستخلاص.			
	- إعداد دراسة للمقارنة بين ثلاث منظومات إعلامية			
	جمركية متقدمة قصد تمكين الحكومة من إقرار التوجه نحو			
	واحدة من هذه المعلومات.			
ليس له	- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع	%4	المؤشّر	
انعكاس مالي	لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة		: 2.4.0.1	
	مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح		نسبة التصاريح	
	ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع.		موضوع الأذون	
			بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات	
			يتم دفع الاداءات المستوجبة بشأنها	

## 3 - نفقات البرنامج:

## 1.3 - ميزانية البرنامج:

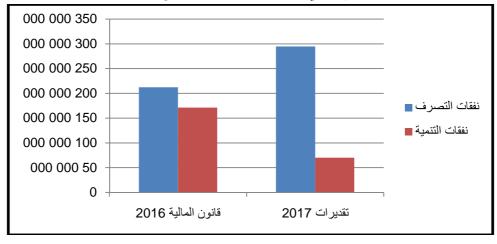
بلغت جملة إعتمادات برنامج الديوانة 327274 ألف دينار خلال سنة 2017 مقابل 297681 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطور بلغت 10 %.

## تطور إعتمادات برنامسج الديوانة

الوحسدة::ألف دينار

نسبة التطور ( 2016-2017)		(2) 201	تقديرات 7	قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ			2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
27	58520	-	272 009	213 489	193 339	العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
30	58525	-	250 902	192 377	175 110	التأجير العمومي
0	0	-	20 500	20 500	18 054	وسائل المصالح
99	-5	-	607	612	175	التدخل العمومي
66	28927-	-	55 265	84 192	12 849	العنوان الثاني: نفقات التنمية
		-	55 265	84 192	12 849	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
		-				التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
10	29593	-	327 274	297 681	206 188	مجموع البرنامج

رسم بياني: تطور إعتمادات برنامج الديوانة



2.3 - إطار نفقات متوسيّط المدى لبرنامج الديوانة 2017 -2018 -2019:

ستبلغ الإعتمادات المقدرة لبرنامج الديوانة لسنة 2018 ما قدره 450612 أ.د أي بنسبة تطور تقدر بـ37 %. أما بالنسبة لسنة 2019 فمن المقدر أن تبلغ الإعتمادات المرصودة لبرنامج الديوانة ما قدره 522612 أ.د أي بنسبة تطور مقارنة بسنة 2017 تقدر بـ 59 %.

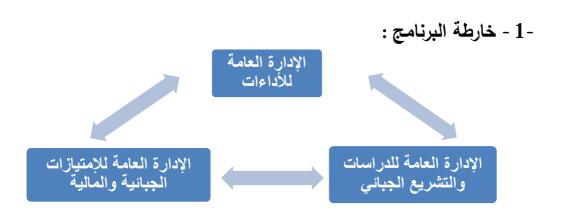
# تطور إعتمادات برنامج الديوانة 2017 -2018 -2019

	تقــــديرات			إنجـــازات			
2019	2018	2017	قانون المالية				
إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	2016	2015	2014	2013	البيان
412 612	350 612	272009	213489	193 339		163 261	نفقات التصرف
295 000	280 398	250902	192377	175110		139 613	ti feli Ti
295 000	280 398	250902	192377	175110		139 613	I I - التأجير العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
30 030	28 600	20500	20500	18054		23 048	١١ -وسائل المصالح
30 030	28 600						
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
						23 048	-
612	612	607	612	175		600	. على موارد صناديق الخزينة
	612					600	ااا -التدخل العمومي
612	012					800	. على الموارد العامة للميزانية
							. على موارد صناديق الخزينة
77 175	73 500	55265	84192	12849		7 072	نفقات التنمية
77 175	73 500	55265	84192	12849		7 072	
							I ۱ - الاستثمارات المباشرة
77 175	73 500					2 072	<ul> <li>الاستثمارات المباشرة</li> <li>على الموارد العامة للميزانية</li> </ul>
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
						5 000	. على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات الموظفة على موارد الهبات
0	0	0	0	0	0	0	ا II - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
522 612	450 612	327274	297681	206188		170 333	مجموع البرنامج 1

برنامع الجباية

المسؤول على البرنامج: تم تعيين السيد المدير العام للأداءات رئيسا لبرنامج الجباية.

#### تقديم البرنامج وإستراتجيته:



يرتكز برنامج الجباية على رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد إذ يشمل هذا البرنامج الإدارات العامّة الثلاثة التي تهتم مباشرة بالجباية وهي الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامّة للإمتيازات الجبائية والمالية والإدارة العامّة للأداءات.

تعدّ الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي أحد الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية بإعتبارها مكلّفة خاصّة بإعداد الدراسات المتعلّقة بالمنظومة الجبائيّة قصد رصد حاجيات تطويرها وملاءمتها مع متطلّبات التنمية وأهداف السياسة الجبائيّة المرسومة وإعداد مشاريع النصوص التشريعيّة والترتيبيّة ذات الصبغة الجبائيّة وشرحها ونشرها على مستوى المصالح الإداريّة والعموم فضلا عن السهر على تذليل الصعوبات التطبيقيّة للتشريع الجبائي والإسهام في تحديث الجبائية وتكوين الأعوان والقضاة والمهنيين في المادّة الجبائيّة.

أمّا الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية وهي مكلفة خاصة بإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالإمتيازات الجبائية والمالية والمشاركة في دراسة النصوص وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالإمتيازات المتعلقة بالإمتيازات الخاصة وإعداد الدراسات المتعلقة بالإمتيازات الجبائية والمالية قصد تطوير منظومة منح الحوافز وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا كما تساهم الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية في تصور ودراسة

الإجراءات والإصلاحات الرامية لمعاضدة مسيرة الإنفتاح الإقتصادي في المجالات الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

ويرتكز عمل الإدارة العامّة للأداءات على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة ومراجعة قاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوى وغيرها الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومتابعة النزاعات المتعلقة بأساس الأداء والنزاعات الجبائية الجزائية للمحافظة على الدور الفعّال للجباية في توجيه المجهود التنموي وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار إصلاح النظام الجبائي وتحسين مردود الأداء والعمل على تحقيق العدالة الجبائية بالحدّ من ظاهرة التهرّب الجبائي والرفع من مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.

#### 1-2 - إستراتيجية البرنامج:

قامت إدارة الجباية بتنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة الجبائية وإعادة ننظيم وضبط مشمولات مصالحها الإدارية أهمها:

- إصدار مجلة الأداء على القيمة المضافة.
- إصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.
  - إصدار مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.
    - إصدار مجلة الجباية المحلية.
    - إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجباية.
  - اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لتيسير القيام بالواجب الجبائي.
- تتقيح الأمر المتعلق بتنظيم وزارة المالية في مناسبات متتالية للرفع من مردودية مصالح الجباية. إلا أنه ورغم ايجابية هذه الإصلاحات تبين أنها غير كافيه للإستجابة للانتظارات على مستوى إرساء العدالة الجبائية وتعبئة موارد ميزانية الدولة لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فان المحاور الرئيسيّة لإستراتيجية برنامج الجباية تتمثل في:

- تدعيم العدالة الجبائية،
- تبسيط النظام الجبائي واكسائه مزيدا من النجاعة،
  - تعصير إدارة الجباية،
- دعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضّريبي.

#### وذلك بهدف:

- تعزيز الثقة وتقريب الإدارة من المواطن وارساء ثقافة جبائية حضارية.
  - حمل المطالب بالأداء على الالتزام بواجبه الجبائي.
    - مكافحة التهرب الجبائي.
    - رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة.

مما استوجب مراجعة شاملة للنظام الجبائي، مشروع شرعت وزارة المالية في تتفيذه منذ سنة 2014 .

#### وقد تم ضبط ست مجالات إصلاح تتعلق ب:

- ن الضرائب المباشرة: إعادة النظر في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والامتيازات الجبائية المتعلقة بها.
- ن الضرائب غير المباشرة :ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة به،
- ن الجباية المحلية :تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلّية وملاءمتها مع مقتضيات الدّستور الجديد،
  - ن دعم قواعد المنافسة النزيهة والحد من التهرّب ودعم ضمانات المطالبين بالأداء،
    - ن تعصير إدارة الجبائية عبر تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية،
- ن مراجعة النظام التقديري في إتجاه تخصيصه قصرا لمستحقيه وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.

# 2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

# تتمثل أهداف البرنامج في:

- 1. تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
  - 2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
- 3. رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.

#### 2-1 الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

# 2 - 1 - 1 تقديم الهدف:

يمكن الهدف من الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجباية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية.

2-1-2 مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تطبيق إستراتيجية البرنامج ويخص الجانب المتعلق بعلاقة الإدارة بالمطالب بالأداء.

#### 2 -1 - 3 مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قيس معدل آجال الرد على استفسارات المطالبين بالأداء وعلى مطالب الانتفاع بامتيازات جبائية ومالية ومعدل آجال البت في مطالب استرجاع فائض الاداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال وكذلك نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

المؤشر 1.1.0.2 : نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين.

المؤشر 2.1.0.2: معدّل آجال الرّد على عرائض المطالبين بالأداء.

المؤشر 3.1.0.2: نسبة الردّ على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال في الآجال القانونية (6 أشهر).

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

	تقديرات		2016		إنجازات		e. 11	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة		
2.0	2.10	2.25	2.5	0.44	2.5	2.75	%	المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوية المؤجلة من قبل مركز الإرشاد اللجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين	
12	12	12	13	13	20	17		المؤشر 2.1.0.2 : معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	
12	12	12	13	13	20	17	يوم	- استفسارات واردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي	
15	16	17	18	19	19	19		- مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية	
86	84	82	80	79	42	58.7	%	المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال	

هذا وقد تمّ تحيين التقديرات في اتجاه الترفيع في مستوى قدرة الأداء المرتقبة بالنسبة لسنة 2016 والسنوات الموالية وذلك بالنظر لنسق التطوّر الإيجابي لقدرة الأداء المسجلة خلال 2015.

2-2 - الهدف 2.02: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

2 - 2 - 1 - تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من التعرّف على نجاعة السياسة المتوخاة للحد من ظاهرة التهرّب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية.

2-2-2 مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج والقطاع في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة موارد الميزانية.

#### 2-2- 3- مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية:

المؤشر 1.2.0.2 :عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح المراقبة.

المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد معاينات مخالفات جبائية جزائية.

المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد المراجعات الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

	تقديرات		2016		إنجازات		الوجدة	مؤشرات قيس أداع الهدف
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	5	
20.0	19.0	18.0	17.0	12.4	15.7	10.6	5	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية
85.000	84.000	83.000	81.000	80.596	32.974	22.574	312	المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية
22.000.	21.000	20.000	18.000	17.000	13.376	12.390	336	المؤشر 3.2.0.2.: عدد عمليات المراجعة الجبائية

بالنسبة للمؤشر المتعلّق بعدد معاينات المخالفات الجبائيّة الجزائية تمّ الترفيع في مستوى نتائج قدرة الأداء المرتقبة لسنة 2016 والسنوات الموالية بالنظر لنسق التطوّر الإيجابي لنتائج المؤشر خلال سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانيّة وخاصية الجانب الأمنى منها.

# 2-3 - الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

2-3-1 - تقديم الهدف: توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

2-3-2 مرجع الهدف: يتتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج في الجانب المتعلق بتحسين تعبئة موارد الميزانية.

#### 2 - 3 - 3 - - مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قيس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قيس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية و تفادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد نسب المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

المؤشر 1.3.0.2: مردودية المراقبة الجبائية.

المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

المؤشر 3.3.0.2: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الإبتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

	تقديرات		2016		إنجازات		·· . 11	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة		
1.600	1.500	1.450	1.420	1.407	1.380	1.229	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	
50.0	45.0	42.0	40.0	35.1	50.6	46.5	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	
75	75	75	75	63.2	74.6	86	%	المؤشر 3.3.0.2 : نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	

تمّ تحيين التقديرات الخاصّة بالمؤشر المتعلّق بنسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح في اتجاه التخفيض من النتائج المرتقبة لسنة 2016 والسنوات الموالية وذلك بالنظر للصعوبات

الماليّة التي تشهدها عامّة المؤسّسات الإقتصاديّة وتراجع النتائج المسجلة بعنوان سنة 2015.

2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

# 2-2-1 أنشطة البرنامج:

تقديرات اعتمادات الأنشطة الوحدة: أ.د	الأنشطة	تقدیرات 2017	المؤشرات	الأهداف
170	<ul> <li>تعزيز المركز بالموارد البشرية.</li> <li>إعادة تنظيم العمل من خلال إنتهاج مبدأ تخصص الأعوان حسب مختلف مجالات التشريع الجبائي.</li> </ul>	% 2.25	المؤشر.1.1.0.2: نسبة الأجوية المؤجلة من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين	الهدف 1.0.2: تحس
987	<ul> <li>تعزيز المصالح المعنية بمعدات إعلامية.</li> </ul>	12 يوما	المؤشر 2.1.0.2 : معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	تسين مستوء الخدمات
500	<ul> <li>إدخال تحسينات على التطبيقة الإعلامية</li> <li>المتعلقة بالتصرف في مطالب إسترجاع فائض</li> <li>الأداء على القيمة المضافة.</li> </ul>	% 82	المؤشر 3.1.0.2 : نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال	1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء
16.5	القصيرة SMS في إطار تطوير آليات القصيرة SMS في إطار تطوير آليات التواصل مع المطالبين بالآداء وذلك قصد تحسيسهم وحثهم على الإمتثال التلقائي لواجب إيداع التصاريح الجبائية وذلك قبل قيام مصالح المراقبة بتفعيل إجراءات التتبع القانونية.	18	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية	الهدف 2.0.2: الحد
640	■ تمكين أعوان المراقبة الميدانية بلوحات الكترونية محمولة TABLETTES تساعدهم، خلال قيامهم بالمسح الميداني، على كشف ومعاينة المخالفات الجبائية بصفة حينية.	83	المؤشر 2.2.0.2: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية	من ظاهرة التهرب الجبائم
560	<ul> <li>اقتناء وسائل نقل إدارية.</li> <li>تدعيم هياكل المراجعة بالموارد البشرية وذلك بالإنتداب أو إعادة التوزيع.</li> </ul>	20	المؤشر 3.2.0.2.: عدد عمليات المراجعة الجبائية	با

2.497	• إعتماد آلية المراجعة الموجهة (ciblée)  إلاستهداف أداء وسنة معينة.  • إعادة تنظيم أعمال المراجعة بالتقليص في عدد المكلفين بالمراقبة من محققين إلى محقق واحد.  • بعث إدارة المؤسسات المتوسطة.  • إحداث هيكل إداري يعنى بالأبحاث الجبائية وتبادل المعلومات مما يساعد على كشف عمليات التحيل المعقدة.  • إثراء قاعدة معلومات إدارة الجباية من خلال تطوير الأسطح البيانية linterfaces تطوير الأسطح البيانية والهياكل الراجعة التبادل الآلي للمعلومات مع الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية أو لهياكل عمومية أخرى.  • إستكمال تطوير آلية تحليل المخاطر التي ستعتمد مستقبلا في إعداد برامج المراجعة الجبائية.  • وضع تطبيقة إعلامية على الخط تتضمن السجل الإلكتروني للمخاطر الجبائية.  • تركيز وتفعيل لجنة التصرف في المخاطر الجبائية.	1.450 	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية	الْهِدف 2.0.2 : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
	الجبائية على المستوى المردري وتحديد ممنيه على المستوى الجهوي إحداث قطب للإستخلاص بإدارة المؤسسات			الح المراقبا
70	إحداث تطب تحريست رئيس بإدارة الموسسات المتوسطة المزمع إحداثها .  • تفعيل لجان المصالحة .	42 %	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	14
-	- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المحققين حول تحسين جودة تعليل التعديلات الجبائية التنسيق مع مصالح وزارة العدل لتنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة في المادة الجبائية.	75%	المؤشر 3.3.0.2 : نسبة المصادقة على على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	

# 2-2-1 أنشطة أخرى تساهم في تحقيق أهداف البرنامج لم يتسن إفرادها بإعتمادات خاصة:

- ن المواصلة في تتفيذ الإصلاح الجبائي من خلال اقتراح جملة من التدابير لإدراجها ضمن قانون الماليّة لسنة 2017؛
  - ù مراجعة التنظيم الهيكلي للمصالح الجبائية؛
  - ü وضع برنامج عمل لسنة 2017 بخصوص الإمتثال الجبائي للمطالبين يالاداء؛
  - ù وضع تطبيقة إعلامية على الخط تتضمن السجل الإلكتروني للمخاطر الجبائية؟
    - ن تجميع الإدارات العامة المكوّنة لبرنامج الجباية بمقرّ موحّد؛
- ن وضع تطبيقة إعلامية تعنى بالتصرف في الشهائد المسلمة من قبل مكاتب مراقبة الأداءات إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الإدارة.

# 3 - نفقات برنامــج الجبايـة

# 3 - 1 - ميزانية برنامج الجباية حسب نوعية النفقة ( اعتمادات الدفع ):

تمّ ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرّف والنتمية لبرنامج الجباية لسنة 2017 في حدود 950 150 ألف دينار مقابل240 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطوّر قدرها 37%.

#### تطور إعتمادات برنامج "الجباية"

الوحدة: ألف دينار

(2017-2016)	نسبة التطور	(2) 201	تقديرات 7	قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ			2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
11	12806		140 173	127 367	117 818	العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
10,6	12802		133 566	120 764	111 891	التأجير العمومي
0	0		6 555	6 555	5 913	وسائل المصالح
8,3	4	0	52	48	14	التدخل العمومي
9,6	241		2 762	2 521	1 728	العنوان الثاني: نفقات التنمية
9,6	241		2 762	2 521	1 728	الإستثمارات المباشرة
9,6	241		2 762	2 521	1 728	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	*	التمويل العمومي
*	*	*	*	*	*	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	*	صناديق الخزينة
11	13047	*	142 935	129 888	119 546	مجموع البرنامج

2-3 إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج " الجباية" (2017-2019). قدرت جملة نفقات برنامج الجباية لسنة 2017 بـ 142935 ألف دينار وستبلغ جملة النفقات 168.808 ألف دينار سنة 2018 و 185.186 ألف دينار سنة 2019.

# الوحدة بـ ألف دينار

							_
	2013	2014	2015		2017	2018	2019
نفقات التصرف	83 025	106 522	117 818	127 367	140 173	165 548	181 600
ـ على الموارد							
للميزانية	83 025	106 522	111 891	120 764	140173	165 548	181 600
التأجير العمومي	76 511	100 910	111 891	120 764	133 566	156 921	172 613
وسائل المصالح	6 514	5 612	5 913	6 555	6 555	8 627	8 987
التدخل العمومي	0	0	14	48	52	0	0
- على موارد صناديق الخزينة	*	*	*	*	*	*	*
التأجير العمومي	*	*	*	*	*	*	*
وسائل المصالح	*	*	*	*	*	*	*
التدخل العمومي ـ على الموارد	*	*	*	*	*	*	*
ـ على الموارد انت :							
الذاتية للمؤسسات	*	*	*	*	*	*	*
التأجير العمومي	*	*	*	*	*	*	*
التأجير العمومي وسائل المصالح	*	*	*	*	*	*	*
التدخل العمومي	*	*	*	*	*	*	*
نفقات التنمية	2 251	1 329	1 728	2 521	2 762	3 260	3 586
- على الموارد للميزانية	2 251	1 329	1 728	2 521	2 762	3 260	3 586
- الاستثمارات							
المباشرة	2 251	1 329	1 728	2 521	2 762	3 260	3 586
- التمويل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
على موارد							
القروض	*	*	*	*	*	*	*
الخارجية الاستثمار ات							
المباشرة المباشرة	*	*	*	*	*	*	*
ـ على موارد صناديق الخزينة	*	*	*	*	*	*	*
- على الموارد الذاتية							
للمؤسسات	*	*	*	*	*	*	*
الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية							
للمؤسسات	85 276	107 851	119 546	129 888	142 935	168 808	185 186
الميزانية باعتبار الموارد							
باعتبار الموارد الذاتية							
للمؤسسات	85 276	107 851	119 546	129 888	142 935	168 808	185 186

# برنامج المحاسبة العمرمية

# 1. تقديم البرنامج وإستراتيجيه:

تمّ تعيين السّيد عبد اللّطيف الدّشراوي المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص مسؤولا عن برنامج "المحاسبة العمومية".

#### 2.1. تقديم البرنامج:

يرمي برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرّف وإرساء الآليّات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العموميّة ومسك وتقديم الحسابات العموميّة وفق معايير الشفافيّة والدقّة والمصداقيّة.

ويندرج برنامج الأداء على مستوى الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في هذا الإطار العام ويرتكز تطبيقه على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:

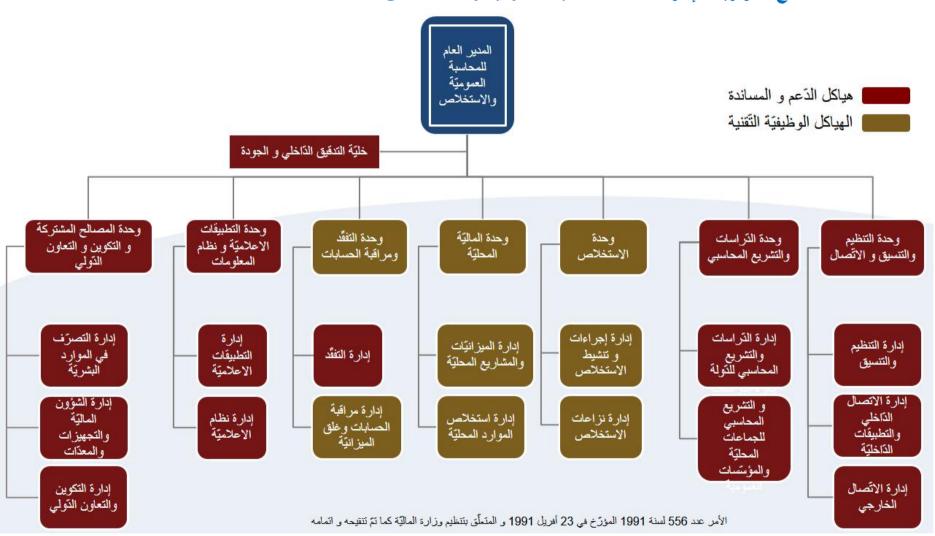
- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقيس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستتاد إلى مؤشرات،
- × تطوير منهجية عقود الأهداف و البرامج بين المسؤول عن البرنامج و المتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملى،
- × تفعیل حوار التصرف قصد حصر الأهداف بصفة تشاركیة والمؤشرات التابعة لها والتي تمكن من تحدید المستوى المنشود وقیس مدى تحقیقه.

ويتولى المسؤول عن برنامج المحاسبة العمومية:

- × قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،
- × ملائمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،
- × متابعة تنفيذ ميزانية البرنامج و توجيه الخيارات بعنوان الميزانية وفق الأنشطة قصد تحقيق النتائج المرجوة،
- × القيام بعمليات تتشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعيّة مسؤولي الأنشطة الأساسيّة، وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين الأفقي والعمودي.

# خارطة البرنامج

# ×المصالح المركزية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص



لمحاسبة العمومية والاستخلاص	المصالح الخارجية للإدارة العامّة لا
<ul> <li>الخزينة العامة للبلاد التونسية</li> </ul>	
<ul> <li>الأمانة العامة للمصاريف</li> </ul>	
w أمانات المصاريف (7)	
W مستودع الطابع الجبائي	الإختصاص الوطني
<ul> <li>سركز النداء والتصرّف في المخالفات المروريّة</li> </ul>	
والخطايا والعقوبات المالية	
W أمانات المال الجهويّة (27)	المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص
w قباضات المجالس الجهويّة (24)	الجهوي
w قباضات ماليّة (270)	المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص
w قباضات بلديّة (58)	

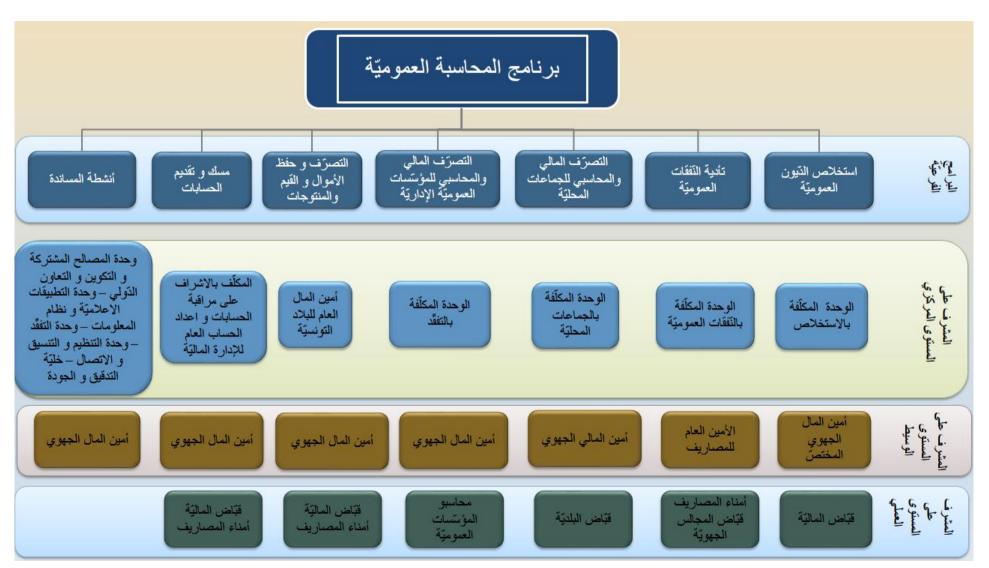
# 2.2. التوجهات الإستراجية لبرنامج المحاسبة العمومية:

بهدف مواكبة الإدارة العمومية الحديثة والعصرية، وبغاية تحقيق مزيد من النّجاعة والشفافية، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص البحث عن السبل الكفيلة لترشيد مهمة تأمين استخلاص الديون الجبائية والموارد الأخرى لفائدة ميزانية الدولة. كما تسعى بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامّة للأداءات إلى وضع كل الآليّات التي من شأنها أن تبسّط القيام التلقائي بالواجب الجبائي على غرار تعزيز آلية التصريح والدّفع عن بعد.

وفي سياق آخر تقوم الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بإعادة النظر في دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي، وذلك بمراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيّدة للمصاريف، وكذلك بالمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف حسب الأهداف.

وفي إطار ندرة الأموال، أصبحت مهمة التحكم في مسالك استخلاص الشيكات وتجميع الأموال في حساب وحيد في آجال سريعة من الأولويات بالنسبة لإدارة المحاسبة العمومية من ناحية أخرى، تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير العالمية يمكن من الإدلاء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعية المالية للهياكل العمومية ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

# هيكلة البرامج الفرعية



# • البرنامج الفرعى الأول: استخلاص الدّيون العمومية

تحتاج الدّولة إلى موارد ماليّة هامّة لتأمين النجاعة الاقتصادية الوطنية والجهوية وتطوير الاندماج في المحيط العالمي. وتلجأ الدولة في إطار تعبئة موارد الميزانية إلى الموارد الدّاخلية والمتكونة أساسا من المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية أي مداخيل أملاك الدّولة والخطايا والعقوبات المالية.

وبقدر ما تكون تعبئة الموارد الذاتية هامة بقدر ما يمكن الحدّ من الاقتراض الذي أصبح يشكّل عبئا ثقيلا على الدولة.

# • البرنامج الفرعي الثاني: تأدية النّفقات العمومية

يتمثل دور المحاسب العمومي في تأدية النفقات العمومية في إنجاز مرحلتين هامتين تتعلق الأولى بمراقبة صحة النفقة والثانية في تسديد المبالغ لمستحقيها. وتأتي المرحلة المحاسبية إثر استكمال المرحلة الإدارية التي يقوم بها آمرو الصرف و بعد تأشيرة مراقب المصاريف.

وطبقا لمجلّة المحاسبة العمومية، يمكن حوصلة اختصاص مختلف المحاسبين العموميين في مجال تأدية النفقات في انجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحّة النفقة أو برفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص، وهي نتيجة يجب التوصل إليها قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986.

#### · البرنامج الفرعي الثالث: التصرّف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية

تتمتع الجماعة المحلية بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، وهي مكلفة بالتصرف في الشؤون البلدية، كما أنها تساهم في نطاق المخطط الوطني للتتمية في النهوض بالمنطقة الترابية التي تهمها، اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا. و نظرا إلى أن الذمة المالية للجماعة المحلية مستقلة عن الذمة المالية للدولة من الضروري تعبئة موارد لفائدة ميزانيتها حتى يتسنى لها تأدية نفقاتها. و قصد تنمية موارد الجماعات المحلية ، لا بدّ من اتخاذ الإجراءات اللازمة و توفير الآليات التي تمكّن من تحسين المردوديّة من ذلك اعتماد منهجية الأهداف في الاستخلاص وترشيد التتبّعات والحرص على تواتر الإجراءات.

كما يجدر التأكيد، على صعيد آخر أن أغلبية القباضات البلدية تقوم بمتابعة استخلاص المقابيض بصفة يدوية: فقط 35 بلدية تتوفر لها منظومة التصرف في الموارد البلدية مربوطة بالقباضة المالية. مع العلم أن هذه المنظومة تسجّل عدة نقائص ومن الهام مراجعتها بالتسيق مع مصالح وزارة الداخلية .

ينجز محاسب الجماعة المحلية مقابيضها ويؤدي مصاريفها ويعتبر محاسبا أولا يتولى استخلاص كافة إيراداتها ومراقبة نفقاتها المعقودة والمأمور بصرفها من طرف رئيسها وتأديتها.

- البرنامج الفرعي الرّابع: التصرف المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية الإدارية يُسمّى محاسب المؤسسة العمومية من طرف وزير المالية وهو يخضع مباشرة إلى سلطته وهو مكلّف خاصة باستخلاص المداخيل وتأدية المصاريف وحفظ الأموال ومسك الحسابات.
- البرنامج الفرعي الخامس: التصرف و حفظ الأموال و القيم والمنتوجات توكل للمحاسبين العموميين مهمة التصرف في الأموال والقيم الراجعة للدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار يحرص هؤلاء على الحفاظ على هذه الأموال كما يتولّون السّهر على تمكين الدولة من السّيولة اللاّزمة على المستوى الجهوي والمركزي وذلك بالإسراع بتجميع السيولة في الحساب الجاري الوحيد بالبنك المركزي المفتوح
  - البرنامج الفرعي السّادس: مسك و تقديم الحسابات

يتولى المحاسب العمومي تسجيل كل عملية ينجزها في المحاسبة المخصّصة لها. فهو يدرج العمليات حسب الهيكل المعني بها الذي يتمتع بالاستقلال المالي والمعنوي (دولة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية) وكذلك حسب طبيعة العملية التي تخص الأموال أو المواد.

كما يعد المحاسب العمومي في آخر كل سنة حساب تصرّف (بالنسبة للدولة) أو حساب مالي (بالنسبة للجماعات المحلية و المؤسسات العمومية) يوجّه لدائرة المحاسبات لإجراء المراقبة الضرورية.

باسم أمين المال العام.

# - البرنامج الفرعى السّابع:أنشطة المساندة

إن أنشطة المساندة التي من شأنها أن توفر المناخ الملائم لإنجاز مختلف الأنشطة الأساسية المكلّفة بإنجازها بالنّجاعة المطلوبة تتمثل بالأساس في التصرّف في الموارد البشرية والتكوين، توفير المستلزمات من فضاءات عمل وتجهيزات ومعدات وأنظمة معلوماتية، تفقد المراكز المحاسبية، التنظيم والتنسيق مع مختلف المصالح وتوفير خدمات ذات جودة للمطالبين بالأداء.

# 2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تتمثّل أهداف البرنامج في المحاور التّالية علمًا و أنها تتماشى مع المهام الأساسيّة لبرنامج المحاسبة العموميّة:

المؤشرات	الأهداف الفرعية	الأهداف
<ul> <li>نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة (نظام داخلي)</li> <li>نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة</li> <li>نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة</li> </ul>	<ol> <li>تحسین استخلاص الدیون الجبائیة (هدف مشترك مع مصالح المراقبة الجبائیة)</li> </ol>	تحسين استخلاص الديون العمومية
<ul> <li>نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة</li> <li>نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة</li> </ul>	<ol> <li>تحسین استخلاص الدیون غیر الجبائیة</li> </ol>	العمومية
- نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية	<ol> <li>تحسین استخلاص موارد الجماعات المحلیة</li> </ol>	
- نسبة احترام الاجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب		تحسين تأدية نفقات الدولة
<ul> <li>نسبة الحسابات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة)</li> <li>أجل التجميع الشهري للحسابات</li> <li>أجل تقديم الحساب العام للادارة المالية الى دائرة المحاسبات</li> </ul>		مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجال
<ul> <li>عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدفع</li> <li>الإلكتروني</li> <li>معدل اجال تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص</li> </ul>		ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم
<ul> <li>عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة</li> <li>تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد</li> <li>و الدفع بالقباضات المالية</li> <li>تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء</li> <li>و التصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات</li> </ul>		تحسين جودة الخدمات
المالية		

# 1.2. تقديم أهداف ومؤشرات البرنامج:

#### 1.1.2. الهدف الأول 1.0.3: تحسين إستخلاص الديون العمومية:

#### · تقديم الهدف:

تلجأ الدّولة في إطار تعبئة مواردها الماليّة إلى الموارد الدّاخلية أساسا ومن ضمنها المداخيل الجبائية من خلال تعصير منظومة الجباية وتحسين مردوديتها وكذلك المداخيل غير الجبائية من خلال تحسين مردود تحصيل أملاك الدولة والخطايا والعقوبات المالية.

وتمثل عمليّة الاستخلاص المرحلة المحاسبية لتنفيذ الموارد العمومية وهي تعدّ من اختصاص المحاسب الذي عليه أن يقوم بكلّ ما يلزم من إجراءات تؤدّي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمّة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلّف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعاليم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

وقد أولت وزارة المالية اهتمامها باستخلاص الدّيون العمومية المثقلة رغم محدودية مساهمتها في توفير التمويلات اللاّزمة. فكلّما كان مستوى استخلاص الديون المثقلة في تحسّن، كان ذلك خير ضامن لتحقيق المداخيل الفورية المرتقبة. ومن هذا المنطلق، وعلاوة على عديد البرامج التي تحفّز المطالب بالأداء على القيام بالواجب الجبائي لعلّ أهمّها منظومة التصاريح عن بعد والدّفع الالكتروني، تمّ التوجه نحو التركيز على النجاعة في استخلاص الديون العمومية المثقلة بغاية تحسين مردوديّة استخلاص هذه الدّيون ومزيد تفعيله. وتعتبر عمليّة استخلاص الدّيون العموميّة المهمّة الأساسيّة للإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسيّة في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانيّة السّنة.

وينقسم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعية، يخص الأوّل استخلاص الدّيون الجبائية الفورية والمثقلة والذي تشترك مصالح الأداءات والمحاسبة العمومية في تحقيقه. ويخصّ الثاني

والثالث استخلاص الديون غير الجبائية وكذلك موارد الجماعات المحلية التي تختص وحدها في تحقيقه مصالح المحاسبة العمومية.

#### · مرجع الهدف:

يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة البرنامج و القطاع في الجانب المتعلّق بتحسين تعبئة موارد الميزانيّة.

#### · تقديم المؤشرات:

الهدف الفرعي الأوّل المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الدّيون الجبائية

# w المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطورالمبالغ الجبائية المستخلصة

نظرا إلى أنّ الاستخلاص الفوري للتصاريح الجبائية يتم مباشرة بشبابيك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد ، فإن مصالح الاستخلاص تشترك مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النّجاعة في هذا المجال، باعتبار أن مصالح المراقبة الجبائية مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي وتقوم بالإجراءات الضرورية لحملهم لتسوية الإغفال عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة إثر عمليات المراجعة الأولية والمراقبة المعمقة.

ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطوّرا للمداخيل الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

#### w المؤشر 2.3.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة سنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة.

#### ا المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة

تفضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

- الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الديون غير الجبائية
- w المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة سنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات وذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة. مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر ينقسم إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

- · المؤشر الفرعي الأول: نسبة استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائيا
  - · المؤشر الفرعي الثاني: نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة
- المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الدّيون غير الجبائية المثقلة

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين حسب كل صنف من أصناف الديون المثقلة:

- · المؤشر الفرعى الأول: تطور استخلاص الخطايا المحكوم بها قضائيا
  - · المؤشر الفرعى الثاني: تطور استخلاص ديون أملاك الدولة.
- الهدف الفرعي الثالث: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية
  - w المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازناتها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية. وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرات فرعية حسب صنف المداخيل.

#### جدول عدد

	التقديرات		2046		الإنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة		
-	-	-	<sup>(2)</sup> 16774	14348,3	14285,4	12360,9	مليون دينار	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة	***
10,12	10,12	10,12	<sup>(2)</sup> 16,9	0,44	15,56	17,5	نسبة مائوية	(نظام داخلي)	الهدف الفرعي 1: تحسين استخلاص الديون الجبائية
20	20	20	18	15,7	10,34	17,37	نسبة مانوية	المؤشر 2.1.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	(هدف مشترك مع مصالح المراقبة الجبائية)
15	15	15	15	54,8 (1) 27	-2,6 (1) <sub>35</sub>	56,61	نسبة مائوية	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائيّة المثقلة	
18	18	18	18	18,57	24,11	22,25	نسبة مائوية	المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	الهدف الفرعي 2: تحسين
15	15	15	15	17,3	17,34	35,84	نسبة مائوية	استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المؤشر 5.1.0.3: تطوّر استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة	
99	98	97	95	104,5	100	104,52	نسبة مائوية	المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية	الهدف الفرعي 3: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحليّة

<sup>(1):</sup> نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة إذا ما استثنينا المبالغ الاستثنائيّة المستخلصة سنة 2013وسنة 2015. (2): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016.

#### 2.1.2. الهدف الثاني 2.0.3: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة:

#### · تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في التوظيف الأمثل للنفقات العمومية ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية. وفي هذه المرحلة الخطيرة، مرحلة تأدية النفقة، باعتبارها تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، رأى المشرّع أنّه من الضروري أن توكل إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة. حيث تمّ دعمها بمسؤولية شخصية ومالية تثار كلّما لم يتفطن هذا الأخير إلى الاخلالات التي قد تتسم بها النفقة والتي قد تضر بمصالح الخزينة.

#### مرجع الهدف:

يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج من خلال التحكّم في المخاطر واحترام الآجال القانونية.

#### · تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

يمكن هذا المؤشّر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونيّة المحددة للتأشير على أوامر الصرف مع الآجال الفعلية للتأشيرة. ويتطلّب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعنى بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلاميّة "أدب".

أمّا بالنسبة لتواريخ إصدار وتأشير أوامر الصّرف فهي مدرجة ضمن المنظومة "أدب". جدول عدد 2

التقديرات			2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	موسرات فيس اداع الهدف
96	95	94	93	92,44	91,87	90	نسبة مائوية	المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

#### 3.1.2. الهدف الثالث 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال

# - تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيّات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوّها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرّقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

كما يتعيّن احترام آجال تجميع وتقديم الحسابات المذكورة إلى دائرة المحاسبات وإعداد مشروع قانون غلق الميزانية حسب الآجال القانونية.

#### مرجع الهدف:

يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع فيما يتعلّق بجودة المعلومة المتوفّرة واحترام المعايير الدّولية.

# تقديم المؤشرات:

#### w المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المرفوضة إثر عمليّات المراقبة من طرف المصالح الجهويّة والمركزيّة لمراقبة الحسابات الشهريّة والسنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

#### المؤشر 2.3.0.3: آجال التجميع الشهري للحسابات w

تجمّع الحسابات الشهريّة المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين ( قبّاض الماليّة، قبّاض الديوانة، أمناء المال الجهوبيّن، الأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف لدى الوزارات) على المستوى الوطني لدى أمين المال العام لغاية تقديم معطيات مجمّعة حول تنفيذ ميزانيّة الدولة ومختلف العمليّات الماليّة التي يقوم بها المحاسبون العموميون. تمكن هذه المعلومات السلط المركزية من اتخاذ القرارات المناسبة.

والهدف المرجو في هذا المجال هو تقليص أجل التجميع بصفة تدريجية.

w المؤشر 3.3.0.3: آجال تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي تم بعنوانها إعداد هذا الحساب. ويتمّ تقديم مشروع غلق الميزانيّة في نفس الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي تجدر مراجعتها مثال القروض المباشرة).

جدول عدد 3

	التقديرات		2016		الإنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013			
10	10	10	10	7,7	14	9,10	نسبة مائوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة	
12	15	15	15	15	17	20	اليوم	المؤشر 2.3.0.3: أجل التجميع الشهري للحسابات	
12	12	12	12	16 (الحساب العام اسنة 2013)	15 (الحساب العام اسنة 2012)	16 (الحساب العام لسنة 2011)	الشّنهر	المؤشر 3.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة الماليّة إلى دائرة المحاسبات	

#### 4.1.2. الهدف الرابع 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم:

#### · تقديم الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تتمية استغلال الوسائل الإلكترونية للدّفع لما تقدّمه من مزايا تتعلّق بآجال الاستخلاص وتفادي الأخطاء ومخاطر تواجد الأموال بالمراكز المحاسبية.

وتوكل للمحاسبين العموميين مهمة التصرف في الأموال والقيم الراجعة للدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. وفي هذا الإطار، يتولى هؤلاء السّهر على تمكين الدّولة من السيولة اللاّزمة على المستوى الجهوي والمركزي وذلك بالحرص على استخلاص الصّكوك البنكية في أقرب الآجال.

#### · مرجع الهدف:

يتنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج في جزئه المتعلّق بتنمية استغلال الوسائل الالكترونية للدّفع واحترام المعايير الدّولية.

#### · تقديم المؤشرات:

س المؤشر 1.4.0.3: نسبة القباضات المالية المجهزة بمطرفيّات الدّفع الإلكتروني

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تمكين المواطن من أداء واجبه الجبائي و إجراء مختلف الخدمات في أحسن الظروف، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمّته مطرفيّات دفع إلكتروني في عديد القباضات المالية والتي تتميز بعديد المزايا كتأمين العمليات، ربح الوقت و تنزيل المبلغ حينيًّا في الحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي.

ونظرا لتواجد العديد من الصّعوبات عند استعمال وسيلة الدّفع الالكتروني وذلك خاصّة مع مصالح البريد على مستوى تتزيل المبالغ المستخلصة بالحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي، تعتزم الإدارة القيام بدراسة تقييميّة حول هذه الإشكاليات وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مآل التحويلات.

#### س المؤشر 2.4.0.3: معدّل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلاص

يمكن اختصار آجال تسوية فصول الصكوك البنكية التي وقع تسلّمها من طرف المطالبين بالأداء من ضمان السيولة بالحساب الجاري البريدي لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي. يساوي هذا الأجل مجموع:

- § أجل الإيداع: يساوي الأجل الفاصل بين تاريخ استلام الصك (تاريخ الوصل) وتاريخ الإيداع للاستخلاص) تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخزينة "شيكات مقدمة للاستخلاص") من جهة وتاريخ إيداع الشيك للخلاص من جهة أخرى.
- § أجل التسوية: وهو الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للاستخلاص (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية في بند عمليات الخزينة (OT): شيكات مقدمة للاستخلاص وتاريخ الحصول على الإعلام بالمآل والمتمثل في تاريخ العملية المحاسبية لتطهير خانة عمليات الخزينة (OT).

ويتمّ احتساب الأجل باستثناء معالجة الشيكات الراجعة دون خلاص.

جدول عدد 4

تقديرات			إنجازات 2016				الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	<u>,                                     </u>	موسرات ميس ۱۱۶۸ مهد	
47	47	47	47	47	47	47	العدد	المؤشر 1.4.0.3:عدد القباضات الماليّة المجهّزة بمطرفيّات الدّفع الالكتروني	
20	20	20	20	29	31,8	24,2	اليوم	المؤشر 2.4.0.3: معدّل آجال تسوية فصول الصّكوك المقدّمة للخلاص	

#### 5.1.2. الهدف الخامس 5.0.3: تحسين جودة الخدمات:

#### · تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال:

- ن تطوير أساليب عمل الإدارة وتبسيط إجراءاتها مع تعزيز قدرات مواردها البشرية وتتمية الموارد المادية،
  - ن تحقيق رضاء المتعامل مع الإدارة والتواصل معه والتجاوب مع حاجياته.

# · مرجع الهدف:

يتنزّل هذا الهدف في إطار تتفيذ إستراتيجية البرنامج والارتقاء بأداء الإدارة واحترام المعايير الدّولية.

#### · تقديم المؤشرات:

# س المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة

يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية والارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام تنظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن من تقييمها وتصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين، تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.

كما تقرر تركيز علامة جودة "مرحبا قباضات مالية" يتمّ حاليا مناقشة بنود مرجعيتها مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية قصد تحويلها إلى علامة وطنية للجودة.

# المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة

يتنزّل هذا الإجراء في إطار سعي وزارة المالية لتبسيط إجراءات قيام المطالبين بالأداء بواجباتهم الجبائية. وقد وضعت على ذمّتهم منظومة التصريح و احتساب الأداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية وذلك دون شروط مسبقة.

وتمكن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية وتقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.

المؤشر 3.5.0.3: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية

يتنزّل هذا الإجراء في إطار تطوير وسائل الاتصال بين المواطن والإدارة وتخفيف العبء على القباضات الماليّة في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم احترام أحكام مجلّة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النّداء المذكور أعلاه، رقم النداء 81100700.

كما أنه في إطار تقريب الخدمات من المواطن وتبسيط الإجراءات وإرساء إدارة إلكترونية تمّ تدعيم التبادل الآلي للمعلومات وتطوير تطبيقات إعلامية بوزارة المالية من شأنها توفير إمكانية استخلاص تلك المخالفات والخطايا بالرسائل الإلكترونية.

جدول عدد 5

التقديرات			الإنجازات الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوعدان	موسرات تيس اداع الهدف
70	60	50	40	15	15	15	العدد	المؤشر 1.5.0.3:عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة
34000	32000	30000	28000	26384	22090	17631	العدد	المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة
95000	90000	80000	70000	67745	55611	35064	العدد	المؤشر 3.5.0.3: تطوّر عدد الواردة على مركز النّداء والتصرف في الخطايا المروريّة و الخطايا و العقوبات المالية

# 2.2. تقديم أنشطة البرنامج:

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2017، تمّ برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات. ويبيّن الجدول التالي أهمّ الأنشطة المبرمج تتفيذها لتحقيق الأهداف:

(\*): أنشطة دون انعكاس مالي

الاعتمادات	الأنشطة المبرمجة		المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعيّة	
	<ul> <li>المتابعة اللصيقة لأعمال خلايا الاستخلاص والعمل على تأطير هم وترسيخ منهجية</li> <li>الأهداف وتقييم أدائهم.</li> <li>ن مواصلة تحسين أداء اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح</li> </ul>		المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة		
	المراقبة ومصالح الاستخلاص وذلك من خلال متابعة حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى معالجة الملفات المستعصية.  تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكافين بالاستخلاص وعدول الخزينة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الديون المثقلة.  تا متابعة أعمال عدول الخزينة وتقييم أدائهم وتأطيرهم قصد تحسين مردوديتهم من	%20	المؤشر 2.1.0.3: نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة	تحسين استخلاص استخلاص الديون الجبائية	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	خلال إعداد بطاقات تقييمية دورية.  متابعة عملية استخلاص الديون المثقلة بعنوان أملاك الدّولة موضوع جدولات مبرمة من خلال التنسيق مع مصالح أملاك الدّولة قصد مزيد إحكام التصرّف في هذه الدّيون.  مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل لتحسين إجراءات تنفيذ الأحكام القاضية		المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائيّة المثقلة	المؤشر 3.1.0.3: نسبه تطور استخلاص الدّيون الجبائيّة	
	بخطايا مالية وذلك يالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم لتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلّي أو الجزئي عن الديسيمات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.	%18	المؤشر 4.1.0.3: نسبة استخلاص الدّيون غير الجبانيّة المثقلة	الهدف الفرعي 2: تحسين استخلاص	
	<ul> <li>ن مواصلة برنامج تقريب مصالح الاستخلاص من مصالح المراقبة الجبائية وخاصة في إدارة المؤسسات الكبرى.</li> <li>ن دراسة آلية تطهير بقايا الاستخلاص من الفصول غير القابلة للاستخلاص.</li> </ul>	%15	المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطوّر استخلاص الدّيون غير الجبائيّة المثقلة	الدّيون غير الجبانيّة	

لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<ul> <li>إعادة تنظيم مهام تثقيل واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية.</li> <li>مزيد التنسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية استخلاص موارد الجماعات المحلية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة وحل للإشكاليات المعترضة متابعة الوضع المالي للجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية والمتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم البلدية المثقلة.</li> </ul>	<b>%97</b>	المؤشر 6: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحليّة	الهدف الفرعي 3: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحليّة	
الاعتمادات	الأنشطة المبرمجة	تقدیرات <b>2017</b>	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعيّة	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<ul> <li>ن متابعة آجال التأشير على الأوامر بالصرف من خلال مواصلة تطوير الوظيفة الخاصة بها على منظومة "أدب.</li> <li>ن تطوير وظيفة خاصة تمكن من تصنيف مذكّرات رفض التأشير وإحكام متابعتها واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.</li> <li>ن مواصلة التنسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد تطوير وظيفة التصرّف الآلي في إحالة بعض النفقات العمومية على غرار نفقات التأجير العمومي.</li> <li>ن مواصلة تدعيم الدور الرقابي والمحاسبي في مجال تأدية النفقات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات.</li> </ul>	<b>%94</b>	المؤشر 1.2.0.3: نسبة احترام الآجال القانونيّة للتّأشير على النّفقات العموميّة من قبل المحاسب	الهدف الثّاني2.0.3: تحسين وسائل تأدية نفقات الدّولة	
لا يمكن تقدير مبالغ	<ul> <li>ن الشروع في دراسة إرساء نظام الرقابة الداخلية المحاسبية حسب المعايير الدولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية.</li> <li>ن تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات</li> </ul>	10% 15 يوما	المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة المؤشر 2.3.0.3: أجل التجميع الشهري للحسابات	الهدف الثّالث3.0.3 : مسك محاسبة موثوق بها و مقدّمة في الآجال	
الاعتمادات	المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.		المؤشر 3.3.0.3: أجل تقديم الحساب العام للإدارة الماليّة إلى دائرة المحاسبات	موتوق بها و معدمه في الإجان	
لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات	<ul> <li>تقييم سير عملية تنزيل الأموال من خلال التنسيق مع شركة الخدمات البنكية التي تؤمّن نقل الأموال من مختلف المراكز المحاسبية حسب برنامج مضبوط واتخاذ الإجراءات التنظيمية اللأزمة.</li> <li>ن وضع الأليات الكفيلة باختصار آجال استخلاص الشيكات ومتابعتها.</li> </ul>	47 قباضة مالية	المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات الماليّة المجهّزة بمطرفيّات الدّفع الالكتروني	الهدف الرّابع4.0.3: ضمان حسن التصرّف في الخزينة و القيم	

		20 يوما	المؤشر 2.4.0.3: معدّل آجال تسوية فصول الصّكوك المقدّمة للخلاص	
الاعتمادات	الأنشطة المبرمجة	تقدیرات <b>2017</b>	المؤشرات	الأهداف/الأهداف الفرعية
80.000 د	<ul> <li>ن تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية حسب المستوى المحدد من المستويات الثلاث .</li> <li>ن تكوين مدققين داخليين للجودة ومسؤولي الجودة بأمانات المال الجهوية.</li> </ul>	50	المؤشر 1.5.0.3:عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة	
		30000	المؤشر 2.5.0.3: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة	الهدف الخامس5.0.3: تحسين جودة الخدمات
		80000	المؤشّر 3.5.0.3: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النّداء والتصرّف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية	

# 3. نفقات البرنامج:

بلغت جملة إعتمادات برنامج المحاسبة العمومية 220111 ألف دينار خلال سنة 2017 مقابل 194956 ألف دينار خلال سنة 2016 أي بنسبة تطور بلغت 12 %.

جدول نفقات برنامج المحاسبة العمومية

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور ( 2016-2017)		تقديرات 2017 (2)		قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ		أعتمادات	2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
12,6	21991		207 977	185 986	179 975	العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
12,6	21991		196 654	174 663	163 966	التأجير العمومي
0	0		11 305	11 305	16 003	وسائل المصالح
0	0		18	18	6	التدخل العمومي
35,3	3164		12 134	8 970	8 812	العنوان الثاني: نفقات التنمية
35,3	3164		12 134	8 970	8 812	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
13	25155		220 111	194 956	188 787	مجموع البرنامج

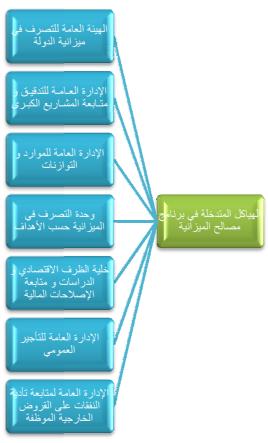
# 4. إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج المحاسبة العمومية لسنوات 2017 -2019:

	قـــديرات	ű.			إنجازات		
2019	2018	2017	قانون المالية				
إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	إ.ن.م.م	2016	2015	2014	2013	البيسان
220361	220160	207977	185986	179 975	150716	118 460	نفقات التصرف
202554	202561	196654	174663	163966	141687	104 048	ا I - التأجير العمومي
202554	202561	196654	174663	163966			. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتيةللمؤسسات
17789	17581	11305	11305	16003	9029	13 096	. على موارد صناديق الخزينة
			11303	10003	7027	13 0 70	۱۱ -وسائل المصالح
17789	17581	11305					. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
18	18	18	18	6	0	0	. على موارد صناديق الخزينة
18	18	18					ااا -التدخل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية
40/0	F / 00	40404	0070	0040	4500	40/4	. على موارد صناديق الخزينة
4268	5688	12134	8970	8812	4530	4 861	نفقات التنمية
4268	5688	12134	8970	8812	4530	4 861	I 1 - الاستثمارات المباشرة
4268	5688	12134	8970	8812			. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية
							للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
							ا II - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية
							للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
224629	225848	220111	194956	188787	155246	123 321	مجموع البرنامج 3

برنامچ محالح الميزانية رئيس البرنامج: السيد زهير عطاء الله (رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة).

# 1 - تقديم البرنامج وإستراتجيته:

# 1.1.خارطة البرنامج:



#### 2.1. تقديم البرنامج:

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الإدارات العامة التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
  - الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى
  - الإدارة العامة للموارد والتوازنات
  - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

- خلية الظرف الاقتصادي و الدراسات و متابعة الإصلاحات المالية
- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

تتولى هذه الإدارات العامة إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية وتضمن ديمومة الميزانية وتماسكها وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

# 3.1. إستراتجية البرنامج:

يلعب برنامج "مصالح الميزانية "دورا كبيرا في صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد من خلال إعداد تقديرات ميزانية الدولة في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي وكذلك من خلال متابعة تطور موارد ونفقات الميزانية وإعداد ونشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية.

#### وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- التحكم أكثر في توازنات ميزانية الدولة وذلك من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية اقتصادية شاملة ورؤية مالية متوسطة المدى.
- -تحسين تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات والتحكم فيها بهدف توظيف أكثر موارد لدعم المشاريع التتموية مع التركيز على حسن برمجة وتنفيذ هذه المشاريع.
- إحكام متابعة تأدية النفقات على موارد ميزانية الدولة وعلى الموارد المحمولة على القروض الخارجية الموظفة عبر توفير الظروفالإجرائية والفنية الملائمة.
- تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية مما سيمكن مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني من تقييم جملة الإعتمادات الموظفة لتحقيق أهداف معينة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

وفي إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج، تم ضبط مجموعة من الأهداف تتمحور حول تطوير جودة التقديرات وتحسين الشفافية مع مواصلة إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب

الأهداف حيث تم في هذا المجال إصدار منشور موحد لإعداد ميزانية الدولة وإطار القدرة على الأداء لسنة 2017.

2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية

1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

تتمثل أهداف البرنامج في:

الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة.

الهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة.

الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية.

الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

# جدول تلخيصي:

	تقديرات		قانون		إنجازات		·· . 11		
2019	2018	2017	مالية 2016	2015	2014	2013	الوحدة	-	
							ولة.	الهدف 1.4:تطوير جودة تقديرات موارد الد	
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات	
								والانجازات في الموارد الجبائية	
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات	
								والانجازات في الموارد الديوانية	
الهدف 2.4:تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة									
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات	
1.0	1.,	~	2.0	0.17	1.,	0.2	70	والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف	
6.5	6.75	7.0	7.5	9.19	10.8	8.6	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات	
				0.10	1000	0,0	, ,	والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية	
				2.5				المؤشر 3: الفارق بين التقديرات	
15	17	19	20	2.5 سلبی	-	-	%	والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية	
				سسبي				المحمولة على القروض الخارجية الموظفة	
						قة بالميزانية	علومات المتعل	الهدف 3.4:تحسين الشفافية في نشر الم	
40	43	45	45	48	48	45		المؤشر 1: أجال نشر المعطيات الخاصة	
40	43	43	43	40	40	43	يوم	بمتابعة تنفيذ الميزانية	
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	_	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقرير السداسي	
0.0	0.0	1.0	<u> </u>	0	1.0		سهر	الخاص بميزانية الدولة	
					(	سب الأهداف	ي الميزانية حس	الهدف 4.0.4: تركيز منظومة التصرف فر	
115	95	79	39	20	20	0	1:	المؤشر 1: العدد الجملي للبرامج المحددة	
113	93	79	39	20	20	U	برنامج	بأمر	
152	116	72	36	0	0	0	هدف	المؤشر 2: عدد الأهداف المصادق عليها	
102	110		00	Ů	Ů	Ů		من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات	
								مؤشر 3 : عدد المؤشرات المصادق	
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر	عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم	
								بالوزارات	
21	19	16	10	7	5	5	دليل ووثيقة	مؤشر 4: عدد الأدلة ووثائق العمل	
	_		_	-	-	-	دىين ووبيد-	المشورة	

#### 1.1.2 - الهدف1.0.4 : تطوير جودة تقديرات موارد الدولة

## - تقديم الهدف:

تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد منذ سنة 2011 بكثرة المعطيات المتغيرة والأحداث الطارئة مما جعل عملية إعداد تقديرات الموارد أكثر صعوبة وأصبح هامش الخطأ أكثر حدة وبالتالي فقد تمت ملاحظة تباين الفارق بين تقديرات موارد الدولة والإنجازات خاصة خلال الفترة المتراوحة بين سنة 2010 وسنة 2013.

ونظرا لما تكتسيه تقديرات ميزانية الدولة من أهمية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي ضبط إمكانيات الدولة وبالتالي تحديد قدرتها على الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تم اختيار هدف " تطوير جودة تقديرات موارد الدولة" تلافيا للانزلاق وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة.

#### مرجع الهدف :

يتنزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات

#### · مبررات اعتماد المؤشرات:

وسيتم قيس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تنقسم الموارد الذاتية للدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية وتمثل الموارد الجبائية المناب الأهم:

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
92	91	82	80	81	86	%

ولذلك تم اختيار هذا المؤشر لتقييم مدى جودة تقديرات الموارد الذاتية والعمل على تقليص الفارق بين التقديرات والانجازات وذلك بهدف المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

- المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

تعد الموارد الديوانية مكونا هاما من مكونات موارد ميزانية الدولة. إلا أن ارتباطها الوثيق بالمبادلات التجارية وخاصة الواردات التي تتأثر بدورها بمعطيات الظرف الاقتصادي الداخلي والخارجي بالإضافة إلى العديد من المتغيرات والفرضيات مثل أسعار النفط و المواد الأساسية بالأسواق العالمية و أسعار صرف الدينار بالعملات الأجنبية و مؤشرات الاستهلاك، يجعل من عملية إعداد تقديرات الموارد الديوانية عملية شديدة الصعوبة وتتطلب جودتها المتابعة والتدقيق ويقصد بالموارد الديوانية مجموع المعاليم والأداءات المرتبطة بالتوريد وخاصة منها المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والأداء على الاستهلاك.

	تقديرات		قانون مالية		إنجازات		الوحدة	-
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013		
هدف 1.0.4 :تطوير جودة تقديرات موارد الدولة								الهدف 1.0.4 :تطوير جودة
							%	المؤشر 1.1.0.4 : الفارق بين
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6		التقديرات والانجازات في الموارد
								الجبائية
							%	المؤشر 2.1.0.4 : الفارق
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2		بين التقديرات والانجازات في
								الموارد الديوانية
ر منخفظة.	نسبة الفارة	ے لذلك نحد	الدة التكميل	مع قانون ا	هي بالمقارنة	2015 . 2		الموارد الديوانية *) تحدر الإشارة الى أن النتائج المسح

<sup>(\*)</sup> تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفظة. وبالنسبة للتقديرات (2016-2019) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي .

#### 2.1.2 - الهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة:

#### تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى تحسين جودة تقديرات نفقات الدولة وذلك بالتقليص في الفارق بين الاعتمادات المرسمة بقانون المالية والانجازات الفعلية باعتبار الفارق المسجل خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى نفقات التصرف أو نفقات التنمية بما في ذلك نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.

#### مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه الهيئات والمؤسسات الدولية.

#### - مبررات اعتماد المؤشرات:

باعتبار اختلاف طبيعة نفقات التصرف ونفقات التنمية, سيتم قيس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

-المؤشر 1.2.0.4 : الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف ويقصد بنفقات التصرف ولتدخل العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

-المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التتمية

ويقصد بنفقات التنمية نفقات الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي على موارد ميزانية الدولة وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

- المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.

	تقديرات		قانون		إنجازات			1501 * . 1 * .
2019	2018	2017	مالية 2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	%	المؤشر 1.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف
6.5	6.75	7.0	7.5	9.19	10.8	8.6	%	المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التتمية
15	17	19	20	2.5 سلبي	-	-	%	المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة

# 3.1.2 -الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

#### تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى المالية العمومية (الموارد - النفقات - الدين العمومي) تهم بالخصوص:

- بيانات شهرية عن تطور الوضع المالي يتم نشرها طبقا لمقتضيات المعيار الخاص لنشر البيانات ( NSDD ) لصندوق النقد الدولي.
- نشرية شهرية حول تتفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية إعتمادا على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك على التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS). وتمكن هذه النشرية الدورية المعنيين بالأمر من الإطلاع على تطور

مختلف مؤشرات المالية العمومية ويتم نشرها على صفحات " الواب" ضمن موقع وزارة المالية.

- تقرير نصف سنوي حول تطور المالية العمومية (تم نشره ابتداء من سنة 2014) يبين نتائج تتفيذ ميزانية الدولة السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على توازنات المالية العمومية.

وقصد مزيد تدعيم منظومة الشفافية ونشر البيانات خاصة بعد إقرار المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 ماس 2011 والمتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، تعمل الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية على نشر كل ما يتعلق بالمالية العمومية من معطيات احصائية وتقديرات في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة كاملة وذات جودة وفي الوقت المناسب.

- مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار إلتزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدنى والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.
  - · مبررات اعتماد المؤشرات:

ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.4 : أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
  - المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة.

	تقديرات		قانون مالية		إنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس الأداء	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013			
40	43	45	45	48	48	45	يوم	المؤشر1.3.0.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	-	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقريرالسداسي الخاص بميزانية الدولة	

#### 4.1.2 -الهدف 4.0.4: دعم تركيز منظومة التنصرف في الميزانية حسب الأهداف:

#### · تقديم الهدف:

تهدف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إلى إضفاء المزيد من الشفافية والنجاعة على التصرف في المالية العمومية حيث تنبني هذه المنظومة على مبدأ التصرف حسب النتائج وذلك عن طريق تحديد أهداف واضحة للتدخل العمومي يقاس إنجازه بمؤشرات كمية قابلة للتدقيق. ويتطلب المرور إلى تطبيق المنظومة الجديدة إرساء إصلاحات شاملة على المالية العمومية والتي يمكن أن تتمحور حول ما يلى:

- تقسيم محاور تدخل كل وزارة إلى برامج تترجم السياسات العمومية وضبط أهدافها الإستراتيجية مع تحديد مؤشرات قياس للأداء للتثبت من مدى تحقيق الأهداف.
  - العمل على تطوير تقنيات البرمجة على المدى المتوسط.
- تطوير التبويب الميزانياتي والمحاسبي ليتماشى مع المعابير الدولية ومع الاحتياجات الجديدة من المعلومات.
  - مراجعة الإطار التشريعي لميزانية الدولة
- تطوير الرقابات لتتماشى مع مبدأ مزيد المسؤولية والحرية في التصرف لآمري الصرف.

#### مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية بالاعتماد على ما جاء بالفصل 11 من القانون الأساسى للميزانية لسنة 2004.

#### - مبررات اعتماد المؤشرات:

يهدف المؤشر عدد 1 (عدد البرامج المحددة بأمر) إلى قياس مدى تقدم تركيز المنظومة حيث أن كل تقسيم برامجي لا يمكن أن يعتبر رسميا إلا إذا تمت المصادقة عليه بمقتضى أمر حكومي.

أما اعتماد المؤشرين عدد 2 وعدد 3 فيهدفان إلى التأكد من مدى توافق جميع الأطراف بوزارة ما حول الأهداف والمؤشرات المعتمدة في انتظار إرساء منظومة للتنقيق الأولي لإطار القدرة على الأداء حيث تمثل العرض على أنظار المجلس الوزاري الخاص بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف ضمانا أوليا لجودة الإطار المذكور.

ويندرج المؤشر عدد 4 (عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة) في صلب مشمولات وحدة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف حيث أن دعم تقدم إرساء المنظومة الجديدة

للتصرف في الميزانية يتطلب إعداد ونشر العديد من الوثائق والأدلة لتأطير ومساعدة مختلف المتدخلين في المشروع.

	اف	ىب الأهد	ىيزانية حس	ف في اله	مة التصر	كيز منظو	: دعم ترا	الهدف 4.0.4
2019	2018	2017	قانون المالية	2015	2014	2013		
			2016					
115	95	79	39	20	20	0	برنامج	المؤشر 1: العدد الجملي للبرامج
	33	70	33	20	۵0	U	بردمج	المحددة بأمر
								المؤشر 2:عدد الأهداف
152	116	72	36	0	0	0	هدف	المصادق عليها من طرف لجان
								المتابعة والتقييم بالوزارات
								مؤشر 3: عدد المؤشرات
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر	المصادق عليها من طرف لجان
								المتابعة والتقييم بالوزارات
21	19	16	10	7	5	5	دلیل	مؤشر 4: عدد الأدلمة ووثائق
L٦	19	10	10	/	3	3	ووثيقة	العمل المشورة

 $<sup>^{(*)}</sup>$ تم تعدیل التوقعات الخاصة بالمؤشرین عدد 2 و 8 وذلك تماشیا مع الفرضیة المعتمدة حیث تسرب خطأ في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016. بنیت هذه الفرضیة على أساس مراجعة إطار القدرة على الأداء لـ8 وزارات سنویا باحتساب 4 برامج لكل وزارة ومعدل 8 أهداف على أقصى تقدیر لكل برنامج ومؤشرین لكل هدف.

# 2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات	المؤشرات	الأهداف
	t the out out to detect the	2017	.1 1 0 4 % 1	
	إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم	% 6.5	المؤشر 1.1.0.4:	ندولة
	بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات.		الفارق بين التقديرات	وارد ا
			والإنجازات في	<u>[:</u> R
			الموارد الجبائية	لهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
	إعداد إطار النفقات متوسط المدى الشامل والقطاعي	0/4 5	0.1.0.4	جودة
	- مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر	%4.5	المؤشر 2.1.0.4:	لموير
	بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات		الفارق بين التقديرات	₽, :-
	الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي		والإنجازات في	.0.4
	- إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم		الموارد الديوانية	<u>.</u>
	بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات.			انه
	-إعداد إطار النفقات متوسط المدى الشامل			
	والقطاعي.		.1.0.0.4 5. 11	
	- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التت		المؤشر 1.2.0.4:	
	التقدير	0/0	الفارق بين التقديرات	
	- تنظيم اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ النفقات	%2	والانجازات بالنسبة	
	- إعداد دليل إجراءات		لنفقات التصرف	
	- التكثيف من إصدار مذكرات توجيهية داخلية.			
	- إرساء متابعة دورية لانجاز المشاريع -	% 7	المؤشر 2.2.0.4:	ات الدولة
	- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات		الفارق بين التقديرات	
	التقدير		والانجازات بالنسبة	[; [;
	- عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل		لنفقات التنمية	تقديرا
	العقارية والتقدم في الدراسات		المحمولة على	جودة
	- تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز		ميزانية الدولة	وير ،
	المشاريع المبرمجة			F: .:
	- إعداد دليل إجراءات			2.0.4
	-التكثيف من إصدار مذكرات توجيهية داخلية			لهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفة
				杜

I	Τ		
- توفير الحلول الإجرائية والفنية الملائمة	%19	المؤشر 3.2.0.4:	
لتحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على		الفارق بين التقديرات	
القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي		والانجازات بالنسبة	
"سياد" و "أدب".		لنفقات التتمية	
- ضبط برنامج مساندة ومتابعة للجهات المنفذة		المحمولة على	
للمشاريع بهدف تحسين نسق تسوية النفقات		القروض الخارجية	
المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن		الموظفة	
منظومتي "سياد" و "أدب"			
- تركيز منظومة في تقنيات التقدير			
- مراجعة نقنيات التقديرات المتعلقة بالنفقات			
المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.			
- إعداد دليل إجراءات في منظومة تأدية النفقات			
على القروض الخارجية الموظفة.			
- تنظيم وتدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في	45 يوما	المؤشر 1.3.0.4:	l;
إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال		آجال نشر	المعلومات
- مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.		المعطيات الخاصة	الم
- إعداد ونشر تقارير المقاربة بين الحسابات		بمتابعة تتفيذ	ين الم
البنكية والمحاسبية التي يتم إعدادها في إطار		الميزانية	الشفافية ف
المتابعة المالية لتنفيذ الميزانية.			
- تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد	4.5 أشهر	المؤشر 2.3.0.4:	3.0تحسين لميزانية
التقارير ونشرها في الآجال المحددة		دورية صدور	3.0نحا لميزانية
- مزيد التنسيق مع مختلف الإدارات العامة		التقارير الخاصة	.4
لمدنا بالمعطيات اللازمة.		بميزانية الدولة	الهدف ا
- مواصلة الإحاطة بالوزارات عبر تكثيف	79	المؤشر 1.4.0.4:	.و <sup>اه.</sup>
حصص التفكير حول البرامج		العدد الجملي	
- مواصلة العمل على التكوين		ي للبرامج المحددة	النصرف
- إعداد الأوامر المحددة للبرامج		بأمر	منطومة
- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في	72	-	
الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء		المؤشر 2.4.0.4:	ترکیز
- تكثيف حلقات التفكير والمراجعة		عدد الأهداف	· 1
- استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق		المصادق عليها من	8
مع الوزارات		طرف لجان المتابعة	4.0.4: حسب الا
- مواصلة العمل على التكوين		والتقييم بالوزارات	بۇ. 4. ئ
			الهدف
			,

	- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في	144	مؤشر 3.4.0.4:
	المؤشرات الواردة بمشاريع القدرة على الأداء		عدد المؤشرات
	- تكثيف حلقات التفكير والمراجعة		المصادق عليها من
	- استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق		طرف لجان المتابعة
	مع الوزارات		والتقييم بالوزارات
	- - مواصلة العمل على التكوين		
		16	
استغلال الموارد	العمل على استصدار مقررات جديدة لفرق العمل		
المتاحة في إطار	تحدد المسؤوليات بأكثر دقة		
الاتفاقيات مع	- تأطير فرق العمل وحثها على تدعيم دورية		
المنظمات الدولية	الاجتماعات		
	متابعة وتعديل الأدلة والوثائق الصادرة عن		
	منظمة (OCDE)		
	- متابعة مشروع تطبيق متطلبات القانون		
	الأساسي الجديد للميزانية من خلال:		
	· إعداد النصوص التطبيقية للقانون		
	الأساسي للميزانية.		مؤشر 4.4.0.4:
	· إعداد نص قانوني لتحديد المسؤوليات		عدد الأدلة ووثائق
	لإعداد الوثائق الملحقة لمشروع قانون		العمل المنشورة
	المالية		
	· إبرام وتنفيذ إتفاقية بين الهيئة العامة		
	للتصرف في ميزانية الدولة والهيئة		
	العامة لمراقبي المصاريف العمومية		
	تتعلق بديمومة الميزانية		
	• إعداد نص قانوني يحدد رزنامة إعداد		
	الميزانية		
	- إصدار منشور القدرة على الأداء		
	- إصدار الأمر المتعلق برؤساء البرامج.		

# 1.3 - نفقات البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج مصالح الميزانية لسنة 2017ما قدره 6896 ألف دينار مقابل6798ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 1.4%.

وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

تطوّر إعتمادات برنامج " مصالح الميزانية "

(بحساب أد)

(بحسب ۱ د)						
ة التطور 2017-20)	•	2017	تقديرات	قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة ( %) (1) - (1) / (1)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد	2016 (1)	2015	- E 3. · C 3.
%3	136	6760	6760	6564	5586	العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
%6	361	6161	6161	5840	5193	التأجير العمومي
%-19.5	-125	514	514	639	383	وسائل المصالح
0	0	85	85	85	0	التدخل العمومي
%42 -	- 98	136	136	234	330	العنوان الثاني: نفقات التنمية
%42 -	-98	136	136	234	330	الإستثمارات المباشرة
%42 -	-98	136	136	234	330	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض
	0	0	0	0	0	الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
	0				0	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض
	0				0	الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
%1.4	98	6896	6896	6798	5916	مجموع البرنامج

2.3 - إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2017 -2019 بلغت جملة إعتمادات التعهد لسنة 2017 ما قدره 896 6 أد مقابل 992 7 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 3 % من جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2017.

(بحساب أد)

	تقديرات		قانون		إنجازات		
2019	2018	2017	المالية 2016	2015	2014	2013	البيسان
<u>6 836</u>	<u>6 861</u>	<u>6 760</u>	<u>6543</u>	<u>5586</u>	<u>5249</u>	<u>3 875</u>	نفقات التصرف
6 179	6 234	6 161	5944	5193	4718	3 400	- التأجير العمومي
6 179	6 234	6 161	5944	5193	4718	3 400	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							<ul> <li>على موارد صناديق الخزينة</li> </ul>
572	542	514	514	383	531	475	اا ـوسانل المصالح
572	542	514	514	383	531	475	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							<ul> <li>على موارد صناديق الخزينة</li> </ul>
86	85	85	85	0	0	0	ااا-التدخل العمومي
86	85	85	85				- على الموارد العامة للميزانية - على موارد صناديق الخزينة
157	146	136	195	330	<u>8</u>	50	نفقات التنمية
157	146	136	195	330	8	50	ا ]- الاستثمارات المباشرة
157	146	136	195	330	8	50	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
							ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
	0	0	0				ا     التمويل العمومي
							ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
							ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
6 993	7 092	6 896	6738	5916	5 257	3 925	مجموع البرنامج 4

# برنامج الدین العمرمی

تقديم رئيس البرنامج: تولت السيدة كوثر بابية المديرة العامة للدين العمومي والتعاون الدولي مهمة رئيس برنامج الدين العمومي منذ سنة 2015.

#### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

خارطة البرنامج (الإدارات والمؤسسات ومختلف المتدخلين في إنجاز وتحقيق أهداف البرنامج):

تمثل الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي الإدارة الرئيسية في تحقيق أهداف برنامج الدين العمومي إلا إن كل من الهيئة العامة لميزانية الدولة والخزينة العامة للبلاد التونسية يعتبران متدخلين في البرنامج وتحقيق أهدافه، خاصة والهدف النهائي للبرنامج يتمثل في متابعة ومزيد التحكم في المديونية باعتبار ارتباطها بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية والظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في تتويع مصادر الدين وآلياته وآجال سداده والضغط على كافته والمخاطر المتعلقة به والعمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية التي تبقى رهينة عوامل خارجية مختلفة وخارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.

تتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في ما يلي:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل
  - متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي
    - تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

بالرغم من التطوّرات المنجزة في مجال التصرّف في الدين العمومي (إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين وضبط ومتابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين، ومتابعة

دورية لسيولة الخزينة...) والتعديلات التي أدخلت على هيكلته ومجالات تدخله، لا يزال هيكل الدين العمومي يسعي إلى اكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشيط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به وضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين وتطوير السوق الداخلية واعتماد جملة من الإصلاحات لذلك.

ومن أبرز هذه الإصلاحات إعداد ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي 2016-2020 بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين العمومي وتحسين احتساب القيم المستهدفة لمؤشرات إستراتيجية الدين العمومي. كما أن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تعتزم تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة سنة 2017 والتي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020.

- 2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:
  - 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

- **ü** التحكم في تكلفة الدين العمومي
- ن تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين التحكم في مستوى المديونية نا
  - **ü** تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

يجدر بالذكر أنه تم حذف الهدف المتعلق بالتحكم في سيولة الخزينة منذ سنة 2016 وذلك لمراجعة المؤشرات المتعلقة به وضبطها بطريقة تتلاءم مع المعطيات المتوفرة والتقنيات الجديدة التي سيتم اعتمادها من خلال معونة فنية حول التصرف في سيولة الخزينة من طرف صندوق النقد الدولي بداية من 18 أكتوبر 2016.

#### 1.1.2 - الهدف 1.0.5 :التحكم في تكلفة الدين العمومي

#### تقديم الهدف:

تعتبر متابعة تكلفة الدين العمومي والتحكم فيه من أهم مؤشرات أداء التصرف في الدين العمومي. ويتمثل في الضغط على تكلفة الدين عبر التصرف النشيط وذلك باستعمال آليات التغطية في الوقت المناسب.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية برنامج الدين العمومي.

#### مبررات إعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.5 : معدل تكلفة الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها

تقديرات		إنجازات ق.م.				الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2016*	2015	2014	2013	- <b>- - -</b>	
3.8	3.8	3.8	3.8	3.94	4.3	4.5	%	المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي

#### 2.1.2 - الهدف 2.0.5 :تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين

#### تقديم الهدف:

تعد حافظة الدين العمومي عرضة لعديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ:

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي قدر الإمكان وتتويع عملات التداين الخارجي.
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.
- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين وتفادي الدين قصير المدى.
  - مرجع الهدف: ينتزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية برنامج الدين العمومي.

#### مبررات إعتماد المؤشرات:

#### المؤشر 1.2.0.5 : مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي.

#### المؤشر 2.2.0.5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

إحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين وذلك بمتابعة تطور مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة مقارنة بحجم الدين العمومي الخارجي الباقي سداده.

#### المؤشر 3.2.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل.

#### المؤشر 4.3.0.5: معدل مدة إعادة التسعير

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة إعادة تسعير الديون ذات الفائدة المتغيرة قصد التقليص من أخطارها.

تقديرات		ق.م.	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	,—,,	
33*	*33	32.5	33.8	35.2	38.9	42.9	%	المؤشر 1: مناب الدين الداخلي
	00	32.3	33.0	30.2	30.3	12.0	70	من الدين العمومي
*20	20*	20*	20	22.76	20.68	13.2	%	المؤشر 2: مناب الدين
۵0	۵0	20	۵0	22.70	20.00	10.2	70	الخارجي بنسب فائدة متغيرة
*7≤	*7≤	*7<	7	6.9	6.3	6.4	سنة	المؤشر 3: معدل مدة سداد
/=	//	15	,	0.5	0.5	0.4	4111	الدين العمومي
*6≤	*6≤	*6≤	5	5	4.73	5.57	سنة	المؤشر 4: معدل مدة إعادة
<u>0</u> ≤	0/	0_	<b>J</b>	J	4.73	3.37	سته	التسعير

# الهدف 3.0.5 :تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

#### تقديم الهدف:

يهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتفادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

- مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار نتفيذ إستراتيجية برنامج الدين العمومي.
  - مبررات إعتماد المؤشرات:

#### المؤشر 1.3.0.5 : عدد المناقصات في السنة

يبرز هذا المؤشر مدى إنتظام الإصدارات بالسوق الأولية بإستعمال آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي.

# المؤشر 2.3.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

المؤشر من إرساء منحنى مرجعى لنسب الفائدة بالسوق المالية.

تقديرات		ق.م.*		إنجازات				
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
48	48	48	48	29	32	27	مناقصة	المؤشر 1.3.0.5: عدد
10	10	10	10	20	<i>0</i> ≈	ω ι		المناقصات في السنة
20	20	20	20	14.9	20.2	20.4	%	المؤشر 2.3.0.5: حجم التداول
20	2.0	20	20	14.9	۵۵.۵	۵0.4	/0	في السوق الثانوية
>=7	>=7	>=7	>=7	7	7	7	نقطة	المؤشر 3.3.0.5: عدد النقاط
>=1	>=1	>=1	>=1	′	,	′	نفظه	على منحني نسب الفائدة

# 2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

لا تتطلب الأنشطة المبينة بالجدول الموالي إعتمادات مالية تذكر. إنما يتطلب الإعداد لإرساء وكالة الدين والخزينة في سنة 2017 إعتمادات مهمة سيتم تحديدها لاحقا. . ومن المزمع تمتيع وكالة للتصرف في الدين بالصلاحيات الكافية لتحليل المخاطر على مستوى الميزانية والإصدار وإستكمال إستراتيجية الدين على المدى المتوسط مما من شأنه تدعيم تحقيق الأهداف المرسومة والنتائج المرجوة في إطار تحسين القدرة على الأداء لبرنامج الدين العمومي بصفة عامة.

الإعتمادات	الأنشطة	تقدیرات 2017	المؤشرات	الأهداف
		%3.8	المؤشر 5-1-1: معدل تكلفة الدين العمومي	الهدف5-1 التحكم في تكلفة الدين العمومي
	- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية	%32.5	المؤشر 5-2-1: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	%20	المؤشر 5-2-2: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة	الهدف 5-2
	-المباعدة بين أجال التسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى ما أمكن.	7 سنوات <u>&lt;</u>	المؤشر 5-2-3: معدل مدة سداد الدين العمومي	تحسين التصرف في المخاطر المتعلقة بالدين
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	6 سنوات <u>&lt;</u>	المؤشر 2-2-4 معدل مدة إعادة التسعير	
	- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بارساء منظومة الكترونية للغرض - مراقبة تطبيق كراس الشروط الجديد الخاص بالمختصين في رقاع الخزينة	48 مناقصة	المؤشر 5-3-1 عدد المناقصات في السنة	الهدف5- 3 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
	- تفعيل الية اعادة الشراء للأوراق المالية و التجارية لتعزيز عمق السوق النقدية و تطوير السوق الثانوية.	%20	المؤشر 5-3-2 حجم التداول في السوق الثانوية	

- فتح خطوط جديدة للإصدار مع التصرف في مخاطر إعادة التمويل	7 نقاط≤	المؤشر 5-3-3 عدد النقاط على منحني نسب الفائدة	
---	---------	---	--

# 3. نفقات البرنامج:

# 1.3- ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدين العمومي لسنة 2017ما قدره 1414 ألف دينار مقابل 1250 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 13 %. وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

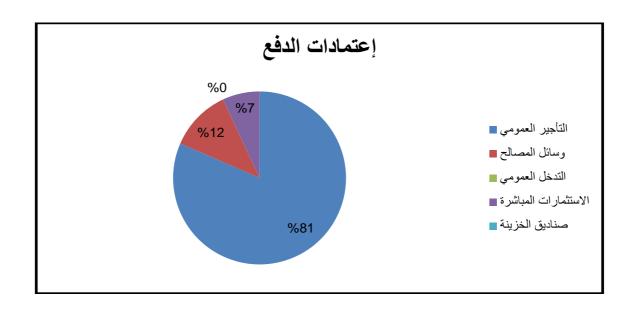
# تطور إعتمادات برنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

(2017-2016)	نسبة التطور	(2) 201	تقديرات 7	قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ	(=) = 01	أعتمادات	2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
12	74	-	1 340	1 166	1 022	العنوان الأوّل : نفقات التصرّف
12	74	-	1 200	1 026	949	التأجير العمومي
0	0	-	140	140	73	وسائل المصالح
0	0	-	0	0		التدخل العمومي
-12	10	-	74	84	2	العنوان الثاني: نفقات التنمية
				84	2	الإستثمارات المباشرة
				84	2	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
11	164	-	1 414	1 250	1 024	مجموع البرنامج

<sup>\*</sup> دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

# توزيع مشروع ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة:



# 3 - 2 - إطار النفقات متوسط المدى 2016 -2018لبرنامج الدين العمومي:

بلغت جملة إعتمادات التعهد لبرنامج الدين العمومي 1414 أد لسنة 2017 مقابل جملة إعتمادات قدرت بـ 1420 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 0.4 % من جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2017.

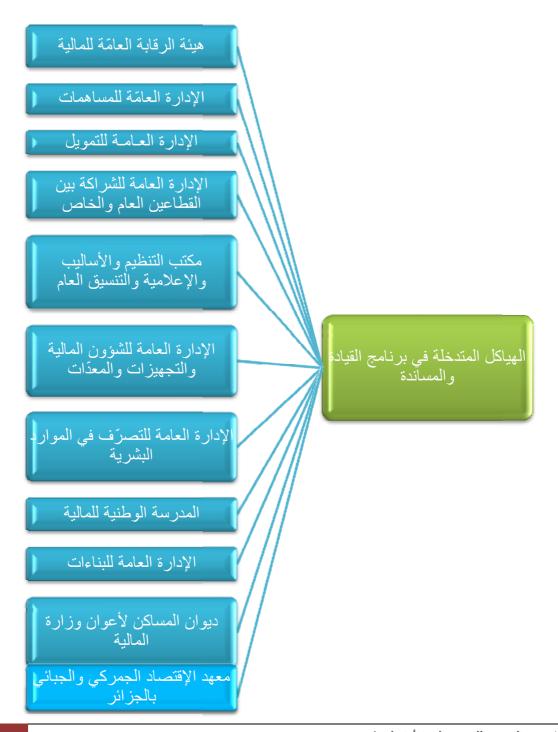
الوحدة : ألف دينار

	تقديرات		قانون		إنجازات		
2019	2018	2017	المالية 2016	2015	2014	2013	البيسان
<u>1 309</u>	<u>1 340</u>	<u>1 340</u>	<u>1 166</u>	<u>1 022</u>	<u>850</u>	<u>692</u>	نفقات التصرف
1 153	1 192	1 200	1 026	949	799	600	- التأجير العمومي
1 153	1 192	1 200	1 026	949	799	600	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
<u>156</u>	<u>148</u>	<u>140</u>	<u>140</u>	<u>73</u>	<u>51</u>	<u>92</u>	١١ -وسائل المصالح
156	148	140	140	73	51	92	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
86	85	85	85	0	0	0	ااا-التدخل العمومي
86	85	85	85				- على الموارد العامة للميزانية - على موارد صناديق الخزينة
86	80	<u>74</u>	84	<u>2</u>	<u>3</u>	<u>506</u>	- على موارد عنددين العريب نفقات التنمية
86	80	74	84	2	3	10	ا ]- الاستثمارات المباشرة
86	80	74	84	2	3	10	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
							ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
	0	0	0			506	ا   - التمويل العمومي
						506	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
							ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
1 395	1 420	1 414	1 250	1 024	853	507	مجموع البرنامج 5

# برنامع القيادة والمساندة

## إسم رئيس البرنامج: السيد الهادي دمّق كاتب عام وزارة الماليّة

- 1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:
  - 1.1 خارطة البرنامج:



#### 2.1 - ضبط إستراتجية البرنامج:

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج قيادة ومساندة ودعم لبقية برامج وزارة المالية ويهتم هذا البرنامج أساسا بالجوانب المتعلقة بالتصرّف في الموارد البشرية للوزارة إضافة إلى التصرّف في شؤونها المالية. ومن هذا المنطلق فإنّ أهم مشمولات برنامج القيادة والمساندة تتمثّل أساسا في توفير الانتدابات لمختلف البرامج إضافة إلى التصرّف في المسيرة المهنية للأعوان (من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد) مرورا بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال وذلك عبر تركيز جهودها لضمان حسن سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها لفائدة أعوان وزارة المالية. هذا إضافة إلى توفير الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلّقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع.

ونظرا لأهمية هذه الجوانب من حيث حسن سير مختلف أنشطة البرامج الأخرى لمهمة المالية من ناحية (برنامج الديوانة وبرنامج المحاسبة العمومية وبرنامج الجباية وبرنامج مصالح الميزانية وبرنامج الدين العمومي) وحرصا على مواكبة الجهود الرامية إلى تحسين نسبة الأداء في الميادين التقنية من ناحية أخرى، ارتكزت خطّة البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته إضافة إلى اعتماد آليات ومعايير أساسها الحوكمة الرّشيدة في تنفيذ الميزانية ومتابعة وتقييم إنجازها وفقا للتوقعات. وتبعا لذلك انطلقنا في موفى سنة 2014 في إنجاز مخططات منطقية (logigrammes) تتعلق بمختلف مجالات تدخلنا الهدف منها توضيح وتحديد الإجراءات المتعلقة بكل نشاط عبر ضبط المخطط الزمني لإنجاز مختلف هذه الإجراءات إضافة إلى تحديد المتدخلين بصفة عمودية وأفقية في إنجازها و لقد شملت هذه المخططات المنطقية المجالات التالية:

- المخطط المنطقى المتعلق بإجراءات إعداد الميزانية
  - المخطط المنطقي المتعلق بفتح الإعتمادات

- المخطط المنطقى المتعلق بإجراءات الانتداب
  - المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات الترقية

وفي هذا المجال، نشير إلى أنّ المخططات المنطقية المتعلقة بالانتدابات وبالترقيات ستساعدنا بنسبة كبيرة في تحسين تقديرات وإنجازات المؤشرين المتعلقين بإنجاز الانتدابات والترقيات في الآجال المضبوطة وذلك عبر التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بهم من ناحية وضبط رزنامة إنجاز هذه الإجراءات من ناحية أخرى.

وتدعيما لهذا التمشي، تم منذ موفى سنة 2015 الشروع في إعداد برنامج عمل متكامل بالتتسيق مع مختلف الهياكل المتدّخلة في التصرف في الموارد البشرية على مستوى وزارة المالية، وذلك من خلال برمجة وتنظيم ورشات عمل تهتّم أساسا بدراسة ومناقشة المحاور التالية:

- وضع دليل إجراءات للتصرف في الموارد البشرية
- إعداد المخططات المنطقية لتصرف في الموارد البشرية
- صياغة بطاقات المهام قصد ضبط مختلف الأنشطة التي يضطلع بها جميع الأعوان المكلفين بالتصرف في الموارد البشرية
- توضيح أساليب العمل ومجالات تدّخل مختلف الهياكل المعنية بالتصرّف في الموارد البشرية.

وبناءا على ذلك، تولت مصالحنا المختصّة إتخاذ جملة من الإجراءات منذ بداية شهر مارس 2016 تتلخصّ في ما يلي:

- 1 مراسلة عدد من الهياكل الراجعة بالنظر لمختلف برامج الوزارة قصد دعوتهم للمشاركة في ورشات العمل المذكورة أعلاه.
- 2- ضبط قائمة حصرية لجملة الإجراءات المتعلقة بالتصرف الإداري في الحياة المهنية لأعوان الوزارة (الانتدابات، الترسيم، الترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية، العطل، الإحالة على التقاعد، التأديب...) وذلك انطلاقا من المنظومة الإعلامية إنصاف.

3- إرساء نظام ترميز لكل الإجراءات إعتمادا بالأساس على النظام المعتمد من قبل منظومة إنصاف.

هذا وسيتم تحديد مواعيد انعقاد جلسات العمل سابقة الذكر في أقرب الآجال إيذانا بالبدء الفعلي في صياغة دليل الإجراءات الذي سيتم تحريره باللغتين العربية والفرنسية بالتوازي.

ويلعب برنامج القيادة والمساندة كذلك دورا كبيرا في تقديم الدعم اللوجيستي والمادي لكافة البرامج التابعة للوزارة وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي ومن ذلك التصرف في الميزانية وإنجاز المشاريع والاقتتاءات والشراءات.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل مصالح التصرف المالي والمادي بالوزارة إلا أن المحاور التالية تطلب مزيد العمل على تحسينها بغاية تحقيق الهدف المنشود:

- تقليص آجال فتح واحالة أو تفويض الإعتمادات،
  - · التقليص في آجال تنفيذ الشراءات العمومية،
- تحسين نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم ،
  - · تحسين نسبة تنفيذ أشغال مشاريع البناءات.

كما سيساهم برنامج القيادة والمساندة من خلال مهام هيئة الرقابة العامة للمالية في المحافظة على سلامة التصرّف في الأموال العمومية وحسن توظيف موارد الميزانية وهو ما من شأنه أن يحقّق أهم أهداف المالية العمومية ألا وهو الحفاظ على سلامة التوازنات المالية عبر ضمان مبادئ الشفافية والنجاعة.

# 2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

## 1.2 - تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يعتبر حسن التصرّف في الموارد البشريّة من أهمّ مقومات حسن سير بقية برامج الوزارة بصفته حجر الزاوية والركيزة الأساسية لمساندة هذه البرامج في تحقيق أهدافها نظرا لطبيعة مهام هذا الركن الذي يهتم بتوفير الموارد البشرية اللازمة والكفئة التي من شأنها أن تعمل

على تحقيق الأهداف المرسومة إضافة إلى الحرص على متابعة الحياة المهنية لكافة الموارد البشرية للوزارة (الإطارات والأعوان والعملة) وذلك طيلة حياتهم المهنيّة ابتداء من مرحلة إنتدابهم مرورا بترقياتهم وتكوينهم وصولا إلى مرحلة إحالتهم على التقاعد أخذا بعين الاعتبار وأن الموارد البشرية هي الثروة الأساسية إن لم تكن الوحيدة التي يتعين علينا اليوم التحكم في استغلالها والعمل على تنميتها لتحقيق أهدافنا القطاعية والوطنية.

ولمزيد الرقيّ بالعمل الموكول لمختلف الهياكل المنضوية تحت برنامج القيادة والمساندة طبقا لمقتضيات الجودة والعمل الإداريّ الحديث وفي إطار مواصلة تطبيق مقوّمات التصرّف حسب الأهداف وتدعيمه تمّت صياغة إستراتيجيّة خاصّة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثّل في التصرّف في الموارد البشريّة لوزارة الماليّة وفقا لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية.

وعملا بهذه الإستراتيجية فإنّه يمكن حوصلة برنامجنا في ثلاث (3) محاور أساسيّة:

- **§ المحور الأول**: الانتدابات
- المحور الثاني: الترقيات
  - **§ المحور الثالث:** التكوين

ولقد تمّ التركيز على هذه المحاور لأنها تمثل القلب النابض لحسن التصرف في الموارد البشرية تنفيذا لمهمتها الأساسية المتمثلة في مساندة ومدّ الدعم اللازم لمختلف برامج وزارة المالية لتحقيق الأهداف المرسومة هذا بالإضافة إلى رغبتنا في تحسين مردودية الإدارة وعملها في هذه المجالات خاصة منها المتعلقة باحترام الآجال.

#### 1.1.2 - الهدف 1.0.6 : تحسين التصرّف في الموارد البشريّة:

. تقديم الهدف: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذّي سيمكننا من تشخيص الإشكاليات الراهنة على هذا المستوى في مرحلة أولى لنتمكّن فيما بعد من إيجاد الحلول واعتماد السبل الناجعة لحسن انتقاء مواردنا البشريّة وتوزيعها وجلب أفضل المهارات وتحسن الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان وذلك في كنف احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

#### . مرجع الهدف: مرجع إجرائي

مبررات إعتماد المؤشرات: نجاعة المؤشرات المعتمدة من حيث مدّنا بالمعطيات والأرقام والنّسب التي ستمكّننا فعليا من قياس مدى قدرتنا على تحقيق الهدف المرسوم إضافة إلى سهولة متابعتها وتحيينها بصفة منتظمة مع توفّر المعلومات المتعلّقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجداول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض.

وفيما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2013 و 2014 و 2015 مع وضع تقديرات لسنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2019 وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الإنتدابات والترقية والتكوين.

	تقديرات		2016	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	<b>3</b>	
75	*70	*90	*100	29	88.31	5	%	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال
40	*35	*30	*30	20.5	20	60	%	المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال
96.7	92.1	70	83.5	76.7	80	70	%	المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

ملاحظة حول تحيين التقديرات بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 و 2018 المتعلقة بالمؤشرين نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب ونسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (النسب المحينة وقعت الإشارة إليها بعلامة\* في الجدول السابق):

في ما يتعلق بمؤشر نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال، خصصت انتدابات سنة 2016 حصريا لفائدة خريجي مدارس التكوين دونا عن المنتدبين عن طريق المناظرات الخارجية، لذلك وقع الترفيع في تقديرات المؤشر من 65% إلى 100%. خلافا لسنوات 2017 و 2018 حيث تمت برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب، وقد راعينا ضبط تقديرات للانجاز أكثر واقعية وملاءمة للإجراءات المعمول بها حاليا والمزمع تبنيها تدريجيا والتي سيتم على أساسها اختصار آجال معالجة ملفات الترشح.

أما في ما يخص المؤشر الثاني (نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال) ، فقد اعتمدنا تحيين النسبة المرتقبة لهذا المؤشر حسب معاينة لتقدم انجاز مجموع الخطط المخصصة للترقية في الآجال خلال سنة 2016. ونظرا لأن نسبة 40% بدت سقفا مرتفعا، فقد وقعت المراجعة بالنقصان (من 40% إلى 30%) مع الحرص على اتباع نفس التوجه في التقديرات بالنسبة للسنوات الموالية.

أما بخصوص المؤشر الثالث (نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية)، فقد تركزت جهود المدرسة الوطنية للمالية على تأمين سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها ويتبلور ذلك من خلال إنجازها لمخطط التكوين. وقد أعتمدت نسبة 70% كقيمة مرتقبة لسنة 2017 نظرا للأخذ بعين الإعتبار كل الأنشطة الخصوصية المشتركة المتوقف تنفيذها سواء على المدرسة أو على جميع هياكل وزارة المالية وليس فقط على الأنشطة المشتركة والخصوصية والمتوقف تنفيذها على المدرسة دون سواها.

# 2.1.2 - الهدف 2.0.6 :تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية:

• تقديم الهدف: إن ترشيد النفقات العمومية يستوجب المزيد من اليقظة والبحث عن مصادر التحكم في الاستهلاك دون المس من الحد الأدنى من مستوى الخدمات المسداة في الآجال لفائدة مختلف مصالح الوزارة. وفي هذا الغرض تم تحديد هدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية" لإرساء مبادئ التصرف السليم وحسن إستغلال الموارد المالية والتجهيزات والمعدات المتوفرة.

#### مبررات اعتماد المؤشرات:

# المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

تمثل آجال فتح والتصرف في الإعتمادات عنصرا هاما في مسار التصرف في الميزانية ويمثل التحكم فيها شرطا أساسيا لتحقيق حاجيات مختلف مصالح الوزارة في الآجال قصد بلوغ أهداف القدرة على الأداء، من جهة، وإحكام التصرف في ميزانية الدولة، من جهة أخرى. وفي هذا الإطار سجل آمرو الصرف بطأ على هذا المستوى مما يعيق بلوغ أهدافهم. وتم إختيار مؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات للتمكن من متابعة مدى تقدم الوزارة في تحسين قدرتها على التحكم في الآجال الموكولة لتنفيذ الميزانية وبالتالي لتحقيق سياسات الوزارة.

وقد تم التوجه إلى إعتماد ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بما يلي وذلك بالنظر إلى خصوصيات كل منها من حيث المسار (الإجراءات والآجال والمتدخلين):

آجال دراسة المطالب: ويتمثل ذلك في دراسة مطالب آمري الصرف على مستوى مصالح التصرف في الموارد المالية والمادية للوزارة قبل إحالتها للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الإعتمادات.

آجال فتح الإعتمادات: فهي تتعلق بمسار فتح الإعتمادات على مستوى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، إثر التأشير عليها إلا أن الآجال المستغرقة حاليا لفتح الإعتمادات لا تمكن آمري الصرف من بلوغ أهدافهم وتحقيق القدرة على الأداء المحمولة عليهم.

آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات: يتم تفويض أو إحالة الإعتمادات لفائدة آمري الصرف إثر تأشيرة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على قرارات فتح الإعتمادات. وتتطلب آجال تفويض أو إحالة الإعتمادات مزيد الإحكام حيث تسعى مصالح الوزارة إلى تقليص هذه الآجال. وقد تم إختيار هذا المؤشر الفرعي لمتابعة تحقيق هذا الخيار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر السابق "آجال فتح وتحويل أو تقويض الإعتمادات في اتجاه:

- ملاءمته مع المصطلحات والإجراءات المعتمدة،
- اعتماده لثلاث مؤشرات فرعية عوضا عن مؤشرين فرعيين وفقا لهيكلة مسار فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات حسب المتدخلين والإجراءات المنوطة بعهدتهم.

## المؤشر 2.2.0.6 آجال تنفيذ الشراءات العمومية:

لا تتلاءم الآجال المستغرقة حاليا لتنفيذ الشراءات مع متطلبات الحوكمة في التصرف في النفقات العمومية، إذ أنها تعتبر عائقا لتلبية مختلف حاجيات البرامج مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها وينجر عنها بطأ في تنفيذ الميزانية.

وبالتالي تم إختيار مؤشر "آجال تنفيذ الشراءات العمومية" لمتابعة مدى سرعة إستجابة المصالح المكلفة بالشراءات للطلبات، وتم إعتبار مسار الشراءات بداية من الدعوة إلى المنافسة إلى حد التسليم. وقد تم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 في احتساب هذا المؤشر لسببين اثنين:

- العدد القليل لهذه الفئة من الشراءات العمومية التي لا تتجاوز ثلاث شراءات في السنة،
- اختلاف اجراءاتها عن الشراءات العمومية الأخرى وبالتالي خضوعها لآجال ومتدخلين إضافيين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر "آجال إعداد وتنفيذ الصفقات العمومية" المعتمد سابقا وذلك بالنظر إلى أهمية النفقات المنجزة من قبل مصالح البرنامج خارج إطار الصفقات الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014. كما نصبو مستقبلا إلى تطوير المؤشر الحالي بإدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحقيق القدرة على الأداء في مجال الشراءات.

## المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم:

لا يتم حاليا تنفيذ كل طلبات التزود لفائدة الهياكل المركزية للوزارة في الآجال المعقولة وبالكميات المطلوبة. وعلى هذا الأساس، تم إقتراح مؤشر لإحتساب نسبة تنفيذ هذه الطلبات "نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم" وذلك لمتابعة مدى نجاعة الإدارة في تنفيذ طلبات اللوازم الصادرة عن مختلف الهياكل الإدارية.

# المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية:

إن تحقيق دراسة وإنجاز أشغال كل المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة يمثل تحديا هاما لتنفيذ الميزانية المخصصة في الغرض من جهة ولتوفير حاجيات البرامج من حيث الفضاءات وبالتالي تم إختيار مؤشر " نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية" للتمكن من متابعة مدى تنفيذ برنامج المشاريع الوزارية.

وقد تم إختيار المشاريع الوزارية في إحتساب المؤشر نظرا إلى أن إدارة البناءات تشرف بصفة مباشرة على تنفيذها من تعيين المصممين إلى إستلام الأشغال وهذا لا ينطبق على المشاريع ذات الصبغة الجهوية التي تشرف على دراستها وأشغالها المصالح الجهوية للوزارة التجهيز التي تقوم بتعيين جلساتها وإجتماعات الحظيرة حيث أن الإدارة العامة للبناءات لا يمكن أن تكون مسؤولة بصفة مباشرة إلا على تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الوزارية.

ونظرا لأهمية مشاريع البناءات الجهوية مقارنة بتلك الوزارية فإننا نصبو إلى تصميم مؤشر لقيس قدرة أداء وزارة المالية لإنجازها غير أن تعدد المتدخلين في دراسة وتنفيذ ومتابعة أشغالها يحول حاليا دون التوصل إلى ذلك.

ويتم قيس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

	تقديرات		2016		إنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013		
12	12	12	14	17	15	24	يوم	المؤشر 1.2.0.6:آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات
60	70	80	90	-	-	-	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية
95	90	90	89	89	83	81	%	المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم
90%	90%	90%	86%	69%	40%	40%	%	المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية

# 3.1.2 - الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال الرّقابة والتّدقيق:

#### - تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامّة للماليّة بمراقبة تصرّف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسّسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيّات والهياكل الأخرى التي تتقع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدّولة أو الجماعات المحليّة.

وتتولى الهيئة سنويّا، إنجاز أكثر من 60 مهمّة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرّقابة حسب طبيعة المصالح والهياكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية أو هياكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
  - مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهياكل أخرى،

- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتفضي مهمات الرّقابة والتّقييم إلى إعداد تقارير تتضمّن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهياكل المعنية لتداركها مستقبلا، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصّصة لها.

وتنجز مهمّات المراقبة طبقا للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلّف بالمالية، ويمكن للوزير المكلّف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنويّ. وتحرص الهيئة على إنجاز مهمّاتها طبقا للمعايير الدّوليّة للمراجعة والتّدقيق.

وتعمل الهيئة أيضا في إطار التصرّف في الميزانية حسب الأهداف على تحسين قدرة أدائها في مجال الرّقابة والتّدقيق، ويقتضي قياس تحسين أداء أعمال الرّقابة والتّدقيق صلب هيئة الرّقابة العامّة للماليّة الإعتماد على مجموعة من المؤشّرات القابلة للإحتساب والتّحليل والدّراسة.

- · مرجع الهدف: يتزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجيّة البرنامج والقطاع.
  - مبرّرات إعتماد المؤشرات:

في هذا الإطار، تمّ إعتماد جملة من المؤشرات التّي تمكّن الهيئة من تقييم:

- إنجاز المهمات المدرجة ضمن برنامجها السنوي المصادق عليه من طرف وزير المالية،
- إنجاز المهمّات غير المدرجة ضمن برنامجها السّنوي والتّي كلّفت الهيئة بالقيام بها بناء على مطالب صادرة عن مختلف هياكل الدّولة،
- مدى احترام الهيئة الالتزاماتها بخصوص آجال إرسال التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض والهبات.

# ويتعلّق تحقيق الهدف بأهم العوامل الآتية:

- التخطيط والتوزيع الزمني المحكم لمهمّات المراقبة والتّدقيق
- التحكّم في آجال أعمال التفقد والتدقيق على مستوى مختلف مراحل الإنجاز (مراقبة ميدانيّة، إعداد التقرير الأوّليّ والنهائيّ...)

	تقديرات		2016		إنجازات		الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
95	95	90	85	84	81.94	غير متوفر	%	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة
50	50	45	40	28.75	50	غير متوفر	%	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي
90	85	80	75	67.5	60	غير متوفر	%	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

# 2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

# · أنشطة ذات انعكاس مالي:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2016	المؤشرات	الأهداف
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب	100	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال	
30ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الداخلية للترقية	30	المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
100000.000 500.000 140000.000	- الترفيع في قاعات التدريس وذلك عبر التوسيع في مساحة المدرسة - تزويد المدرسة بالمعدات اللازمة لتأثيث المدرسة وحسن قبول المتكونين - الترفيع في عدد ملتقيات التكوين	83.5	المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية	

# · أنشطة دون انعكاس مالي:

الأنشطة	تقدیرات 2016	المؤشرات	الأهداف
- تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات - التنسيق مع الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب - إعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.	%100	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرّف
التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.  - العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعبين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية.  - مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين لحسن تنفيذ برنامج التكوين في الآجال	%30 %83.5	المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين	في الموارد البشرية
للتنفيذ وذات مردودية عالية وقابلة للقياس. - إعداد دراسة لتركيز منظومة التكوين على الخط "-E" "LEARNING	,330.0	لصالح أعوان وزارة المالية	

- إرساء منظومة اعلامية تتشمل فتح وإحالة وتفويض الإعتمادات للتمكن من دراسة المطالب عن طريق المنظومة مما يساهم في تقليص الآجال إعداد أدلة إجراءات تتضمن مختلف الإجراءات الواجب التقيد بها في مجال التصرف في الميزانية.	12 يوما	المؤشر: آجال فتح وإحالة أو تغويض الإعتمادات	
- التحكم في آجال إنجاز أعمال مختلف المتدخلين في تنفيذ الشراءات العمومية عبر إحترام المخطط المنطقي الذي تم إعداده في الغرض والآجال المرجعية المتفق عليها (التسريع في عقد جلسات الفرز والفتح والتسريع في تحرير وإمضاء محاضر الجلسات) تحديد الفترات المثلى للقيام بالشراءات حسب طبيعة الشراءات إستكمال إجراءات تنفيذ الشراءات على الخط TUNEPS - إعداد أدلة إجراءات تتضمن مختلف الإجراءات الواجب التقيد بها في مجال إنجاز الشراءات العمومية تنظيم دورات تكوينية حول الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية.	80 يوما	المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية	الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة
القيام بعمليات جرد دورية ومنتظمة للمخزون.  المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود بلوازم لكل هيكل مركزي.  دعوة كافة مصالح الوزارة للتقيد بقانون المالية فيما يتعلق بالحاجيات التي يتم طلبها عن طريق طلبات التزود.  اعتماد نظام معلوماتي يوفر معلومات حول مدى إستحقاق طلبات التزود.  تنظيم دورات تكوينية حول الإجراءات المتعلقة بالتصرف في المخزون.  المخزون.  الأعوان والإطارات والتسريع في الأعمال والخدمات الإدارية.	%90	المؤشر: نسبة الاستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم	المالية
- ضبط رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وانجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية إدراج برمجة المشاريع الوزارية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبنايات بوزارة المالية قصد دراسة إمكانية انجاز هذه	%90	المؤشر: نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية	

المشاريع من عدمها على المستوى الفني			
-توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع			
وزاري قبل برمجته بالميزانية تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل انجاز			
المشروع			
- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكّرة تحوصل نتائج التشخيص			
للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح		المؤشّر: نسبة إنجاز	الهدف 3.0.6:
أن تشملها أعمال التفقد، والجدول الزمني تقع المصادقة عليها	% 90	البرنامج السنوي	تحسين قدرة
من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.		لتدخل الهيئة	أداء هيئة
- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات بين رئيس		ا <b>لمؤشّ</b> ر: نسبة	الرقابة العامة
الهيئة وأو رئيس الدائرة والفريق المكلف بالمراقبة.		محودر. حب إستجابة الهيئة لإنجاز	للماليّة في مجال
- الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقد قبل		مهمات تم طلبها من	الرقابة والتدقيق
إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية	% 45	قبل الوزراء أو	
- الضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها		مسؤولين آخرين	
,		بالدولة خارج إطار	
		البرنامج السنوي	
- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى		ا <b>لمؤشّر:</b> نسبة	
		التقارير النهائية	
الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحثاثها على		لتدقيق حسابات	
إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد.		المشاريع الممولة	
- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات	% 80	بموارد خارجية	
المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان		المرسلة إلى الممولين	
السنة الموالية وذلك ضمانا اللإستمرارية والنجاعة والتحكم في		الأجانب في الآجال	
الآجال.		المنصوص عليها في	
		إتفاقيات القروض	
		والهبات	

# 3- نفقات البرنامج:

# 1.4- ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 ما قدره 207790 ألف دينار مقابل183285 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 13%.

وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

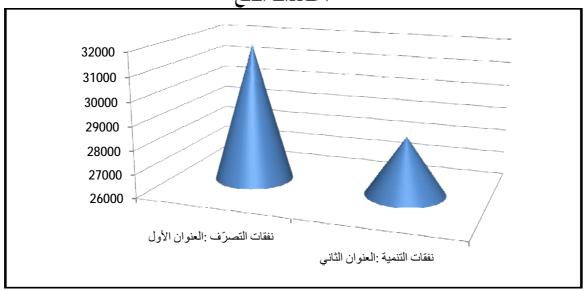
# تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة:أد

الوحدة						
(2017-2016)	نسبة التطور	(2) 2017	تقديرات 7	قانون المالية	إنجازات	
النسبة ( %)	المبلغ		أعتمادات	2016		
(1) / (1) -(2)	(2) - (1)	اعتمادات الدفع	التعهد	-1	2015	بيان البرنامج
-1	-343	-	30 077	30 420	16 502	بيان البرنامج العنوان الأوّل: نفقات التصرّف
-20	-5394	-	20 889	26 283	13 494	التأجير العمومي
0	0	-	2 840	2 840	2 316	وسائل المصالح
490	5051	-	6348	1297	692	التدخل العمومي
-20	-152		177613	152765	97192	العنوان الثاني: نفقات التنمية
			613	765	590	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميز انية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
12	25000	-	177000	152000	96600	التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						eti i
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0		100	100	2	صناديق الخزينة
11	24505	-	207 790	183 285	114 694	مجموع البرنامج

<sup>\*</sup> دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة: اعتمادات الدفع



2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2017 -2018 -2019 لبرنامج القيادة والمساندة: بلغت جملة الإعتمادات المرسمة (التعهد) لسنة 2017 ما قدره 208088 أد في حين قدرت جملة إعتمادات البرنامج 222450 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 7% مقارنة بسنة 2017 وسيبلغ تقديرات سنة 2019 ما قدره 237483أد أي بنسبة تطور 7% مقارنة بسنة 2018.

	تقديرات		قانون		إنجازات		
2019	2018	2017	المالية 2016	2015	2014	2013	البيسان
32 775	31 791	30 475	30 820	16502	17 675	15 789	نفقات التصرف
22 826	22 027	20 887	26 283	13 494	12 400	13 640	- التأجير العمومي
22 826	22 027	20 887	26 283		12 400	13 640	ـ على الموارد العامة للميزانية
		0					ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
3 601	3 416	3 240	3 240	2316	2 257	2 149	١١ -وسائل المصالح
3 156	2 994	2 840	2 840	2 316	1 937	2 149	ـ على الموارد العامة للميزانية
445	422	400	400		320		- على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
6 348	6 348	6 348	1 297	692	3 018		ااا-التدخل العمومي
6 348	6 348	6 348	1 297	692	3 018		ـ على الموارد العامة للميزانية
221 - 22	100 (50		1-0-1-	07100			ـ على موارد صناديق الخزينة
204 708	190 659	177 613	152 765	97192	501 309		نفقات التنمية
708	659	613	765	590	509		ا ]- الاستثمارات المباشرة
708	659	613	765	590	509		ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
					0		ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
204 000	190 000	177 000	152 000	96 600	500 800	4 500	ا   - التمويل العمومي
204 000	190 000	177 000	152 000	96 600	500 800	4 500	ـ على الموارد العامة للميزانية
							ـ على الموارد الذاتية للمؤسسات
							ـ على موارد صناديق الخزينة
			0				ـ على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهبات
237 483	222 450	208 088	183 585	114694	518 984	20 289	مجموع البرنامج 4

# بطاقات المؤشرات

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء

برنامج الديوانة

#### بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.1.0.1

تسمية المؤشر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.

تاريخ تحيين المؤشّر: 2016/05/30.

#### I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
  - 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
  - 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4 تعريف المؤشّر: يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

1 - طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية الى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.

حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حاليا احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عيّنة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.

- 2 وحدة المؤشر: اليوم.
- 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،...): الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.
  - 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.
    - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.55 يوما سنة 2019.

8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة التصرّف في المخاطر.

#### Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

جدول بیانی لتطوّر المؤشّر

	تقديرات				انجازات			٠
							الوحدة	مؤشّر قيس الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013		
								مؤشّر 1.1.0.1:
0.55	0.60	0.65	0.70	0.75	0.76	_	اليوم	معدل آجال
0.33	0.00	0.03	0.70	0.73	0.70	_		التسريح الديواني
								التسريح الديواني للبضائع

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضا هاما وصلت إلى 0.75 يوما سنة 2015 نظرا لتطور المنظومة الإعلامية للديوانة التي مكنت من تقليص هذه المدة.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشّر:

#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسيس الضباط المكلفين بدراسة التصاريح الديوانية بتذكير أصحابها بضرورة تسوية الوضعية في الآجال.
  - مراجعة طريقة احتساب الآجال مع عدم الأخذ بعين الاعتبار أيام العطل والراحات.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم مبادرة الموردين لتسوية وضعية تصاريح التوريد لعدة أسباب.
  - بطء إحضار الحاويات لعملية المراقبة الديوانية

#### بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.1.0.1 تسمية المؤشّر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4 تعریف المؤشر: یدل هذا المؤشر علی عدد مطالب المتعاملین الاقتصادیین الذین تتوفر
   فیهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتیازات التسهیلات.
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشّر ( مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشّر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم.
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4 **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:** الحصول عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
  - 5 مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى إدارة النظم الديوانية.
    - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): عدد 20 متعاملا اقتصاديا معتمدا سنة 2019.
  - 8 المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة النظم الديوانية.

## Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشّر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر : جدول بياني لتطور المؤشّر

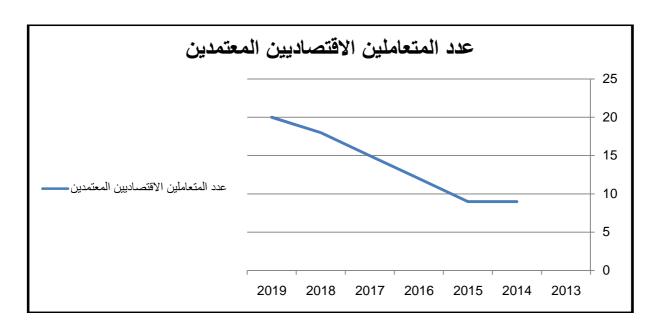
تقديرات					انجازات		مؤشّر قيس	
							الوحدة	الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013		
20	18	15	12	09	09	-	العدد	مؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
								المعتمدين

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

لم يشهد هذا المؤشر أي تغيير إذ يوجد لدى الديوانة 9 متعاملين اقتصاديين معتمدين منذ سنة 2008 ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد تدريجيا إلى حدود 15 سنة .2017

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.
  - إعادة إحياء خلية دراسة مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بإدارة النظم الديوانية.
- القيام بدورات تكوين في إطار التعاون الثنائي بين الديوانة التونسية والديوانة الفرنسية في مجال التدقيق الأولى والبعدي.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم احترام المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لتعهداتهم وعدم قدرة الإدارة حاليا على القيام بالمراقبة اللازمة.

#### بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.1.0.1 تسمية المؤشّر: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4 تعريف المؤشّر: يعكس هذا المؤشّر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية (توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.
  - 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4 **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المائوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.
  - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 38 % من الامادية الوثائق سنة .2019

# 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال وإدارة الإحصائيات والإعلامية.

#### III - قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بيانى لتطور المؤشر

تقديرات					انجازات		مؤشر قيس	
						الوحدة	الأداء	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013		
								مؤشر
							%	:3.1.0.1
38	37	36	35	29.26	30	-		نسبة لامادية
								الإجراءات
								الديوانية

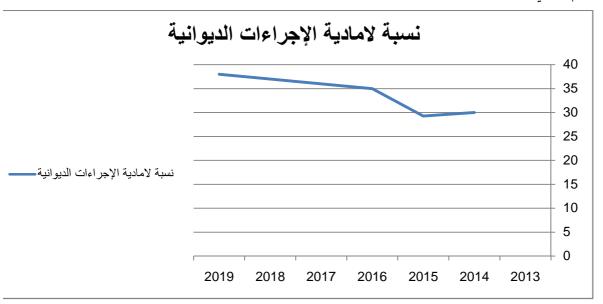
<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تهدف الإدارة إلى الرفع من هذا المؤشر في السنوات القادمة.

نسبة لامادية الإجراءات الديوانية بقيت في حدود 30% سنة 2014 و 29.26% سنة 2015.

#### 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد الموافقة على اعتماد الإمضاء الالكتروني والدفع الالكتروني.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إحصاء كل الإجراءات الديوانية حاليا.
- الإمضاء الالكتروني والدفع الالكتروني ليس معتمدا بالكامل رغم إصدار النصوص القانونية ( مقدار مالي محدود).
  - محدودية شبكة تونس للتجارة (TTN) في بعض الأحيان.

#### بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 4.1.0.1 تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر: يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعمير المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
  - 4- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 5- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
- 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات مكتب الدراسات والتشريع وخلية الاتصال.
  - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 28 خدمة على الواب سنة 2019.
  - 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): خلية الاتصال.

#### III- قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

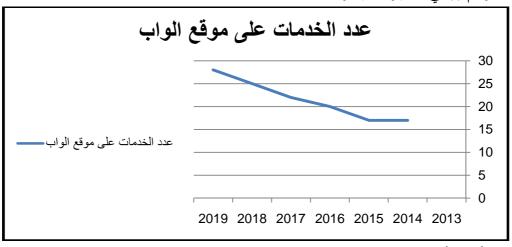
التوقعات					لإنجازات	1	الوحدة	مؤشر قيس
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013		الأداء
								مؤشر
							العدد	:4.1.0.1
28	25	22	20	17	17	-		عدد الخدمات
								على موقع
								على موقع الواب

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد الخدمات على موقع الواب استقرارا من 17 خدمة سنة 2014 إلى 17 خدمة سنة 2015 وذلك لعدم تطور المنظومة الإعلامية للديوانة ونظرا لعدم انتداب كفاءات في هذا الاختصاص خلال الفترة الأخيرة.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إضافة أكبر عدد ممكن من الخدمات على موقع الواب الخاص بالإدارة العامة للديوانة.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إيجاد حل لمشكل عقد صيانة موقع الواب مع المزود.

#### بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.2.0.1 تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري و التهريب و تحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشّر: يعتبر هذا المؤشّر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقى (الردع).
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.
- 5 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة ومن المكاتب.
  - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
  - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 68000 محضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 68000.
    - 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):

#### الإدارات الجهوية للديوانة.

#### III- قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

#### جدول بيانى لتطور المؤشر

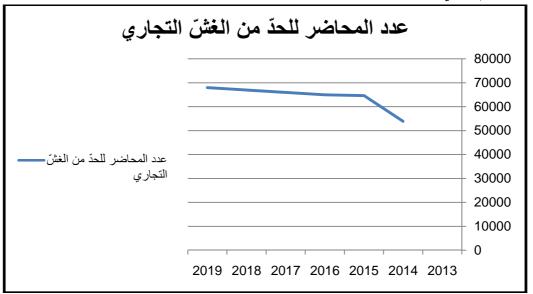
التوقعات				الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	<b>2013</b> *		
68000	67000	66000	65000	64642	53867	-	العدد	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري ارتفاعا سنة 2015 ليبلغ 64642 محضرا مقابل شهد عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة الغش التجاري.

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- رفع أكبر عدد ممكن من المخالفات لردع المخالفين.
  - انتداب عدد إضافي من الأعوان.
- إحداث هيكل يعنى بالمراقبة اللاحقة بالإدارة العامة للديوانة وتدعيمه بالموارد البشرية والمعدات اللازمة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدد المحاضر في حدّ ذاته ليس مؤشرا كافيا لوحده.
- عدم تحمس كل الأطراف لتوفير المعلومة الإحصائية.

#### بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.2.0.1

تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 تعريف المؤشر: هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة .
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة ،... والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية .
  - 5 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة.
    - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
  - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 16000 محضرا سنة 2019.
    - 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): الإدارات الجهوية للديوانة

#### III- قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

جدول بيانى لتطور المؤشر

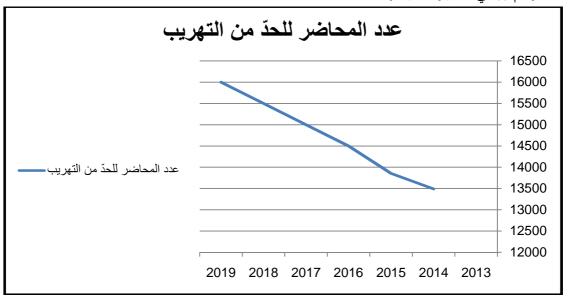
التوقعات				الإنجازات				مؤشر قيس
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	الأداء
16000	15500	15000	14500	13856	13490	1	العدد	مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر ارتفاعا من 13490 محضر سنة 2014 إلى 14931 محضرا سنة 2015 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة التهريب عبر إحداث نقاط مراقبة جديدة و وعي أعوان الديوانة بمخاطر التهريب.

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف جهود وحدات المراقبة للحد من التهريب بالنقاط الحدودية وداخل الجمهورية وذلك بتوفير التجهيزات والمعدات والعنصر البشري بالعدد الكافي.
  - تهيئة الممر الحدودي براس اجدير .
  - توفير وسائل تتقل نوع 4X4 مجهزة بنظام إعلامي متتقل (سند).
  - اقتناء معدات خاصة (ج.ب.ر ، ج.ب.ر .س، واقيات صدرية من الرصاص، مناظير ليلية،...).
    - اقتناء أسلحة وذخيرة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تطور أساليب التهريب باستعمال معدات وتجهيزات متطورة في إطار شبكات.

#### بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.2.0.1 تسمية المؤشّر: نسبة التواجد الفعلى لوحدات المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 تعريف المؤشر: يستعمل هذا المؤشر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد ساعات التواجد الفعلي على عدد ساعات العمل الجملية دون اعتبار العطل.
  - 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
  - 5 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
    - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
  - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 62% من تواجد وحدات المراقبة سنة .2019
- 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الحرس الديواني.

#### Ⅲ - قراءة نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

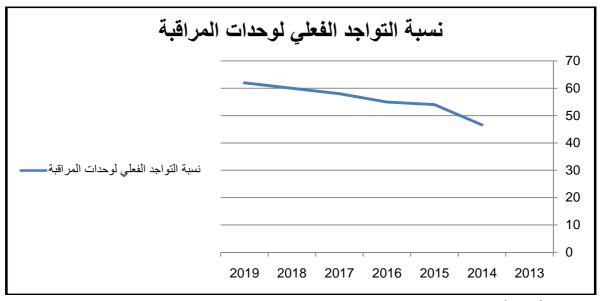
التوقعات				الإنجازات				مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013	الوحدة	
62	60	58	55	54.04	46.6	-	%	مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

# 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة ارتفاعا من 46.6 % سنة 2014 إلى 54.04 سنة 2015 وذلك نتيجة لإحداث نقاط مراقبة جديدة في بعض مناطق الجمهورية .

## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة.
- الزيادة في عدد ساعات العمل بوحدات المراقبة إن كان ذلك ممكنا.
  - انتداب أعوان إضافيين.
  - اقتناء سيارات استطلاع ذات خصوصية.
  - إحداث فرق مراقبة في بعض المناطق من الشريط الوسيط.

## 5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- العدد الحالي للأعوان لا يسمح ببلوغ الهدف.

#### بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.3.0.1 تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

#### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز.
- 4 تعریف المؤشر: هذا المؤشر یعکس ولو بصفة غیر مباشرة أهمیة عدد عملیات الحجز التی تقوم بها مصالح الدیوانة.
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

#### Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
  - 2- وحدة المؤشر: العدد
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
    - 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
    - 5 مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 950 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2019.
  - 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):

مكتب الإيداع والحجز.

#### Ⅲ - قراءة نتائج المؤشر:

1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر: جدول بياني لتطور المؤشر

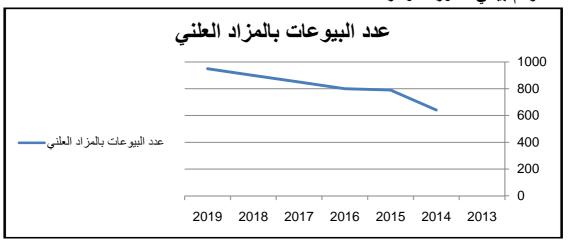
التوقعات				الإنجازات				مؤشر قيس
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013	الوحدة	الأداء
950	900	850	800	791	641	1	العدد	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

عدد البيوعات بالمزاد العلني سنة 2014 بلغ 641 عملية بيع و 791 عملية بيع سنة 2015 بفضل المجهود المبذول من طرف قباض الديوانة.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بعمليات البيع بالمزاد العلني في الآجال ودون تأخير لتجنب الاكتظاظ.
  - تفعيل قباضة البيوعات ودعمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة.
  - اقتناء تجهيزات إعلامية لمتابعة المحجوزات عبر التطبيقات الإعلامية.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إشكالية تقييم البضائع المعدة للبيع من طرف الخبراء المعتمدين ( تقييم غير موضوعي، بطء ، تقييم مكلف).

## بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 2.3.0.1 تسمية المؤشر: عدد الإحالات.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

## I - الخاصيات العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز.
- 4 تعريف المؤشّر: هذا المؤشر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة .
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

# II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خبربة أو اجتماعية.
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإحالات.
  - 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
    - 5 مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur ): بلوغ عدد 720 عملية إحالة سنة 2019.
- 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

## Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

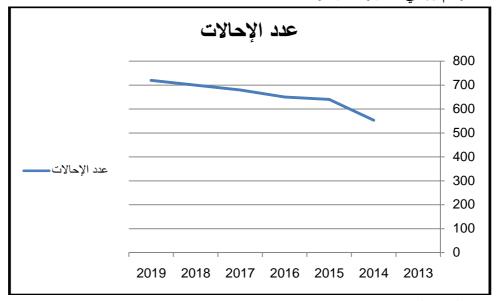
التوقعات					لإنجازات	١		مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة		
720	700	680	650	640	553	-	العدد	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

# 2 - تحليل النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

عدد الإحالات بلغ 553 إحالة سنة 2014 و 640 سنة 2015 وذلك نتيجة لتهيئة مستودعات الحجز وتنظيم عملية الإحالات والتسريع فيها.

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



# 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بعمليات الإحالة مباشرة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة (قضاء، إدارات،...).

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

## بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 3.3.0.1 تسمية المؤشر: عدد محاضر الإتلاف.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

# I - الخاصيات العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشّر: هذا المؤشر يقيس عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات و المجرورات وحسن التصرّف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى .
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

# Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتمّ احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح و إدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
  - 2 وحدة المؤشر: العدد.
  - 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر إتلاف البضائع.
  - 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر التي يقع إتلافها من قبل المصالح المختصة (مكتب الإيداع والحجز).
    - 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإتلاف.
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur ): بلوغ عدد 260 عملية إتلاف سنة 2019.
- 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

## Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

# جدول بيانى لتطور المؤشر

التوقعات					لإنجازات	1		مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	
260	240	220	200	191	273	-	العدد	مؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

## 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد محاضر الإتلاف 273 محضرا سنة 2014 ثم انخفض إلى 191 عملية إحالة سنة 2015 وذلك بفضل النظرة الجديدة للإدارة للتعامل مع المحجوزات مما مكنها من حسن التصرف فيها بالقيام بعمليات البيع والإحالة في الإبّان وعدم اللجوء للإتلاف إلاّ كآخر حل وفي الوقت المناسب قصد استغلال الفضاءات بصفة ناجعة.

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:

# 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التعجيل بالموافقة على إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتضررة على نفقة أصحابها.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تفصتى أصحاب البضائع من تحمل المسؤولية.
- عدم إمكانية تحمل الإدارة لمصاريف الإتلاف أو التحطيم.

# بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.4.0.1 تسمية المؤشر: نسبة تغطية الديون.

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

## I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
  - 4 تعريف المؤشّر: يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة استخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة.
    - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
    - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
      - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

## Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ويكون ذلك سنويا.
  - 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبلغ الجملي للديون المثقّلة ومبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها.
- 4- **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقّلة ومبلغ المقابيض التي تمّت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
  - 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
    - 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
  - 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.140 % سنة 2019.
  - 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الاستخلاص.

# Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بيانى لتطور المؤشر

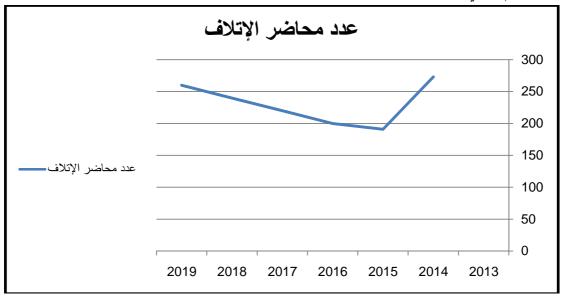
ت	التوقعات				الإنجازات		مؤشر قيس	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013	الوحدة	الأداء
0.140	0.120	0,100	0,060	0,056	0.010	-	%	مؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

# 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة استخلاص الديون المثقلة ارتفاعا من 0.010% سنة 2014 إلى 0.056% سنة 2015 وذلك نتيجة لتكثيف الجهود لاستخلاص الديون المثقّلة بقباضات الديوانة وتطوير عمليات الاستخلاص بالاستخلاص الجبري منذ نوفمبر 2014 ولكن يبقى تلدّد بعض المدينين مشكلا حقيقيا.

# 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



# 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسيس قباض الديوانة لمواصلة مجهودات استخلاص الديون المثقلة بقطع آجال التقادم.
  - تدعيم قباضات الديوانة بالعدد الكافي من الأعوان من خلال إعادة التوزيع.
  - الالتجاء إلى خدمات مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة.
    - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بكل قباضات الديوانة.
    - التفكير في إيجاد تطبيقة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم معرفة مصالح الديوانة للعناوين الشخصية الحقيقية للمطالبين بالديون لوجود معلومات مغلوطة بالمحاضر.
- تعنّت بعض المدينين في بعض الجهات نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.
  - وجود تضخيم في المبالغ المثقلة انطلاقا من تضخيم القيمة في محاضر الحجز.
    - قرارات الصلح مجحفة تطبيقا لمقاييس الصلح المعتمدة.

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.4.0.1 تسمية المؤشر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/30.

## I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها.
- 4 تعريف المؤشر: هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح.
  - 5 نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتوج، مؤشر نشاط): نتائج.
  - 6 طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
    - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

# Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتمّ احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (\$573)،...
  - 2 وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستازم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (\$573)....
- 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتمّ دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستازم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (\$573)...

- 5 مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية.
  - 6 تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 3% من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2019.
  - 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): إدارة الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

# المؤشر: قراءة في نتائج المؤشر:

# 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

## جدول بيانى لتطور المؤشر

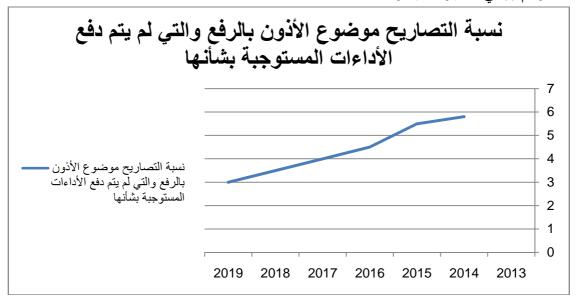
	التوقعات				الإنجازات			مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2016	2015	2014	*2013	الوحدة	
								مؤشر 2.4.0.1:
								نسبة التصاريح موضوع
3	3.5	4	4.5	5.49	5.8	-	%	الأذون بالرفع والتي لم
								يتم دفع الأداءات
								المستوجبة بشأنها

<sup>\*</sup> بالنسبة لسنة 2013 الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة.

# 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها 5.8 % سنة 2014 و 5.49 سنة 2015 وهي نسبة يجب العمل على تقليصها إلى أدنى حدّ ممكن.

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

العمل على متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها باللجوء إلى وسيلة ضغط تتمثل في إيقاف الرمز الجبائي بصفة مؤقتة إذا تجاوز عدد التصاريح غير المسواة 2 أو 3 مثلا.

# 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء

برنامج الجباية

رمز المؤشر :.2/ 1/0 /1

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين تاريخ تحيين المؤشر: 2016/05/24.

## I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
- 4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد االجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد االجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون الجل اقصاه 48 ساعة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
      - 7. التفريعات لا شئ.

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) :عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة المؤجلة مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المكالمات الجملي / عدد الأجوية المؤجلة
    - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية.
- 6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): عدم تجاوز نسبة الأجوبة المؤجلة %2,5 من العدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
  - 7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مركز الإرشاد االجبائي عن بعد.

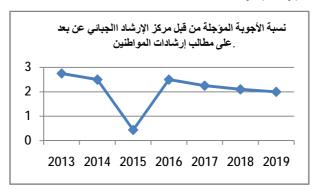
## III - قراءة في نتائج المؤشر

# 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م		الإنجازات			
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2.0	2.10	2.25	2.5	0.44	2.5	2.75	%	نسبة الأجوية المؤجلة من قبل مركز الإرشاد االجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين .

## 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إثراء القاعدة الوثائقية و توفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء و نسخ لأدلة إجراءات للأعوان .

4 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر:.2/ 0/ 1/2 تسمية المؤشر: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء. تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
- 4. تعريف المؤشر: تعريف المؤشر: يحدد معدّل آجال الرد على العرائض المتعلّقة بالاستشارات و الاستفسارات الجبائية والعرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي خلال سنة معيّنة وكذلك معدل آجال الرد على مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية من قبل مصالح الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) حسب الإدارات العامة

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

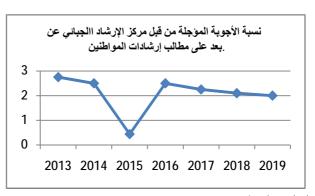
- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدّل البسيط لأجال الردّ على مختلف العرائض الواردة على الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية خلال السنة ويتمّ احتساب أجل الردّ من تاريخ استيفاء البيانات المطلوبة بالنسبة إلى العرائض التي تستوجب توضيحات إضافية من العارض أو من تاريخ رد المصالح المتداخلة على طلبات الإرشادات والاستفسارات.
  - 2. وحدة المؤشر: اليوم.
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ العرائض الواردة بمكتب الضبط / تاريخ الرد على العرائض / تاريخ الحصول على المعلومة الإضافية.
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الإعلامية بمكتب الضبط الفرعى و بيانات المصالح.
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 12 يوما.
- 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للدراسات و التشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية

## Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات	ق.م		الإنجازات				
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
								معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.
12	12	12	13	13	20	17		- استفسارات واردة على الإدارة العامة
12	12	12	13	13	20	17	يوم	للدراسات والتشريع الجبائي
15	16	17	18	19	19	19		- مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:



#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:

## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من ظروف العمل الملائمة (تأثيث المصالح المعنية)
- تمكين إطارات وأعوان الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية وكذلك الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي من منظومة تراسل إلكترونية داخلية تيسر تبادل المعلومات بخصوص الملفات التي يتم درسها،
- تمكين الأعوان الراجعين بالنظر للإدارتين العامتين من الإطلاع على الوضعية الجبائية للمطالبين بالأداء من خلال توفير التجهيزات الإعلامية المركزة بها منظومة "رفيق" و"صادق"

#### 5. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر منظومة إعلامية خاصة بمكاتب الضبط تمكن من استخراج المعلومات اللازمة المتعلقة باحتساب المؤشر بصفة آلية
  - تشتت المعلومة بين مختلف المصالح الراجعة بالنظر لكل إدارة عامة
    - عدم وجود أنموذج موحد لجدول احتساب الآجال المطلوب

رمن المؤشر :.2/ 0/ 1/3

تسمية المؤشر: نسبة الرد على مطالب إسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال في الآجال. تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
- 4. تعریف المؤشر: نسبة مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال التي تم البت فيها خلال السنة المعنية وذلك في أجل 6 أشهر من تاريخ إيداعها
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
    - 7. التفريعات: لا شيء

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد كسري: القاسم (عدد المطالب المودعة) المقسوم (عدد المطالب المدروسة خلال 6 أشهر من تاريخ إيداعها)
  - 2. وحدة المؤشر: %
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- عدد مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال المودعة من شهر جويلية من السنة المعنية.
  - عدد المطالب التي تم إرجاع المبالغ المطلوبة بعنوانها خلال 6 أشهر من تاريخ إيداعها .
    - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تطبيقة إعلامية
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق "
      - تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 90%
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للاداءات (وحدة البرمجة والتسيق والصلح الإداري)

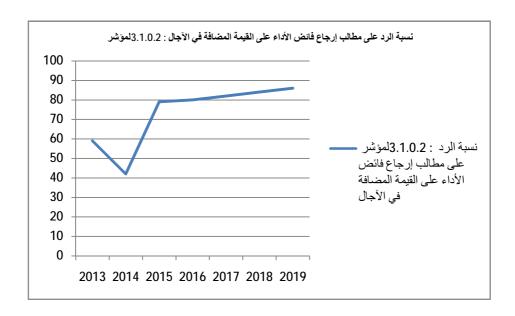
## III - قراءة في نتائج المؤشر

## 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م	الإنجازات				
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
86	84	82	80	79	42	58.7	%	نسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في الآجال.

- 2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعود تراجع النسبة المسجلة بعنوان سنة 2014 إلى الأسباب التالية:
- ارتفاع عدد مطالب استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة المتأتي من الاستغلال المودعة خلال سنة 2014
  - توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية إلى مراجعة الملفات ذات المردودية الهامة لتعبئة موارد ميزانية الدولة
- التأخير المطالب بالاداء في إيداع التصاريح التصحيحية حتى يتسنى لمصالح المراقبة مواصلة إجراءات إرجاع هذا الفائض

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4 -أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- · إقتناء معدات إعلامية ومكتبية.
- تكوين الأعوان في مجال المراجعة المعمقة
  - توفير دليل المراجعة الجبائية
- إثراء القاعدة الوثائقية بالأدلة التي تم إعدادها

#### 5 -تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمن المؤشر :.2 / 0/ 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر :2016/05/24

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
- 4. تعریف المؤشر: یمکن من قیس مدی تأثیر تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إیداع التصاریح بالدخل أو الضریبة على الشركات.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats).
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
    - 7. التفريعات لا شئ.

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): هي عملية طرح عنصرين" أو ب" أ: نسبة الإغفال عند انقضاء أجال الإيداع ب نسبة الإغفال أخر السنة.

- 8. وحدة المؤشر: عدد النقاط.
- 9. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإغفال عند انقضاء الآجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية / نسبة الإغفال بموفى السنة بالنسبة للتصاريح السنوية.
  - 10. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
  - 11.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
    - 12. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الأوّل من السنة الموالية.
  - 13. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20
- 14. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات).

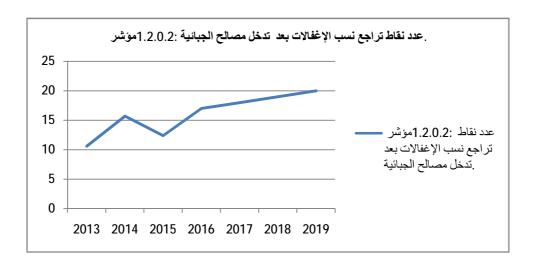
# III - قراءة في نتائج المؤشر

## 1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		الإنجازات					
2019	2018	2017	ق.م 2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
20	19	18	17	12.4	15.7	10.6	نقطة	عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

## 3. رسم بيانى لتطور المؤشر:



# 4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها .

## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحيين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"صادق"

رمن المؤشر :.2/ 0/ 2/ 2/

تسمية المؤشر: عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية.

تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

## I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
- 4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية حذائدة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمى.
      - 7. التفريعات: لا شئ

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.

- 2.وحدة المؤشر: عدد
- 3.المعطيات الأساسية الاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائية
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية
- 5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
  - 5 تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
  - 6 القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100.000 عملية.
    - 7 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

#### III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

	التقديرات		0010		جازات	الإن	المحدة		
2019	2018	2017	2016	2016		2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
85.000	84.000	83.000	81.000	80.596	32.974	22.574	326	تطور عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية .	

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إحداث مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان 5.تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

رمز المؤشر: رقم البرنامج: 2/0/2/

تسمية المؤشر: عدد المراجعات الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

#### الخصائص العامة للمؤشر

- I

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
- لتعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجباية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية و التثبت من أسس و قواعد توظيف الضريبة و طريقة احتساب الأداء.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمى.
      - 7. التفريعات: لا شئ

## II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي**: مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة

2.وحدة المؤشر: عدد

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية .

4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".

6. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25.000 عملية.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتسيق والصلح الإداري)

#### Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر

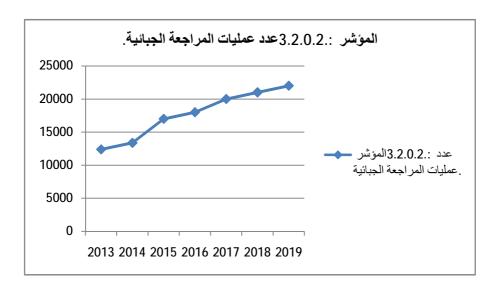
## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديرات		ق.م		الإنجازات			
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
22.000	21.000	20.000	18.000	17.000	13.376	12.390	225	عدد المراجعات الجبائية

#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- رغم تسجيل تطورا في عدد المراجعات الجبائية إلا أن هذا العدد يبقى دون المأمول باعتبار العودة التدريجية لنسق السير العادي للعمل وكذلك إلى إحالة عدد هام من المحققين إلى التقاعد دون تعويضهم
  - كما أن المنتدبين الجدد تمت دعوتهم للقيام بدورات تكوينية قبل مباشرتهم لعمليات مراجعة جبائية

## 2. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إحداث مكاتب مراقبة.
  - تكوين المحققين
- تطوير نظام المعلومات

## 4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر.

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة
- عدم اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة آليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء.

رمن المؤشر :.2/ 0/ 3 / 1

تسمية المؤشر: تطور مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

## I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة.
- 4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats) /
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
      - 7. التفريعات: لا شئ

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي

2.وحدة المؤشر: مليون دينار

3. المعطيات الأساسية الاحتساب المؤشر: مردود عمليات التسوية وعدم الإعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.

- 4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
- 5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
  - 6. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
- 7.القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) مليون دينار
- 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتسيق والصلح الإداري).

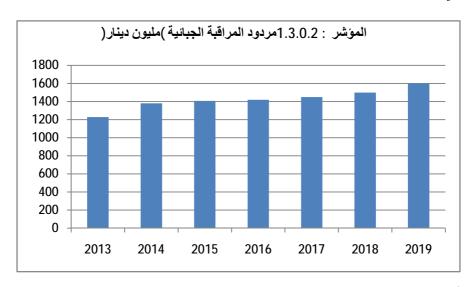
#### III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م		الإنجازات			
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
1.600	1.500	1.450	1.420	1.407	1.380	1.229	مليون دينار	تطور مردود المراقبة الجبائية.

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

## 3رسم بيانى لتطور المؤشر



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر
  - طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة
  - تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية
  - اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات
- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية

## 5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- قلة الموارد البشرية.
- غياب منظومة تحفيزية ناجعة (statut particulier)
- تداخل العديد من الأطراف فيما يتعلق بنظام المعلومات وتطويره

رمز المؤشر :.2/ 0/ 3/ 2/

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

#### [- الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة
  - 4. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
  - نوع المؤشر:مؤشر نتائج مؤشر منتوج (Ind de produit).
- 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
  - 7. التفريعات: لاشئ.

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسرى. القاسم: مردود الصلح / المقسوم: الدفع بالحاضر.

- 2. وحدة المؤشر: %
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
  - 4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
- 5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق " و "صادق".
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): ≥ % 50
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

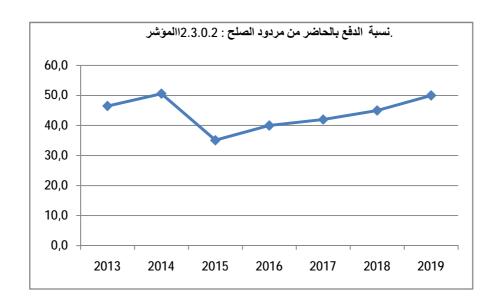
## III - قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م 2016	الإنجازات		الإنجازات		الإنجازات		الإنجازات		الإنجازات		الإنجازات		, £
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:								
50.0	45.0	42.0	40.0	35.1	50.6	46. 5	%	نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.								

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

# 2 - رسم بياني لتطور المؤشر:



## 3 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير مناخ أفضل للمصالحة.
  - اعتماد المراجعة الهادفة

# 4 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

رمز المؤشر :.2/ 0 / 3 / 3

تسمية المؤشر: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري. تاريخ تحيين المؤشر:2016/05/24

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة.
  - 4. تعريف المؤشر:
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats) .
- 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
  - 7. التفريعات: لا شئ

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري القاسم (المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المحكوم فيها ابتدائيا) / المقسوم (المبالغ المحكوم بها عبى مستوى المحاكم الابتدائية)
  - 2.وحدة المؤشر: %
- 3. المعطيات الأساسية الاحتساب المؤشر: المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها المبالغ المحكوم بها ابتدائيا
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جدول
  - 5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة
    - 6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 %
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي)
    - 9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
      - 10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شيء

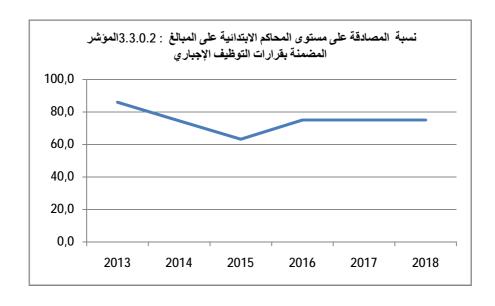
## Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016		الإنجازات		# A M	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الاداع.
75.0	75.0	75.0	75.0	63.2	74.6	86	%	نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بالنسبة لسنة 2013 و 2014 تم تسجيل نسبة مصادقة هامة تعود إلى بعض الملفات المتضمنة لمبالغ هامة تم الحكم فيها لفائدة الإدارة, وقد تعلقت هذه الملفات بوضعيات أشخاص تمت مصادرة ممتلكاتهم العقارية والمنقولة.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



# 4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المحققين لتفادي الشطط في أسس التوظيف.
- تحسيس وزارة العدل بضرورة العمل على تكوين القضاة في المادة الجبائية
  - مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة

# 5. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

برنامج المحاسبة العمومية

الرّمز:1.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر المبالغ الجبائية المستخلصة

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### I. الخصائص العامّة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: استخلاص الديون العمومية
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين استخلاص الديون العمومية نظام داخلي -
- الهدف الفرعى الأوّل المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الديون الجبائية
- 4. تعريف المؤشر: يعتبر استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. ويتعين أن تضمن هذه المهمّة تطوّرا لمداخيل الدولة تفوق أو تساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
      - 7. التفريعات: --

#### II. التقاصيل القنية للمؤشر

#### 1. طريقة احتساب المؤشر:

( مبلغ استخلاصات السنة الجارية - مبلغ استخلاصات السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات السنة السابقة)\*100

- 2. وحدة المؤشر:النسبة
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات الفورية وجملة استخلاصات الديون المثقلة (نظام داخلي) بعنوان السنة الجارية و السنة السابقة .
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية الحتساب المؤشر:بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)
      - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديرات			الإنجازات				
2019	2018	2017	محتملة 2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
-	-	-	<sup>(1)</sup> 16774	14348,3	14285,4	12360,9	مليون دينار	نسبة تطور المبالغ
10,12	10,12	10,12	<sup>(1)</sup> 16,9	0,44	15,56	17,5	نسبة مائوية	الجبائية المستخلصة

(1): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016 (القيمة المنشودة للهدف 10,12 %).

## 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

سجّلت المداخيل الجبائية خلال سنة 2015 تطوّرا طفيفا بنسبة 0,44 % ، حيث بلغت 14348,3 م د مقارنة بـ10,12 م د مقارنة بـ10,12 م د سنة 2013 ، وهي نسبة لم تتجاوز القيمة المنشودة المقدّرة بـ10,12 % في مرحلة أولى وتمّ تعديلها حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بـ2,1 % وذلك نتيجة تقلّص النموّ الاقتصادي. مع الإشارة إلى أنه تمّ إرجاع فائض الأداء بما يقدّر بـ 616,8 مليون دينار سنة 2015 تمّ طرحها مباشرة من جملة المبالغ

ويعتزم في موفى سنة 2016 تحقيق نسبة تطوّر بـ 16,9 % حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2016. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر المداخيل الجبائية خلال السنوات دلقادمة.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

المستخلصة بعد تجميعها لدى أمين المال العام.



- التنسوق مع مصالح المراقبة الجبائية قصد تحسيس واستحثاث المطالبين بإلأداء للقيام بواجبهم الجبائي.
- حسن قبول المطالبين بأأداء و معالجة التصاريح الجبائية بأجع السبل.
- · المتابعة اللّصيقة للنتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والدييون!المثقلة واتخاذ التدابير الضرورية لدىع عملية الاستخلاص.

الرّمز :2®2. 1.0

تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الدّيون الجبائية المثقّلة

#### تاريخ تحين المؤشر:25 -06 -2011

- I. الخصائص النامة للمؤشر
- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّع: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: استخلاص الديون العمومية
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين استخلاص الديون العمومية نظام داخلي -
- الهدف الفرعى الأوّل المشترك مع مصالح المراقبة الجبائيّة: تحسين استخلاص الديون الجبائية
- 4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بمقارنة مبالغ استخلاصات السنة بتثقيلات الثلاثة السنوات الأخيرة إذ أن نجاعة عملية الاستخلاص تكمن في الحدّ من تراكم التثقيلات و ذلك بالتركيز على استخلاص التثقيلات الجديدة.
  - 5. نوع المؤشّر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر :مؤشر فاعلية
      - 7. التفريعات: --

#### التقاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية)/(مبلغ التثقيلات للسنة الجارية +

مبلغ التثقيلات للسنتين السابقتين - مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة)\*100

- 2. وحدة المؤشر: النسبة
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون الجبائية المثقلة للسنة الحالية و جملة التثقيلات والمطروحات بعنوان الثلاث سنوات السابقة .
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur) %
      - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

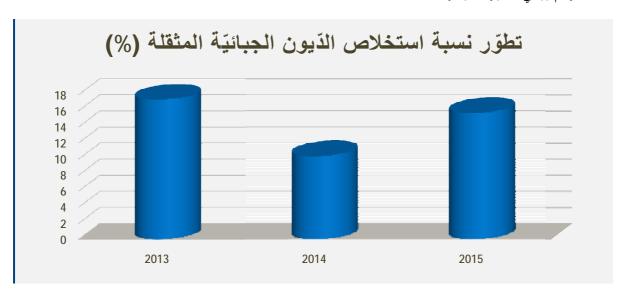
التقديرات			2016		الانجازات		. ti	. 1
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
20	20	20	20	15,7	10,34	17,37	نسبة مائوية	نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة

## 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

سجّات نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة تطوّرا هامّا سنة 2015 حيث تمّ تحقيق نسبة 15,7 % مقارنة بـ10,34 % سنة 2014. وهي نسبة كانت دون القيمة المنشودة المقدّرة بـ20 % ويعود ذلك بالأساس إلى تواصل ارتفاع نسق حجم التثقيلات بالرّغم من ارتفاع نسق الاستخلاصات المحققة، حيث شهدت سنة 2015 تثقيل ديون تقدّر بـ 1486,8 م د مقابل 1229 م د سنة 2014.

ومن المأمول أن تتحسن نسبة استخلاص الديون الجبائية المثقلة لتبلغ 20 % خلال السنوات المقبلة.

## 3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

· مواصلة تفعيل دور خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية وتأطير أعضائها لتحسين مردوديّة الاستخلاص.

- مزيد تحسين أعمال اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص
   والسهر على حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى مساندة قباض المالية في معالجة الملفات المستعصية.
  - · مواصلة تقييم أعمال عدول الخزينة والعمل على حسن تأطيرهم وتذليل الصّعوبات التي قد تعترضهم أثناء أدائهم لمهامهم قصد تحسين مردوديّتهم،.
  - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالاستخلاص والمتعلّقة خاصّة بالإجراءات التنفيذية المتقدّمة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة.
    - 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الدّيون الجبائية المثقّلة

تاريخ تحيين المؤشر:25-06-2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: استخلاص الديون العمومية
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:تحسين استخلاص الديون العمومية نظام داخلي
- الهدف الفرعى الأوّل المشترك مع مصالح المراقبة الجبائية: تحسين استخلاص الدّيون الجبائية
  - 4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
    - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
      - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
        - 7. التفريعات: --

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** (استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة) \*100 الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة) / مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة)
  - 2. وحدة المؤشّر: النسبة
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون الجبائية المثقلة للسنة الحالية والسنة السابقة .
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)
      - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص.

### III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

	التقديرات		2016		الانجازات		الوجدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الاداع
20	15	15	15	54,8 (1) 27	(-2,6) (1) 35	56,61 (1)16	نسبة مائوية	نسبة تطوّر استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة

(1): في صورة استثناء المبالغ الاستثنائية المستخلصة سنتي 2013 و 2015 .

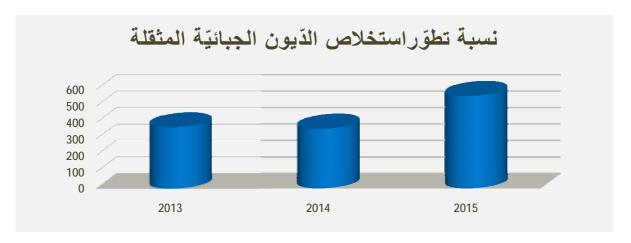
#### 3. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة تطوّرا ملحوظا مقارنة بالسنة الفارطة، حيث بلغت سنة 2015 54,8 % مقارنة بـ(2,6 %-) سنة 2014 .كما أنها تجاوزت نسبة 35 % كنسبة تطوّر محققة سنة 2014 دون اعتبار المبالغ الاستثنائية المستخلصة سنة 2013. وهي كذلك نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ15 %.

هذا، وتصبح نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة 27 % وذلك إذا ما استثنينا مبالغ استثنائية مستخلصة سنة 2015 مقدرة بـ100 م.د.

ومن المأمول أن يتواصل نسق الارتفاع خلال السنوات القادمة.

### 4. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



#### 5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- · مواصلة تفعيل دور خلايا الاستخلاص بالقباضات المالية وتأطير أعضائها لتحسين مردوديّة الاستخلاص.
- · مزيد تحسين أعمال اللجان الجهوية للاستخلاص بما يدعم التنسيق بين مصالح المراقبة ومصالح الاستخلاص والسهر على حسن تطبيق التوصيات المنبثقة عنها الهادفة إلى مساندة قباض المالية في معالجة الملفات المستعصية.
- · مواصلة تقييم أعمال عدول الخزينة والعمل على حسن تأطيرهم وتذليل الصّعوبات التي قد تعترضهم أثناء أدائهم لمهامهم قصد تحسين مردوديّتهم،.

- · تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان المكلفين بالاستخلاص والمتعلّقة خاصّة بالإجراءات التنفيذية المتقدّمة لضمان أكثر نجاعة في استخلاص الدّيون الجبائية المثقلة.
  - · مساندة عمليات تتشيط الملفات سواء على المستوى المركزي والمستوى الجهوي ومتابعة الملفّات الهامّة.
    - أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز:4.1.0.3

.I

تسمية المؤشر: نسبة استخلاص الدّيون غيرالجبائية المثقّلة

تاريخ تحيين المؤشر:25-06-2015

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: استخلاص الديون العمومية
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين استخلاص الديون العمومية
  - الهدف الفرعي الثاني: تحسين استخلاص الدّيون غير الجبائية
- 4. تعریف المؤشر: تفضي نجاعة عملیة استخلاص الدیون المثقلة إلى تفادي تراکم التثقیلات و إلى تحسین الاستخلاص الفوری نظرا لما ینجر عنها من تأثیر ردعی.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
  - 7. التفريعات: \*نسبة استخلاص الخطايا و العقوبات المالية
    - \* نسبة استخلاص ديون أملاك الدولة

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية) / ( مبلغ التثقيلات للسنة الجارية + مبلغ التثقيلات للسنتين السابقتين مبالغ الطرح المتعلقة بالسنوات المذكورة) \*100
  - 2. وحدة المؤشر: النسبة
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون غيرالجبائية المثقلة للسنة الحالية وجملة النثقيلات والمطروحات بعنوان الديون غير الجبائية المثقلة للثلاث سنوات السابقة.
  - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)
      - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلّفة بالاستخلاص.

# III. قراءة في نتائج المؤشّر

### 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديرات		2016		الانجازات		الوجدة	مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة		
18	18	18	18	18,57	24,11	22,25	نسبة مائوية	نسبة استخلاص الدّيون غير الجبائية المثقلة	
9	9	9	9	6,22	8,87	(1)xx	نسبة مائوية	ج: الخطايا و العقويات إلى العقويات المالية	
25	25	25	25	38,57	39,18	15,69	نسبة مائوية	نَعْ بَا اللهِ الدولة	

<sup>(1):</sup> بالنسبة لمؤشر استخلاص الخطايا و العقوبات المالية لسنة 2013 فانه مرتفع جدا 5900 % ويعود ذلك إلى أن حجم مبالغ الطرح الثلاث سنوات قد بلغت حجم التثقيلات لنفس الفترة.

### 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

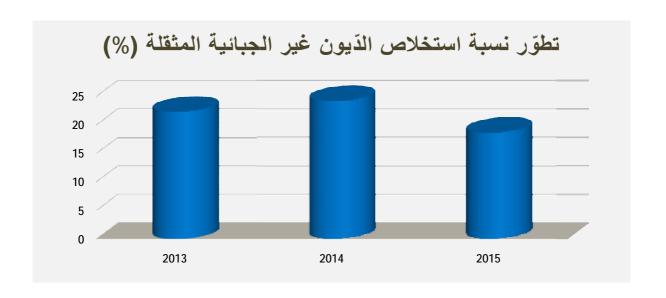
شهدت نسبة استخلاص الدّيون غير الجبائية المثقلة تراجعا نسبيا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 18,57 سنة 2015 مقابل نسبة 24,11 % سنة 2015 سنة 2015 مناب نسبة 24,11 % سنة 2015 سنة 2015

هذا، وقد سجّلت الدّيون المثقلة بعنوان أملاك الدّولة انخفاضا طفيفا سنة 2015 حيث بلغت 38,57 % مقارنة بـ39,18 % سنة 2014، وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة 25 %.

أمّا بالنسبة للخطايا والعقوبات المالية، فقد شهدت بدورها تراجعا نسبيا حيث تمّ تسجيل 6,22 % مقارنة ب8,87 % سنة 2014، وهي نسبة لم تتجاوز القيمة المنشودة 9 %.

ومن المأمول أن يتواصل تحقيق هذه النسبة بنفس الوتيرة خلال السنوات القادمة.

## 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة التنسيق مع مصالح أملاك الدّولة قصد مزيد إحكام التصرّف في الديون الراجعة لها ودفع عملية الاستخلاص من خلال متابعة عملية الاستخلاص في إطار الرّوزنامات المبرمة وحلّ الإشكاليات المعترضة المتعلقة بآجال عقود التسويغ ودراسة الملفات المستعصية و متابعة قرارات إسقاط الحق.
  - مواصلة التنسيق مع مصالح وزارة العدل وذلك فيما يتعلّق بالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم بتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي عن الديسيمات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.
- · دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.

### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز:5.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقّلة

تاريخ تحيين المؤشر:25 -66 -2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: استخلاص الديون العمومية
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:تحسين استخلاص الديون العمومية
  - الهدف الفرعى الثانى: تحسين استخلاص الدّيون غير الجبائية
- 4. تعریف المؤشر: یمکن هذا المؤشر من قیاس سرعة نسق تطور استخلاص الدیون غیر الجبائیة المثقلة من سنة الى أخرى, فهو بذلك یدلنا عن قدرتنا على استخلاص أكثر ما یمکن من الدیون لفائدة الدولة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
  - 7. التفريعات: نسبة تطور استخلاص الخطايا و العقوبات الماليّة
    - نسبة تطور استخلاص ديون أملاك الدولة

#### II. التقاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** (مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة الجارية-مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة) \*100 الديون المثقلة للسنة السابقة) / مبلغ الإستخلاصات بعنوان الديون المثقلة للسنة السابقة)
  - 2. وحدة المؤشر: النسبة
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الاستخلاصات بعنوان الديون غير الجبائية المثقلة للسنة الحالية والسنة السابقة.
  - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)
      - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص.

### قراءة في نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

	التقديرات		2016		الإنجازات		7 v11	مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الإداء	
17	15	15	15	17,3	17,34	35,84	نسبة مائوية	نسبة تطوّر استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	
10	10	10	10	26,7	3,22	- 25,31	نسبة مائوية	الخطايا و العقوبات المالية على المالية المالي	
20	18	18	18	11,2	45,76	32,85	نسبة مائوية	َعْ يَا يَعْ الْمُلاكِ الدولة	

### 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

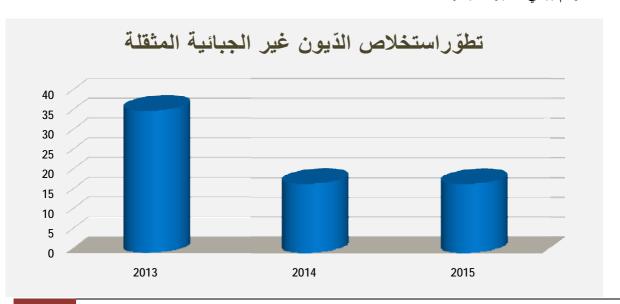
شهدت نسبة تطور الديون غير الجبائية المثقلة استقرارا سنة 2015 حيث تمّ تسجيل 17,3 % مقارنة بـ17,34 % سنة 2014. وهي نسبة تجاوزت 2015 القيمة المنشودة المقدّرة بـ15 %.

هذا، وقد سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الخطايا والعقوبات المالية ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 26,7 % سنة 2015 مقارنة بـ3,22 % سنة 2014 . % سنة 2014 . وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ10 %.

أمّا بالنسبة للدّيون المثقلة بعنوان أملاك الدّولة، فقد تمّ تسجيل 11,2 % سنة 2015 مقابل 45,76 % سنة 2014. وهي نسبة كانت دون القيمة المنشودة المقدّرة بـ18 %.

ومن المأمول أن تبلغ نسبة تطوّر استخلاص الدّيون غير الجبائية المثقلة 15 % خلال سنتي 2017و 2018 و 17 % سنة 2019 .

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة التسيق مع مصالح أملاك الدولة قصد مزيد إحكام التصرّف في الديون الراجعة لها ودفع عملية الاستخلاص من خلال متابعة عملية الاستخلاص في إطار الرّوزنامات المبرمة وحلّ الإشكاليّات المتعلقة بعقود التسويغ ودراسة الملفات المستعصية و متابعة قرارات إسقاط الحق.
- مواصلة النتسيق مع مصالح وزارة العدل وذلك فيما يتعلّق بالتحكّم في آجال توجيه مضامين الأحكام من ناحية وتحفيز المحكوم عليهم بتسديد ما عليهم وتمكينهم من التخلي الكلي أو الجزئي عن الديسيمات الإضافية في صورة التسديد في آجال معيّنة.
  - 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرَّمِز: 6.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية

تاريخ تحيين المؤشر:25 -66 -2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين استخلاص الدّيون العمومية
- الهدف الفرعى الثاني: تحسين استخلاص موارد الجماعات المحلية
- 4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر من تبين مدى تمكننا من تحقيق أهداف استخلاص موارد الجماعات المحلية التي يقع تحديدها لكل سنة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
  - 7. التفريعات: نسبة تحقيق موارد المعلوم على العقارات المبنية
  - نسبة تحقيق موارد المعلوم على الأراضى غير المبنية
    - نسبة تحقيق موارد المعلوم على المؤسسات
      - نسبة تحقيق مدا خيل الأسواق

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

### 1. طريقة احتساب المؤشر:

(مبلغ الموارد المحققة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية / مبلغ الموارد المقدرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية)\*100

- 2. وحدة المؤشر: النسبة
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- \*جملة الموارد المحقّقة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية للسنة الحالية.
- \*جملة الموارد المقدّرة بالعنوان الأول من ميزانية الجماعات المحلية للسنة الحالية.
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:الحسابات الشهرية و السنوية للجماعات المحلية

- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل قباض الجماعات المحلية
  - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur)
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

	التقديرات		2016		الانجازات		N	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسس فيس الاداع
								نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية
90	90	90	90	86,5	87	78	نسبة مائوية	المعلوم على العقارات المبنية
99	99	99	99	122,4	121	114	نسبة مائوية	المعلوم على الأراضي غير المبنية
97	95	95	95	122,2	119	121	نسبة مائوية	المعلوم على المؤسسات
90	90	90	90	96,2	90	87	نسبة مائوية	مداخيل الأسواق
95	95	95	95	99,6	96	103	نسبة مائوية	الموارد الأخرى
99	98	97	95	104,5	100	103	نسبة مائوية	المجموع

### 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تحقيق جملة موارد الجماعات المحلية تطوّرا خلال سنة 2015، حيث بلغت 104,5 % مقارنة بما تمّ تسجيله سنتي 2013 (103 %) و 2014 %) . وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ93,8 % .

وقد حقّقت مختلف أصناف موارد الجماعات المحليّة باستثناء المعلوم على العقارات المبنية الأهداف المرسومة وتمّ تسجيل نسب تحقيق متفاوتة كالآتي:

- W 86,5 % بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية مقارنة بالقيمة المنشودة المقدرة بـ 90 %. ويرجع ذلك بالأساس إلى تطبيق أحكام الفصلين 49 و 50 من قانون المالية لسنة 2014 الذين يقضيان بإخضاع المؤسسات المصدرة كليا للمعلوم على المؤسسات.
  - W 122,4 % بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنيّة مقارنة بالقيمة المنشودة المقدّرة بـ99%.
    - 122,2 W بالنسبة للمعلوم على المؤسسات مقارنة بالقيمة المنشودة المقدّرة بـ 95 %.
      - 96,2 W بالنسبة لمداخيل الأسواق مقارنة بالقيمة المنشودة المقدّرة بـ 90 %.
        - 99,6 W بالنسبة للموارد الأخرى مقارنة بالقيمة المنشودة المقدرة بـ 95 %.

### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشّر:

- · مواصلة إحكام إجراءات استخلاص الديون الراجعة لفائدة الجماعات المحلية والمتابعة الدورية لسير عملية الاستخلاص من خلال تقبيم النتائج المحققة على مدار السنة.
- · مواصلة النتسيق مع مصالح البلدية لدفع عملية الاستخلاص وذلك من خلال الحرص على حلّ الإشكاليات المعترضة.
  - · متابعة إجراءات تثقيل موارد الجماعات المحلية قصد استحثاث نسق تطوّرها.

#### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تأدية النفقات العمومية
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين وسائل تأدية نفقات الدولة
- 4. تعریف المؤشر: یمكن هذا المؤشر من التثبت من مدى مطابقة الآجال القانونیة المحددة للتأشیر على أوامر الصرف مع الآجال الفعلیة للتأشیرة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة
      - 7. التفريعات: --

### التّفاصيل الفنيّة للمؤشّر

#### 1. طريقة احتساب المؤشر:

(عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الآجال / العدد الجملي لأوامر الصرف المؤشر عليها)\*100

- 2. وحدة المؤشر: النسبة
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: -عدد أوامر الصرف المؤشر عليها في الآجال
  - العدد الجملي للأوامر بالصرف
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:بصفة آلية
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: منظومة "أدب"
      - 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur) 7
    - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلّفة بتأدية النفقات

#### II. قراءة في نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

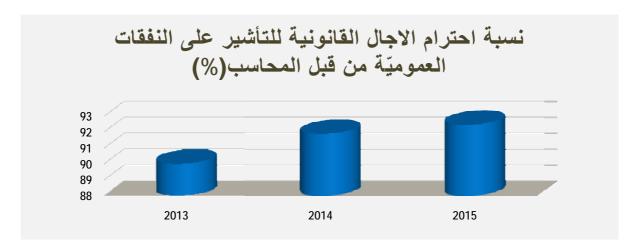
	التقديرات		2016		الانجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحده	موسر فيس الاداع
96	95	94	93	92,44	91,87	90	نسبة مائوية	نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية

### 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تواصل نسق تطوّر نسبة احترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية منذ سنة 2013 حيث بلغت 92,44 % سنة 2015 مقارنة بـ 91,87 % سنة 2015 و 90 % سنة 2013 . وهي نسبة تجاوزت القيمة المنشودة المقدّرة بـ92 % وهو ما يبيّن مدى احترام الآجال في التأشير على النفقات العمومية ممّا يسرع في تأدية النفقة العمومية.

ومن المتوقّع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشّر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال مواصلة تطوير منظومة "أدب".

### 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على مواصلة تطوير الوظيفة الخاصة بآجال التأشير على الأوامر بالصرف على منظومة "أدب" مما يمكن
   من تصنيف مذكّرات رفض التأشير وإحكام متابعة مذكّرات الرّفض واتخاذ التدابير التصحيحية اللاّزمة في الإبّان.
  - · مواصلة النتسيق مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية قصد تطوير وظيفة التصرّف الآلي في إحالة بعض النفقات العمومية على غرار نفقات التأجير العمومي.
  - · مواصلة تدعيم الدور الرّقابي والمحاسبي في مجال تأدية النفقات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان و الإطارات.

### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: - -

الرّمز:1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات المرفوضة

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: مسك و تقديم الحسابات
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
- 4. تعريف المؤشر: يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابيات الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية الإدارية. وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية دقيقة (مطابقة للحقيقة) مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال المحاسبات المرفوضة إثر عمليّات المراقبة من طرف مصالح التفقد الجهويّة والمركزيّة على الحسا بيات الشهريّة و السنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة مع العدد الجملي للحسابيات.
  - 5. نوع المؤشّر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
    - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات: نسبة حسابات الدولة المرفوضة،
  - نسبة حسابات الجماعات المحلية المرفوضة،
    - نسبة حسابات المؤسسات العمومية

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابيات المرفوضة / العدد الجملي للحسابيات المقدّمة)\*100
  - 2. وحدة المؤشر: النسبة
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - \* عدد الحسابيات التي لم تحض بالمصادقة (دولة، جماعات محلية ومؤسسات عمومية )
    - \* العدد الجملي للحسابيات التي تمّت مراقبتها
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
  - 6. تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 01 %
    - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

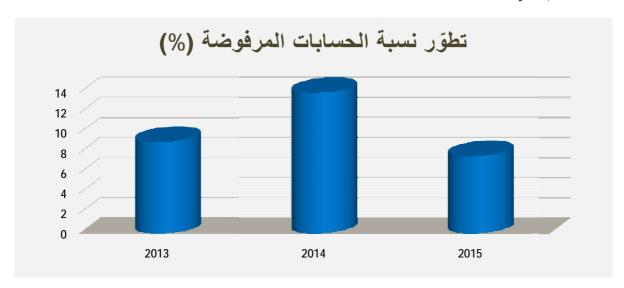
## 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

برات	التقدب				الانجازات			نسبة الحسابات
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	المرفوضة
8	8	8	8	11,21	14,6	10,83	نسبة مائوية	بالنسبة للدولة
12	12	12	12	10,46	15,3	12,44	نسبة مائوية	بالنسبة للجماعات المحلية
10	10	10	10	6,43	12,9	8,04	نسبة مائوية	بالنسبة للمؤسسات العمومية
10	10	10	10	7,7	14	9,10	نسبة مائوية	المجموع

# 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة رفض الحسابات تحسنا ملحوظا حيث تم تسجيل 7,7 % سنة 2015 مقارنة بـ14 % سنة 2014، وهي نسبة قاربت كثيرا القيمة المنشودة المقدّرة بـ7,3 % ويعود ذلك بالأساس إلى إحكام إصدار مذكّرات الرّفض سواء كان ذلك من حيث الشكل أو الأصل على مستوى أمانات المال الجهوية ومساندة المحاسبين العموميين لتدارك الأخطاء وتجاوز الصّعوبات المعترضة في الإبّان.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- × الشروع في تركيز نظام الرّقابة الدّاخلية المحاسبية حسب المعايير الدّولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية المكلّفة بالنفقات العمومية.
- × تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.

# 5. أهم النقائص المتعلّقة بالمؤشّر: --

الرّمز: 2.3.0.3

تسمية المؤشر: أجل التجميع الشهري للحسابات

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

- I. الخصائص العامة للمؤشر
- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
  - 4. تعريف المؤشر:

تجمّع الحسابات الشهريّة المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين ( قبّاض الماليّة، قبّاض الديوانة، أمناء المال الجهوبيّن، الأمين العام للمصاريف،أمناء المصاريف لدى الوزارات و أمين المال العام) على المستوى الوطني لغاية تقديم معطيات مجمّعة حول تطبيق ميزانيّة الدولة على مستوى الموارد و النفقات و هذا إلى جانب مختلف العمليّات الماليّة التي يقوم بها المحاسبون العموميون. ترشد هذه المعلومات السلط المركزية و تسمّهل اتخاذ القرارات اللاّزمة.

- 5. نوع المؤشّر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات: --

#### التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: أجل تجميع الحسابات الشهرية.
  - 2. وحدة المؤشر: اليوم
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آجال تجميع الحسابات الشهرية المقدّمة من قبل المحاسبين العموميين بحساب اليوم على مستوى أمانات المال الجهوية والخزينة العامّة للبلاد التونسية.
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آجال التجميع الشهري بحساب عدد الأيّام
    - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الخزينة العامة للبلاد التونسية.
      - 6. تاريخ توفّر المؤشر: شهريّا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 15 يوما
      - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:أمين المال العام

### III. قراءة في نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

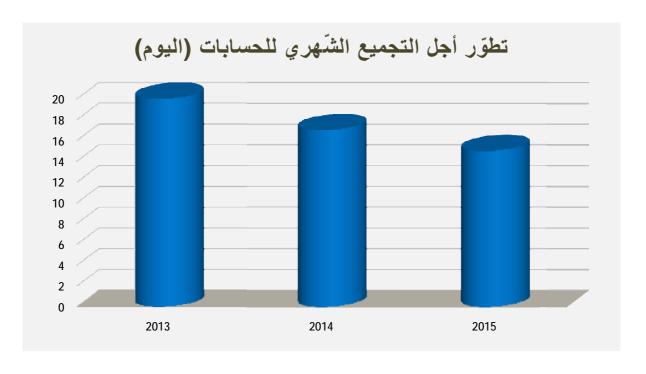
	التقديرات		2016		الانجازات		الم مدة	- 1 \$11 - 2 - 2 - 2		
2	2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء	
	12	15	15	15	15	17	20	اليوم	أجل التجميع الشهري للحسابات	

#### 2. تحليل النّتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

شهد أجل التجميع الشهري للحسابات المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين تقدّما ملحوظا سنة 2015 حيث بلغ 15 يوما مقارنة بـ 20 يوما سنة 2013 و 17 يوما سنة 2014، وبالتالي تمّ تحقيق القيمة المنشودة المقدّرة بـ15 يوما ويرجع ذلك إلى مواصلة العمل على تطوير آليّات الرّبط بين المنظومات الإعلامية "رفيق" و"أدب" والمنظومة الإعلامية الخاصّة بالخزينة العامة للبلاد التونسية من أجل المصادقة على حسابات كل المحاسبين العموميين للدّولة.

ومن المأمول أن يتقلّص هذا الأجل خلال السنوات القادمة ليبلغ 12 يوما سنة 2019.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

×مواصلة العمل على تذليل الصّعوبات التي تحول دون احترام الآجال المحددة عبر مزيد إحكام آليات الرّبط ومتابعة استكمال التطبيقة الإعلامية المخصّصة للتّجميع المحاسبي.

### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يحتسب الأجل بالنسبة للحسابات الشهرية دون اعتبار الحسابات التي تحتوي على عمليات آخر السنة.

الرّمز: 3.3.0.3

تسمية المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة الماليّة إلى دائرة المحاسبات

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر:مسك محاسبة موثوق بها و مقدمة في الآجال
  - 4. تعريف المؤشر:

وفق مقتضيات الفصل 209 من مجلّة المحاسبة العموميّة، يقع إعداد و تقديم الحساب العام للإدارة المالية على أنظار دائرة المحاسبات في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية للسنة التي بعنوانها تم إعداد هذا الكشف على مستوى التطبيق. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأجل القانوني لا يقع احترامه بصفة آلية بسبب عديد الإجراءات التي يتعين مراجعتها و تعديلها.

- 5. نوع المؤشّر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر :مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات: --

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: أجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات.
  - 2. وحدة المؤشر: الشهر
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: أجل إحالة الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات بحساب الشهر بداية من تاريخ نهاية السنة المالية المعنية.
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: --
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المكلّفة بإعداد الحساب العام للإدارة المالية.
    - 6. تاريخ توفّر المؤشر: --
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur) أشهر
    - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلّفة بإعداد الحساب العام للإدارة المالية.

#### قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

	التقديرات		2016		الانجازات		الوحدة	. 1 Ått - ä - ä
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
12	12	12	12	16 (الحساب العام لسنة (2013	15 (الحساب العام لسنة (2012)	16 (الحساب العام لسنة (2011)	الشّهر	أجل تقديم الحساب العام للإدارة الماليّة إلى دائرة المحاسبات

### 2. تحليل النّتائج وتقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

لم يتم خلال سنة 2015 تقديم الحساب العام لإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات لسنة 2014 في الآجال المأمولة المحددة ب01 أشهر ويرجع ذلك بالأساس إلى تأخير تقديم الحسابات العامة الخاصة بسنتي 2012 و2013 حيث قدّم:

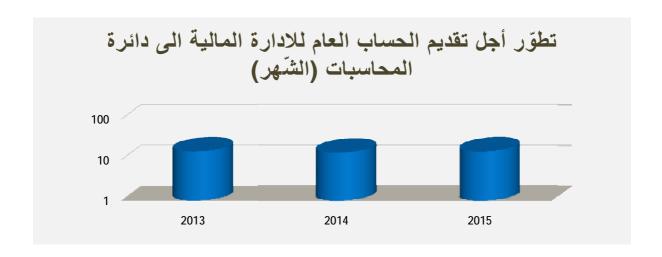
- الحساب العام لسنة 2013 بعد 16 شهرا وبذلك تمّ تجاوز الأجل القانوني المحدد بـ 4 أشهر .
- الحساب العام لسنة 2012 بعد 15 شهرا وبذلك تمّ تجاوز الأجل القانوني المحدّد بـ أشهر.

# ويرجع ذلك بالأساس إلى:

\*التأخير في استكمال الإجراءات المتعلّقة بالنفقات المحمّلة على القروض الخارجية الموظفة.

### 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:

<sup>\*</sup>ما يقتضيه تتزيل المبالغ بالحساب العام للسنة المالية من التنبّت من صحّة البيانات الصّادرة عن آمر الصّرف و المحاسبين العموميّين وصحّة تجميعها بحسابات أمين المال العام للبلاد التونسيّة، الأمر الذي يقتضي بدوره حيّزا زمنيّا يرتبط بآجال توقيف الحسابات وصحّتها.



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

× مراجعة مسالك وإجراءات النفقات المحمّلة على الاعتمادات الخارجية الموظفة لمزيد التحكّم في الفترة التكميلية وبالتالي المساهمة في تقليص آجال توقيف الحسابات السنوية.

# 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الالكتروني

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### [. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف وحفظ الأموال و القيم والمنتوجات
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
    - 4. تعريف المؤشر:

في إطار برنامج تعصير الإدارة وبهدف تيسير الخدمات للمواطن حتى يستجيب لواجبه الجبائي ويقوم بتسديد ديونه، وضعت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على ذمّته مطرفيات الدّفع الإلكتروني في عدة قباضات مالية ولا يمكن أن يقع تعميم هذه الطريقة في الخلاص إلاّ إثر تقييمها. و يتميز هذا الإجراء بعديد المزايا نخص منها بالذكر تأمين العمليات، ربح الوقت و التوفر الحيني للسيولة في الحساب الجاري البريدي للمحاسب.

- 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر جودة
    - 7. التفريعات: --

### II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: --
  - 2. وحدة المؤشّر: العدد
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد القباضات المالية المجهّزة بمطرفيات الدّفع الالكتروني
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:بصفة آلية عبر قائمة مستخرجة من الإعلامية
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق"
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: --
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 47 قباضة مالية
    - المسؤول عن المؤشر بالبربامج: رئيس وحدة النطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

### II. قراءة في نتائج المؤشر

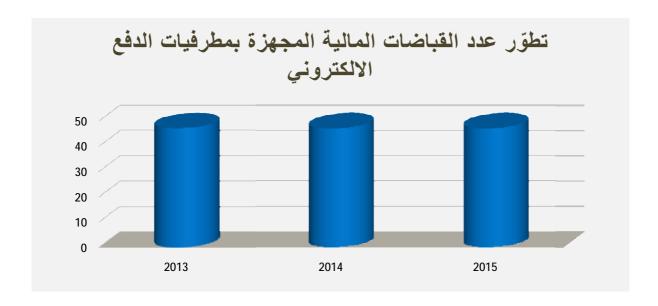
# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	التقديرات		2016		الانجازات		5 s . 11	مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الأداع	
47	47	47	47	47	47	47	العدد	عدد القباضات الماليّة المجهّزة بمطرفيّات الدّفع الالكتروني	

### 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

تمّ تجهيز 47 قباضة مالية بمطرفيات الدّفع الإلكتروني إلى حدّ الآن وهي في طور التجربة وليس من المتوقع إلى حد الآن أن يتمّ تجهيز عدد آخر من القباضات نظرا لتواجد عدد من الإشكاليات مع مصالح البريد والمتعلّقة بتنزيل المبالغ المستخلصة بالحساب الجاري البريدي للمحاسب العمومي.

### 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

× انجاز دراسة لتقييم التجربة وتقديم اقتراحات عملية لحلّ الإشكاليات الحالية مع برنامج التوسيع التدريجي لتجهيز القباضات المالية بمطرفيات الدّفع.

### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 2.4.0.3

تسمية المؤشر: معدّل آجال تسوية الصّكوك المقدّمة للخلاص

تاريخ تحيين المؤشر:25-06-2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التصرف وحفظ الأموال و القيم والمنتوجات
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:ضمان حسن التصرف في الخزينة و القيم
    - 4. تعريف المؤشر:

إن صرف الصكوك التي وقع تسلّمها من طرف المطالبين بالأداء في أقل آجال ممكنة، تمكن من ضمان السيولة بالحساب البريدي الجاري لأمين المال العام أو بالحساب الجاري بالخزينة لدى البنك المركزي.

يساوي هذا الأجل, الأجل الفاصل بين تاريخ الإيداع للصرف (تاريخ تسجيل العملية المحاسبية ضمن عمليات الخزينة "OT" صكوك مودعة للصرف وتاريخ القبض (encaissement )الفعلي من طرف البنك المركزي (تاريخ العملية المحاسبية لتطهير عمليات الخزينة "OT" "صكوك مودعة للصرف").

- 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر :مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات: --

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: معدّل عدد الأيام لتسوية الفصول المفتوحة بعنوان الصكوك المقدمة للخلاص.
  - 2. وحدة المؤشر: اليوم
- 8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ تسجيل النفقة ضمن عمليات الخزينة ببند"شيكات مقدمة للخلاص" وتاريخ تسوية هذه الفصول المفتوحة بدون اعتبار العمليات المتعلّقة بالشيكات الراجعة دون خلاص.
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عبر المعطيات المتوفرة في منظومة "رفيق"
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية
      - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 20 يوما
      - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة المكلّفة بمراقبة الحسابات.

### III. قراءة في نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

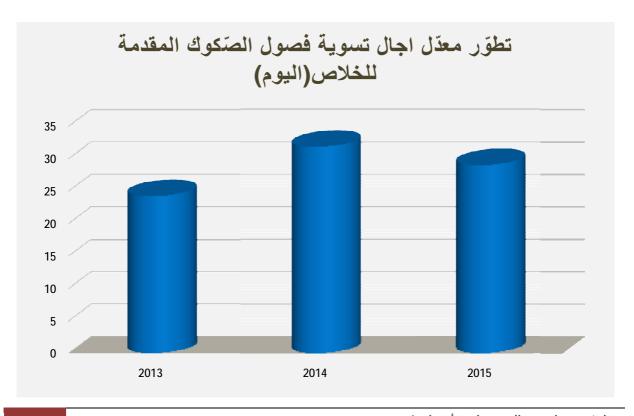
	التقديرات		2016		الإنجازات		N	مؤشر قيس الأداء
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الاداع
20	20	20	20	29	31,8	24,2	اليوم	معدّل آجال تسوية فصول الصّكوك المقدّمة للخلاص

### 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

شهد أجل تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص نقدّما نسبيا من 31,8 يوم سنة 2014 إلى 29 يوم سنة شهد أجل تسوية فصول الصكوك المقدّمة للخلاص نقدّما نسبيا من 31,8 يوم سنة 2014 2015 مسجّلا بذلك تأخيرا في الآجال بـ9 أيّام مقارنة بالقيمة المنشودة 20 يوما. ويعود ذلك إلى الآجال الحقيقية لعملية تنزيل واستخلاص الشيكات والتي تتسم بوجود العديد من الإشكاليات سواء كان ذلك مع مصالح البريد أو مصالح البنك المركزي. وفي هذا الإطار، تمّت دعوة كافة المتدخلين في هذه المنظومة لاتخاذ الإجراءات الضرورية وتكثيف عمليات المتابعة قصد تقليص هذه الآجال لتحقيق القيمة المنشودة.

ومن المأمول أن تتقلّص هذه الآجال في السنوات المقبلة لتبلغ 20 يوما.

## 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة إحكام التصرّف في الأموال واختصار آجال الشيكات وتنزيل الأموال العمومية بالحساب الجاري للخزينة بالبنك المركزي.
- متابعة أعمال تركيز التطبيقة الإعلامية التي تمكن من رقمنة الصّكوك وتقديمها للمقاصة الالكترونية عبر البنك المركزي.
  - × إعداد دراسة حول أسباب عدم تحقيق الآجال و مدى تأثرها بالشيكات الراجعة دون خلاص .

#### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا يمكّننا هذا المؤشر من احتساب الآجال بكلّ دقة خاصّة و أن أجل التسوية والمتمثل في تاريخ تسجيل العملية المحاسبية لتطهير الفصول المفتوحة ضمن عمليات الخزينة يكون لاحقا لإصدار الإعلام بالمآل من قبل مصالح البنك المركزي أو البريد وذلك باعتبار أن الغاية هي إحكام تتزيل مبالغ الشيكات بالحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى البنك المركزي.

الرّمز: 1.5.0.3

تسمية المؤشر: عدد المصالح التي تطبّق مرجعيّة في الجودة

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: أنشطة المساندة
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين جودة الخدمات
    - 4. تعريف المؤشر:

يهدف برنامج إرساء نظام الجودة بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحسين صورة الإدارة العمومية والارتقاء بأداء مصالحها إلى مستوى أفضل وذلك بتحسين جودة خدماتها وجودة استقبالها عبر مزيد إحكام نتظيمها مع مواكبة مقتضيات التنمية. وبالتالي يرمي هذا البرنامج إلى إرساء ضوابط جديدة للتعامل مع المواطنين وقواعد محددة للعمليات الموكولة إلى مصالحها يمكن تقييمها ,تصحيحها إن اقتضى الحال وتحسينها. وباعتبار تعدد مصالح الإدارة وتباينها من حيث التجهيزات والأنشطة وخاصة من حيث كثافة علاقتها مع المواطنين , تقرر اعتماد تمشي تدريجي في إرساء نظام الجودة وترك المجال لكل جهة في ضبط الأولويات مع تحميلها المسؤولية في الإنجاز.

- 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - طبيعة المؤشر:مؤشر جودة
    - 7. التفريعات: --

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المصالح التي تطبّق مرجعية في الجودة.
  - 2. وحدة المؤشّر: العدد
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المراكز المحاسبية المنخرطة في مرجعية الجودة حسب المستوى الكامل.
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عبر تجميع المعطيات المقدّمة من قبل أمناء المال الجهوبين.
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: لوحة قيادة يعدّها أمناء المال الجهوبين
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويّا
- 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 40 قباضة لتطبيق اشتراطات المرجعيّة كاملة.
  - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: المدير المكلّف بالجودة.

#### قراءة في نتائج المؤشر

# 1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

	التقديرات		الإنجازات 2016				7 a 11	مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موشر فيس الاداء	
70	60	50	40	15	15	15	العدد	تطوّر عدد المصالح التي تطبّق في مرجعيّة في الجودة	

### 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

بلغ عدد القباضات المالية التي تمّ تطبيق مرجعية الجودة بها 15 قباضة بكامل اشتراطاتها (المستوى الكامل) وتحصّلت على علامة "مرحبا" للاستقبال منذ سنة 2010.

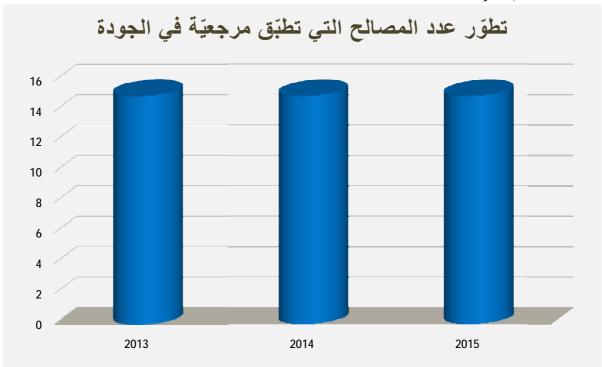
تمّ خلال سنة 2015 العمل على التدرّج في تطبيق مرجعيّة الجودة التي تنقسم إلى ثلاث مستويات. وقد قامت مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص خلال السنة بالتركيز على المراكز المحاسبية التي لا تملك المستوى الأدنى من الجودة (حسب المرجعية الخصوصية) والعمل على حملها إلى المطابقة مع المستوى الأوّل قصد ضمان حدّ أدنى من التجانس بين مختلف المراكز المحاسبية. وقد تمّ تأهيل المراكز المحاسبية كما يلي:

- w قباضة مالية بلغت المستوى الأوّل،
- 61 هياها. المركزية والجهوية على تأهيلها.

مع الإشارة إلى أنّه تمّ التركيز في مرحلة أولى على القباضات ذات العلاقة مع المواطنين (القباضات المالية) وإرجاء القباضات البلدية وقباضات المجالس الجهوية إلى مرحلة أخرى.

وبالتوازي مع هذا التمشي، تم تقييم مدى قدرة الـ 15 قباضة مالية المتحصلة على شهادة في تطبيق مرجعية الإستقبال من التحكم بمفردها في المنظومة التي وضعتها الإدارة المركزية للغرض.

### 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- × مواصلة القيام بتدقيق داخلي للجودة للقباضات المالية على ضوء متطلبات مرجعية الجودة باعتماد مؤشرات القيس الخاصة بكل تعهد حسب المنظومة الوثائقية للمرجعية المتوفرة لدى كل مسؤول جهوي عن الجودة.
- × مواصلة تطبيق مرجعية الاستقبال بالنسبة للدفعة الثانية من القباضات التي تمّ إعدادها وذلك بتركيز المنظومة المتكاملة وتدريب الأعوان على التحكّم فيها.
  - × تكوين مدققين داخليين للجودة ومسؤولي الجودة بأمانات المال الجهوية.
    - 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 2.5.0.3

تسمية المؤشر: تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التّصريح عن بعد والدّفع بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر:25 -06 -2015

- I. الخصائص العامة للمؤشر
- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: أنشطة المساندة
  - 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
    - 4. تعريف المؤشر:

لتبسيط إجراءات قيامهم بواجباتهم الجبائية ، وضعت وزارة المالية على ذمة المطالبين بالأداء منظومة التصريح واحتساب الأداءات عن بعد والدّفع بالقباضات المالية .

و تمكّن هذه المنظومة المطالبين بالأداء من التعرف على المبالغ المستوجبة بكل دقة من ناحية و تقليص وقت الانتظار عليهم بالقباضات المالية من ناحية أخرى.

- 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر جودة
    - 7. التفريعات: --

#### التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المنخرطين في المنظومة.
  - 2. وحدة المؤشر: العدد
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:عدد المنخرطين في المنظومة.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عبر كشف مستخرج من الإعلامية.
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق"
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 30000 منخرط.
    - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس وحدة التنظيم والتسيق والاتصال.

### III. قراءة في نتائج المؤشر

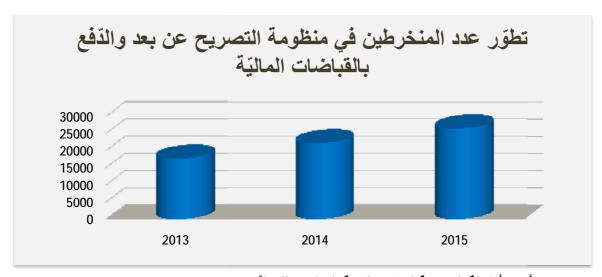
# 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

	التقديرات		2016	الانجازات			الوجدة	مؤشر قيس الأداء	
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013	الوحدة	موسر فيس الاداع	
34000	32000	30000	28000	26384	22090	17631	العدد	تطوّر عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد و الدّفع بالقباضات الماليّة	

### 2. تحليل النّتائج و تقديرات الإنجازات الخاصّة بالمؤشّر:

شهد عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدّفع بالقباضات المالية خلال الثلاث سنوات الأخيرة تطوّرا ملحوظا، من 17631 منخرط في سنة 2013 إلى 2090 منخرط في سنة 2014. وتواصل هذا الارتفاع في نفس النسق خلال سنة 2015، حيث تم تسجيل 26384 منخرط في هذه المنظومة وهو عدد تجاوز القيمة المنشودة المحدّدة بـ26000 منخرط. ومن المأمول أن يتواصل تطوّر عدد المنخرطين في هذه المنظومة خلال السنوات المقبلة بنفس الوتيرة لما توفّره هذه الأخيرة من تبسيط في الإجراءات وربح للوقت.

## 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

مواصلة تحسيس المطالبين بالأداء قصد استحثاثهم على الانخراط في هذه المنظومة نظرا لما توفره من تبسيط في الإجراءات وربح للوقت.

#### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرّمز: 3.5.0.3

تسمية المؤشر: تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النّداء والتصرّف في الخطايا المروريّة والعقوبات الماليّة تاريخ تحيين المؤشر:25-06-2015

- I. الخصائص العامة للمؤشر
- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
- 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشّر: أنشطة المساندة
  - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
    - 4. تعريف المؤشر:

بهدف تطوير وسائل الاتصال بين المواطن والإدارة وتخفيف العبء على القباضات المالية في مادة الإرشاد عن المخالفات المرورية المترتبة عن عدم احترام أحكام مجلّة الطرقات و نصوصها التطبيقية و عن الخطايا و العقوبات المالية الصادرة عن المحاكم، تمّ إحداث نظام الإرشاد عن طريق مركز النداء المذكور أعلاه، رقم النداء 81100700.

- 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
  - 6. طبيعة المؤشر:مؤشر جودة
    - 7. التفريعات: --
  - التفاصيل الفنية للمؤشر
  - 1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المكالمات الواردة.
    - 2. وحدة المؤشر: العدد
- 3. المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: عدد المكالمات الواردة على مركز النداء
- 4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:** البيانات الشهرية المقدّمة لأمانة المال الجهوية تونس 1.
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مركز النداء
    - تاريخ توفر المؤشر: شهريا
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur) 80000: و القيمة المستهدفة المؤشّر
    - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس وحدة التنظيم والتنسيق والاتصال.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النّتائج والتقديرات الخاصّة بالمؤشّر:

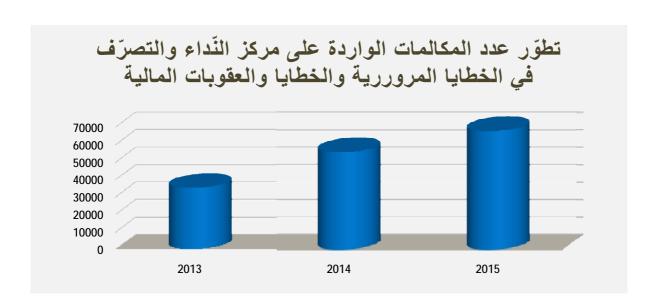
التقديرات			9016	الانجازات			7. 11	- ( \$1 )
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
95000	90000	80000	70000	67745	55611	35064	العدد	تطوّر عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرّف في الخطايا المروريّة و العقويات الماليّة

# 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المكالمات الواردة على مركز النّداء تطوّرا ملحوظا على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، حيث تواصل نسق ارتفاع عدد المكالمات من35064 مكالمة سنة 2014 ويصل إلى 67745 مكالمة سنة 2014.

علما وأنّه قد تجاوزت الانجازات سنة 2015 عدد المكالمات المتوقّع استقبالها والمقدّرة بـ60000 مكالمة ومن المأمول أن يتواصل ارتفاع هذا العدد في السنوات المقبلة إلى ما يتجاوز 90000 ألف مكالمة.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

× مواصلة تكثيف الحملات التحسيسيّة للتعريف بهذه الخدمة لما تضمنه من تخفيف العبء على القباضات المالية في مادّة الإرشاد عن المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية.

#### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج مصالح الميزانية

رمز المؤشر:1/1/0/4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4- تعریف المؤشر: نسبة الفارق بین جملة الموارد الجبائیة المنجزة مقارنة بتقدیرات الموارد المدرجة بقانون المالیة. ویتنزل هذا المؤشر فی إطار الالتزام بالمعابیر الدولیة حول جودة ودقة التقدیرات.
  - 5 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
  - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

#### 2 - التفاصيلالفنية للمؤشر

- ا طريقة احتساب المؤشر: $\chi=(|x-\widehat{x}|)/R$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و  $\widehat{x}$  هو F
  - جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
    - 2 وحدة المؤشر: نسبة مائوية
  - 3- المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المحققة فعليا.
    - 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :تقرير حول تتفيذ ميزانية الدولة
      - 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ،ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر: %0.5
        - 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

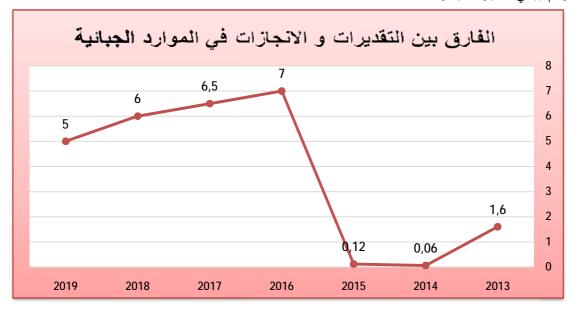
# 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

	تقديرات		إنجازات قانون				الوحدة	-
2019	2018	2017	مالية 2016	2015	2014	2013		
5	6	6.5	7	0.12	0.06	1.6	%	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفظة. وبالنسبة للتقديرات (2016-2019) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

#### 3 - رسم بيانى لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر: مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد الجبائية و إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات ويمكن من تحسين جودة المؤشر و نجاعته.
- 5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار مختلف عناصرها و تبيين أيها كان الأحسن تقديرا و أيها لم يتم تقديره بصورة سليمة.

رمن المؤشر: 2/1/0/4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين التقديرات الواردة بقانون المالية والانجازات المتعلقة بالمداخيل الجبائية المرتبطة بالتوريد. ويتنزل هذا المؤشر في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.
  - 5 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
  - 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

#### 2 - التفاصيلالفنية للمؤشر

باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الديوانية و  $\widehat{x}$  هو القيمة المحققة للموارد الديوانية و  $\widehat{x}$  هو  $ER=(|x-\widehat{x}|)/_{\chi}$ .

جملة الموارد الديوانية المقدرة بقانون المالية.

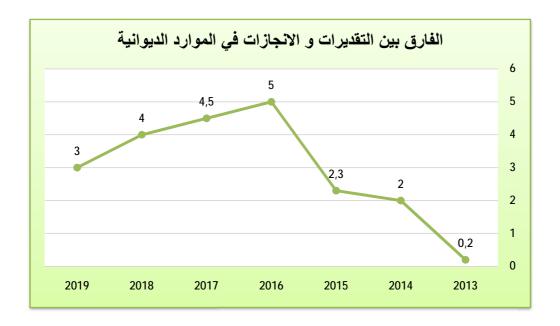
- 2 وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: القيمة المقدرة و المنجزة لجملة الموارد المرتبطة بالنظام الديواني
  - 4 طريقة تجميع المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: تقرير حول المبادلات التجارية
  - 5 مصدر المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: نتأتى البيانات من وزارة التتمية ومنظومة سندا
    - 6 تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n، ابتداء من شهر مارس للسنة (n+1)
      - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
      - 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد والنوازنات

#### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

	تقديرات		قانون				الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017	مالية 2016	2015	2014	2013		
3	4	4.5	5	2.3	2.0	0.2	%	المؤشر 2: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الديوانية

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفظة. وبالنسبة للتقديرات (2015-2019) فهي بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.
  - 3 رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر: مزيد التعمق في دراسة الفرضيات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد تقديرات الموارد المرتبطة بالنظام الخارجي و انهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات و يمكن من تحسين جودة المؤشر ونجاعته.
- 5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا يكشف المؤشر إذا كانت له دلالة سلبية عن جودة التقديرات عن مكان الخلل من مكونات الموارد الديوانية من معاليم ديوانية أو أداء على القيمة المضافة أو معاليم الاستهلاك

رمز المؤشر: 1/2/0/4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف

تاريخ أخر تحيين :28 -06 -2016

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير جودة نفقات الدولة
- 4 تعريف المؤشر: يمثل نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات المرسمة بقانون المالية بالنسبة لنفقات التصرفويقصد بنفقات التصرف: نفقات التأجير العمومي وتسيير المصالح العمومية والتدخل العمومي باعتبار نفقات الدعم ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة. ويتنزل هذا المؤشر في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.
  - 5 نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر مؤشر جودة
  - 7- التفريعات: (حسب الجهات، حسب الادارات الجهوية...) لا شئ

# 2 - الخصائص الفنية للمؤشر

المؤشر  $\widehat{x}=(|x-\widehat{x}|)/2$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات التصرف و  $\widehat{x}$  هي  $ER=(|x-\widehat{x}|)$ باعتبار x

جملة تقديرات نفقات التصرف

- 2 وحدة المؤشر:نسبة مائوية%
- 3- المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر:تقديرات وانجازات نفقات التصرف لميزانية الدولة بما في ذلك النفقات المحمولة على الحسابات الخاصة في الخزينة ونفقات الدعم
  - 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة.
    - 5 مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة 1+n
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر: 2%
    - 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

# 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

	التقديرات		2016		الإنجازات		الوحدة	
2019	2018	2017		2015	2014	2013		مؤشر قيس الأداء
								الفارق بين التقديرات
1.5	1.7	2	2.3	3.17	1.7	3.2	%	والانجازات بالنسبة لنفقات التصرف

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :بلغ الفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التصرف بالنسبة لسنة 2014نسبة لم التهديد و ارتفع خلال سنة 2015 إلى 3.17ويعود ذلك إلى عدم استهلاك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات دعم المحروقات نتيجة لانخفاض سعر النفط موفى سنة 2015.

#### 3- أهما لأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
  - تنظیم اجتماعات دوریة لمتابعة تنفیذ النفقات
    - إعداد دليل إجراءات

#### 4- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز
- غياب طريقة عملموحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2/2/0/4

تسمية المؤشر:الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على ميزانية الدولة تاريخ أخر تحيين:28 -06 -2016

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 8- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:مصالح الميزانية
- 9- البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 10 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير جودة نفقات الدولة
- 11 تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات النتمية. والمقصود بنفقات النتمية: الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي (على موارد العامة للميزانية) ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة. ويتنزل هذا المؤشر في إطار الالتزام بالمعابير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.
  - 12 نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 13 طبيعة المؤشر مؤشر جودة
  - 14 التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) لا شئ

#### 2 - الخصائصالفنية للمؤشر

- 1 طريقة احتساب المؤشر  $(|x-\widehat{x}|)/_{\mathcal{X}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات النتمية المحمولة على ميزانية الدولة و  $\widehat{x}$  هي جملة تقديرات نفقات النتمية المحمولة على ميزانية الدولة
  - 2 وحدة المؤشر:نسبة مائوية%
  - 3 المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر:تقديرات وانجازات نفقات التتمية لميزانية الدولة
  - 4- طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تتفيذ ميزانية الدولة
    - 5 مصدرالمعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
      - 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة 1+1
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر: 7%
    - 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

# 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

	التقديرات				الإنجازات		الوحدة	دورية المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
								الفارق بين التقديرات
6.5	6.75	7	7.5	9.19	10.8	8.6	%	والانجازات بالنسبة لنفقات
								التنمية

تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: تم تسجيل نسبة انجاز في حدود 84 % بالنسبة لهذا المؤشر حيث بلغ الفارق بين انجازات نفقاتالنتمية و التقديرات 9.19% مقابل 7.75% مقدر سنة 2015. و يعود ذلك إلى تأخير أو تعطل انجاز العديد من المشاريع بالجهات (مشاكل عقارية - امنية - عزوف مقاولين - طول إجراءات الصفقات العمومية - طاقة انجاز الوزارات...

#### 2- اهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إرساء متابعة دورية لانجاز المشاريع
- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات
  - تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة
    - إعداد دليل إجراءات

#### 3 - تحديد اهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز.
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
  - غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

رمز المؤشر: 3.2.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة

تاريخ أخر تحيين : 14 -06 -2016

# 2 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2 البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تطوير جودة نفقات الدولة
- 4 تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات المدرجة بقانون المالية بالنسبة لنفقات التتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.
  - 5 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر مؤشر جودة
  - 7 التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) حسب الجهة المنفذة لمشاريع الدولة

# 3 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1 طريقة احتساب المؤشر: (جملة تقديرات نفقات النتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة جملة انجازات نفقات التتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة)/جملة تقديرات نفقات النتمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة
  - 2 وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3 المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة
  - 4 طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: : تقرير حول تتفيذ ميزانية الدولة
    - 5 مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: منظومتي سياد و أ د ب
      - 6 تاريخ توفر المؤشر: بداية من جوان لسنة 1+1
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر: 15%
  - المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة

#### 4 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

	التقديرات		2016		الانجازات		الوحدة	دورية المؤشر:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
								الفارق بين التقديرات
15.0	17.0	19.0	20	2.5	-	-	%	والانجازات بالنسبة لنفقات
				سلبي				التنمية المحمولة على
								القروض الخارجية الموظفة

5- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: إن الإرتفاع النسبي للفارق بين تقديرات وإنجازات نفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة يرجع يالأساس إلى خصوصية هذه النفقات والتي تتم تأديتها حسب إجراءات إستثنائية من شأنها التأثير على تحديد مستوى التقديرات من جهة وكذلك إنجاز وتسوية النفقات عبر منظومتي "سياد" و "أدب" من جهة أخرى.

كما أن الإنخفاض الكبير للمؤشر دليل على تحسن نسق إنجاز مشاريع التنمية الممولة بقروض خارجية وتطور إيجابي لعمليات التسوية لهذه النفقات عبر منظومتي "سياد" و "أدب".

#### 6 - رسم بياني لتطور المؤشر



#### 7- اهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

· تركيز منظومة إعلامية خاصة بمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

- توفير الحلول الإجرائية الملائمة لتحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب".
  - ضبط برنامج مساندة ومتابعة للجهات المنفذة للمشاريع بهدف تحسين نسق تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة ضمن منظومتي "سياد" و "أدب"..
    - تحسين تقنيات التقديرات المتعلقة بالنفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.
      - إعداد دليل إجراءات في منظومة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

#### 8 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تتحمل الوزارات والهياكل المنفذة لمشاريع الدولة الجزء الأكبر من مسؤولية إنجاز وتسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة.
- تأثير تطور أسعار الصرف على عدم تطابق حجم النفقات المقومة بالعملة الصعبة بالتقديرات المرسمة بقانون المالية.
  - عدم توفر الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

رمز المؤشر: 1/3/0/4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:مصالح الميزانية
- 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر:: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تتفيذ ميزانية الدولة التي تتشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية و تحتوي هذه النشرية على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
  - 5 نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر مؤشر نجاعة
  - 7 التفريعات (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) لا شئ

#### 2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب عدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرية الإحصائية الشهرية
  - 2 وحدة المؤشر:: اليوم
- 3- المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
  - 4- **طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر**: :نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
    - 5 مصدرالمعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
      - 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر البيانات.
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر:35 يوما
    - 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

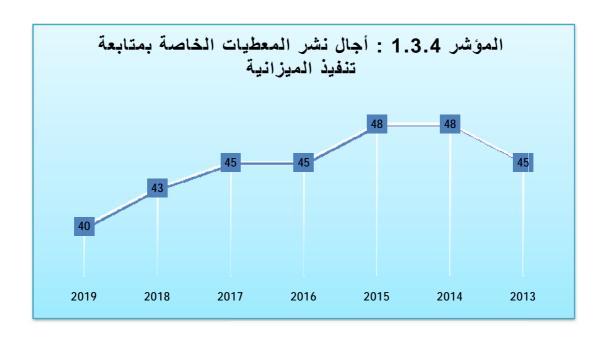
#### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

	تقديرات		قانون	إنجازات قانون مالية				مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017	مانیه 2016	2015	2014	2013		
40	43	45	45	48	48	45	يوم	المؤشر 1: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة انخفاضا دل على سعي الإدارة الى تسريعها في إطار دعم الشفافية وتوفير المعلومة للمستعمل في أقرب الآجال.

#### 3 - رسمبياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر: تنظيم وتدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال ومزيد النتسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.
  - 5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:/

رمز المؤشر: 2/3/0/4

تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/07/20

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي للمالية العمومية الذي يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازيات المالية العامة.
  - 5 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7 التفريعات (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) لا
    - 8- التفاصيل الفنية للمؤشر. لاشئ

#### 3 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 **طريقة احتساب المؤشر:**احتساب معدلعدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
  - 2 وحدة المؤشر: الشهر
  - 3 المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
  - 4 طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر:تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
    - 5 مصدرالمعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
      - 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
        - 7 القيمة المستهدفة للمؤشر:3.5 أشهر
    - 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

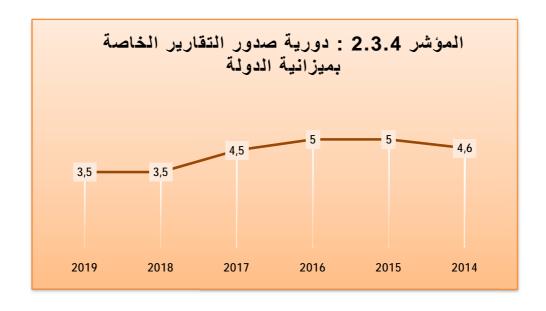
#### 2 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون				الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2019	2018	2017	مالية 2016	2015	2014	2013		
3.5	3.5	4.5	5	5	4.6	-	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقرير السداسي الخاص بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: تم إعداد ونشر التقرير النصف سنوي للمالية العمومية الذي تعده الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open . وتقدر القيمة المشتهدفة لهذا المؤشر بـ 3.5 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 5 أشهر.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقق القيمة المنشودة للمؤشر: تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد التقارير و نشرها في الآجال المحددة و مزيد التنسيق مع مختلف الإدارات العامة لمدنا بالمعطيات اللازمة
  - 5 تحديد أهم نقائص المؤشر:/

رمز المؤشر :.4/ 0/ 4/1

تسمية المؤشر: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/12/31

#### IV - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
- 4. تعريف المؤشر: يحتسب هذا المؤشر عدد البرامج التي تم تحديدها بأمر حكومي مهما كانت الوزارة.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

#### V - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
  - 2. وحدة المؤشر: برنامج
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد البرامج الواردة بمجموع الأوامر المحددة للبرامج
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثيقة قانونية (الرائد الرسمي)
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المطبعة الرسمية
      - 6. تاريخ توفر المؤشر :سنوى
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 115 برنامج
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

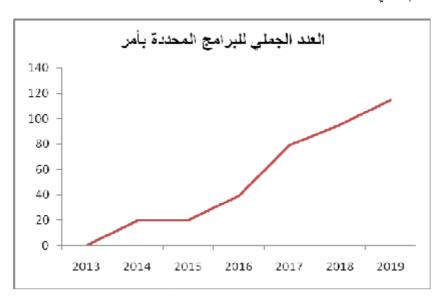
#### قراءة في نتائج المؤشر

	التقديرات		201		الإنجازات			
2019	2018	201 7	6	201	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
115	95	79	39	20	20	0		عددالعدد الجملي للبرامج المحددة بأمر

#### 8 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

9 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم خلال سنة 2014 إصدار أمر تحديد برامج وزارات الدفعة الأولى وتمت المصادقة على مشروع أمر وزارات الدفعة الثانية بمجلس وزاري ومن المنتظر صدوره نهاية 2016 أو بداية 2017. أما خلال سنة 2017 فسيتم العمل على تحديد برامج وزارات الدفعة الثالثة بأوامر منفردة.

#### 10 - رسم بيانى لتطور المؤشر:



#### 11 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة الإحاطة بالوزارات عبر تكثيف حصص التفكير في البرامج
  - مواصلة العمل على التكوين
  - إعداد الأوامر المحددة للبرامج

#### 12 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المؤشر ذو طابع كمي ولا يأخذ بعين الاعتبار جودة البرامج ومدى تمثيليتها للسياسات العمومية أو تطابقها مع المبادئ العامة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف

رمز المؤشر :.2/4/0/4

تسمية المؤشر: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/12/31

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
- تعریف المؤشر: یحتسب هذا المؤشر عدد الأهداف التي تمت المصادقة علیها من طرف لجان متابعة وتقییم أعمال وحدات التصرف بالوزارات
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
  - 2. وحدة المؤشر: هدف
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاهداف الواردة بمحاضر الجلسات للجان المتابعة والتقييم أو بمقرارت داخلية
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات و مقررات
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مختلف الوزارات
      - 6. تاريخ توفّر المؤشر :سنوى
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 152 هدف
- 8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

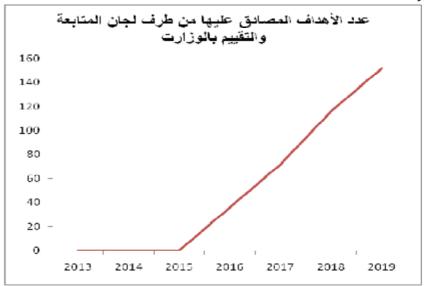
#### قراءة في نتائج المؤشر

(	التقديرات		201		إنجازات	Į)			
2019	2018	201 7	6	201	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
152	116	72	36	0	0	0	هدف	عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم	
								بالوزارت	

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شرعت وحدة التصرف حسب الأهداف ابتدءا من سنة 2016 في مراجعة أهداف برامج الوزارات وذلك بغرض التأكد من مطابقتها بما ورد بالمنشور عدد 42 لسنة 2012. وستعمل الوحدة خلال السنوات المقبلة على مراجعة أهداف حوالي 3 وزارات في السنة. (بنیت هذه التوقعات على أساس احتساب معدل 3 أهداف على أقصى تقدیر لكل برنامج و 4 برامج لكل وزارة)

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء
  - تكثيف حلقات التفكير والمراجعة
  - استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتنسيق مع الوزارات
    - مواصلة العمل على التكوين

#### 5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يمثل عدد الأهداف المصادق عليها من قبل لجان المتابعة والتقييم أو من قبل الوزير المعني التزاما صريحا بما ورد بمشروع القدرة على الأداء للوزارات غير أنه يمكن أن لا يرقى إلى مستوى يضمن جودة الاهداف المحددة(pertinence des objectifs).

رمن المؤشر : 4 /0 /4 مرز المؤشر

تسمية المؤشر: عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت

تاريخ تحيين المؤشر: 2016/12/31

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
- 4. تعريف المؤشر: يحتسب هذا المؤشر عدد المؤشرات التي تمت المصادقة عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم لأعمال وحدات التصرف حسب الأهداف بالوزارات.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
  - 2. وحدة المؤشر: مؤشر
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المؤشرات الواردة بمحاضر الجلسات للجان المتابعة والتقييم أو بمقررات داخلية
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات و مقررات
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مختلف الوزارات
      - 6. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 288 مؤشر
- 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

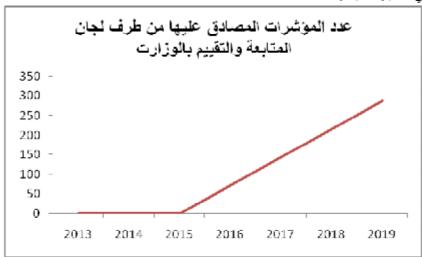
#### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		201		الإنجازات			
2019	2018	201 7	6	201 5	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
288	216	144	72	0	0	0	مؤشر	عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارت

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ستشرع وحدة التصرف حسب الأهداف ابتداءا من سنة 2016 في مراجعة أهداف ومؤشرات برامج الوزارات وذلك بغرض التأكد من مطابقت ها بما ورد بالمنشور عدد 42 لسنة 2012 .وستعمل الوحدة خلال السنوات المقبلة على مراجعة أهداف ومؤشرات حوالى 3 وزارات في السنة والمصادقة على ها من طرف اللجان الخاصة بالمتابعة والتقييم. (بنیت هذه التوقعات على أساس احتساب معدل مؤشرین لكل هدف، 3 أهداف على اقصى تقدیر لكل برنامج و 4 برامج لكل وزارة)

#### 3 - رسم بيانى لتطور المؤشر:



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد برنامج مفصل لإعادة التفكير في الأهداف الواردة بمشاريع القدرة على الأداء
  - تكثيف حلقات التفكير والمراجعة
  - استصدار المقررات اللازمة للغرض بالتسيق مع الوزارات
    - مواصلة العمل على التكوين

#### 5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

يضمن ارتفاع قيمة هذا المؤشر ارتفاع نسبة انخراط والتزام الوزارات المعنية بما ورد في مشاريع القدرة على الأداء غير أنه يبقى معرضا لمخاطر التقييم الداخلي (عن طريق هيكل تابع لنفس الوزارة) دون تقييم خارجي (لم يخضع لعملية تدقيق خارجي) مما يمكن أن يفقد المؤشرات المصادق على ها المصداقية المرجوة

رمز المؤشر :.4/ 0/ 4/4

تسمية المؤشر: عدد الأدلة ووثائق العمل المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر:31/12/2016

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تركيز منظومة التصرف حسب الأهداف
- 4. تعريف المؤشر: يحتسب هذا المؤشر مجموع (Valeur cumulée) الأدلة ووثائق العمل المنجزة من طرف الوحدة سواء عن طريق أعمال فرق العمل أو عن طريق مشاريع التعاون مع الدول والمنظمات الخارجية. ولا يعتبر الدليل أو الوثيقة منجزا إلا عندما يقع نشره على الموقع www.gbo.tn
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا تفريعات

#### التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عملية جمع
  - 2. وحدة المؤشر: دليل ووثيقة
- 3. المعطيات الأساسية الاحتساب المؤشر: عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة على الموقع www.gbo.tn
  - 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احتساب يدوى من موقع الوحدة
    - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: www.gbo.tn
      - 6. تاريخ توفّر المؤشر :سنوي
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 21 وثيقة
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		201		إنجازات	Į)			
2019	2018	201 7	6	201	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
21	19	16	10	7	5	5	وثيقة	عدد الأدلة ووثائق العمل	
21	13	10	10	,	3		ودليل	المنشورة	

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نظرا للنقلة النوعية التي شهدها تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتفاعلا مع المتطلبات الجديدة تعمل وحدة التصرف المركزية بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة على إعداد مجموعة من الأدلة المنهجية في الغرض ومن المنتظر خلال سنة 2016 تجاوز التوقعات التي وردت بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2016 (5 ادلة عوضا عن 3) ومن المبرمج اعداد 4 أدلة سنة 2017 تطبيقا لمتطلبات القانون الاساسي الجديد للميزانية (من المنتظر المصادقة عليه سنة 2016)

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على استصدار مقررات جديدة لفرق العمل تحدد المسؤوليات بأكثر دقة
  - تأطير فرق العمل وحثها على تدعيم دورية الاجتماعات
  - متابعة وتعديل الادلة والوثائق الصادة عن منظمة (OCDE)
  - متابعة مشروع تطبيق متطلبات القانون الاساسى الجديد للميزانية

5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

يمثل هذا المؤشر مؤشر نجاعة من جانب برنامج مصالح الميزانية غير أن كثرة الأدلة لا تكون ناجعة إلا إذا استعملت وهو ما يمكن أن يتطلب استصدار نصوص ملزمة للغرض.

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج الدين العمومي

رمز المؤشر :1.1.0.5

تسمية المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2016

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

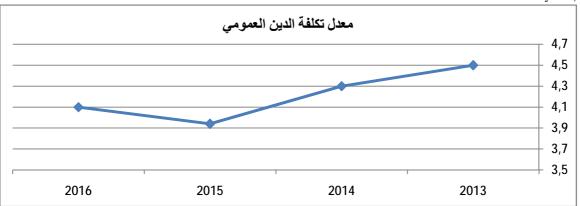
- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في تكلفة الدين العمومي
- تعریف المؤشر: مؤشر یتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنویة للدین العمومی
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
    - التفاصيل الفنية للمؤشر
- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة مجموع مبلغ الفوائد و العمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العمومي
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 4%
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

#### III - قراءة في نتائج المؤشر

(	التقديرات		مد من		إنجازات	i)		
2019	2018	201 7	ق.م.ت 2016	201 5	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
4	4	4	4.1	3.94	4.3	4.5	%	معدل تكلفة الدين العمومي

- 1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر
- 2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2015 أساسا لتراجع نسب الفائدة في الأسواق المالية العالمية و يتوقع أن يرتفع المؤشر نهاية سنة 2016 نظرا للتراجع الملحوظ الذي شهده الدينار أمام الدولار و الأورو مما ساهم في ارتفاع كلفة الدين الخارجي. كما أن نسبة الفائدة على إصدارات رقاع الخزينة قد ارتفعت منذ أواخر الثلاثي الثالث و تجاوزت 7% للخطوط طويلة المدى.

#### 3 - رسم بيانى لتطور المؤشر:



- 4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
  - 5 تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر :2.1.0.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2016

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
- تعریف المؤشر: مؤشر یتعلق بمتابعة تطور مناب الدین الداخلي من الدین العمومي لإحكام التصرف في مخاطر الصرف المتعلقة بالدین
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

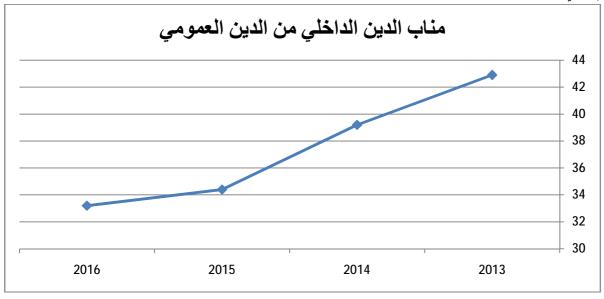
#### III - قراءة في نتائج المؤشر

# 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		اِت ق.م.ت			<b>3</b> 1	# . N	(32) % % %
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
33	33	33	33.2	36.3	39.2	42.9	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفضت نسبة الدين الداخلي من الدين العمومي منذ سنة 2015 نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية على توفير حاجيات تمويل الميزانية بسبب صغر حجمها و أزمة السيولة التي يمر بها القطاع البنكي بالإضافة إلى تزايد حاجيات الميزانية و ارتفاع نسبة الدين الخارجي من الدين العام.

#### 3 - رسم بيانى لتطور المؤشر:



# 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المزيد من اللجوء إلى الدين الداخلي (رقاع خزينة, إصدار صكوك ....)

5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر: 5-2-2

تسمية المؤشر: مناب الدين الخارجي بنسبة فائدة متغيرة

تاريخ تحيين المؤشر :أكتوبر 2016

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
- 4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة لإحكام التصرف في مخاطر نسب الفائدة المتعلقة بالدين
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة على قائم الدين العمومي الخارجي.
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين الخارجي
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

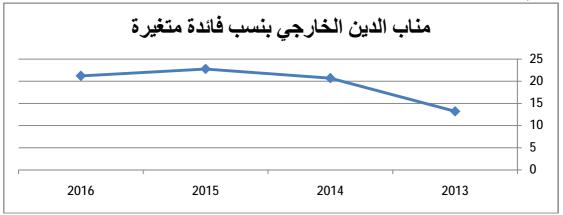
# II - قراءة في نتائج المؤشر

# 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات ق.م.ت			1		(1.1) % % %
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
20	20	20	21.2	22.76	20.68	13.2	%	مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 نظرا لارتفاع حجم القروض الخارجية ذات نسب الفائدة المتغيرة وأهمها قرض الاستعداد الائتماني المسند من طرف صندوق النقد الدولي.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر:5-2-3

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2016

#### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
- 4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
  - 2. وحدة المؤشر: سنة
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشرعن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 سنوات
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

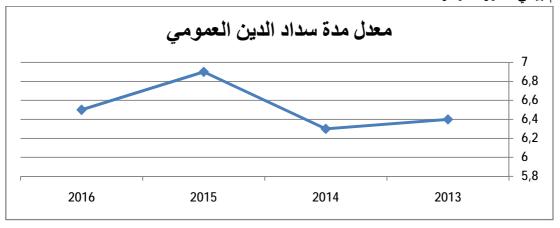
#### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م.		إنجازات	<b>3</b> 1		
2019	2018	201 7	ت 2016	201 5	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
7≤	7≤	7≤	6.5	6.9	6.3	6.4	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفعت مدة السداد الدين خلال سنة 2015 ويرجع ذلك بالأساس للإصدارات الأخيرة على السوق المالية العالمية ذات مدة سداد تراوحت متوسطة تراوحت بين 7 و 10 سنوات ولإصدارات رقاع الخزينة متوسطة المدى (بين 3 و 10 سنوات).

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المباعدة بين أجال التسديد القروض الجديدة و العمل على اصدرا على السوق المالية العالمية طويل المدى.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر:5-2-4

تسمية المؤشر: معدل مدة إعادة التسعير

تاريخ تحيين المؤشر :أكتوبر 2016

## I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في المخاطر المتعلقة بالدين
- 4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة إعادة التسعير ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (أصل الدين الثابت x مدة سداد كل مبلغ+أصل الدين المتغير) / قائم الدين العمومي.
  - 2. وحدة المؤشر: سنة
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
- 4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشرعن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

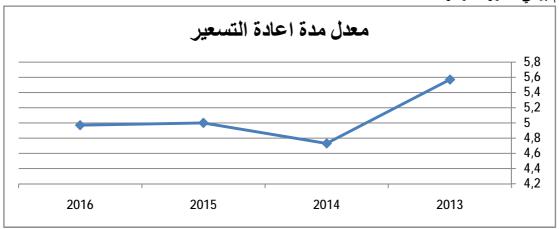
# III - قراءة في نتائج المؤشر

# 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات			الإنجازات		z ti		
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
6≤	6≤	6≤	4.97	5	4.73	5.57	سنة	معدل مدة إعادة التسعير

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل مدة إعادة التسعير سنة 2014 نظرا للحجم الهام للقروض الخارجية المصدرة على السوق المالية العالمية بمدة سداد متوسطة تراوحت بين5 و 10 سنوات, و كذلك لارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة قصيرة المدى.

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



# 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

# 5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمن المؤشر :1.3.0.5

تسمية المؤشر: العدد السنوي لمناقصات رقاع الخزينة

تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2016

## I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- تعریف المؤشر: : مؤشر یتعلق بمتابعة عدد المناقصات الخاصة بإصدار رقاع الخزینة للمحافظة على دوریة الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الرزنامة التقدیریة.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزة
  - 2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزة
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاع الخزينة
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاع الخزينة
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
      - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 48 مناقصة
    - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

# 9. قراءة في نتائج المؤشر

# 6 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م.ت		الإنجازات			(
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
48	48	48	19	29	32	27	مناقصة	العدد السنوي لمناقصات رقاع الخزينة

7 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد مناقصات رقاع الخزينة المنجزة سنتي 2014 و 2015مقارنة بسنة 2013 و ذلك لتوفير السيولة اللازمة للحساب الجاري للخزينة لتغطية نفقات الدولة . لكنه يبقى أقل من 48 مناقصة و هو يعتبر أكثر عدد ممكن من المناقصات يمكن إصداره تلبية لحاجيات الخزينة الا أنه سنة 2016 انخفض هذا المؤشر بصفة ملحوظة و ذلك لعدم رغبة المختصين في رقاع الخزينة الاستثمار في الخطوط قصيرة المدى و بذلك تم انجاز 9 مناقصات رقاع خزينة قصيرة المدى و فقط إلى حدود شهر أكتوبر 2016 .

## 8 - رسم بياني لتطور المؤشر:



# 9 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز أليات تطوير السوق المالية الداخلية

تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض

-مراجعة كراس الشروط المختصين في رقاع الخزينة

# 1. تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

رمز المؤشر :2.3.0.5

تسمية المؤشر: حجم التداولات على السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2016

## Ⅲ - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- تعریف المؤشر: مؤشر یتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانویة لرقاع الخزینة باعتبارها الضامن الأول
   لاستمراریة السوق الأولیة للإصدارات.
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر اقتصادي
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

## 8. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاع الخزينة الباقي سدادها.
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
- 4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية "Tunisie Clearing".
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية "Tunisie Clearing".
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25%
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

## 10. قراءة في نتائج المؤشر

	التقديرات		ق.م.ت		إنجازات	n .	. tı	1	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:	
20	20	20	18	14.9	20.2	20.4	%	حجم التداول في السوق الثانوية	

## 10 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

11 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض حجم تداول رقاع الخزينة بالسوق الثانوية بداية من سنة 2013 و يرجع ذلك إلى الركود الذي شهدته السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها .

## 12 - رسم بياني لتطور المؤشر:



## 13 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تفعيل آلية إعادة الشراء للأوراق المالية و التجارية لتعزيز عمق السوق النقدية و تطوير السوق الثانوية

## 2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

رمِن المؤشر: 3.3.0.5

تسمية المؤشر: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة

تاريخ تحيين المؤشر:أكتوبر 2016

## 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- 4. تعريف المؤشر: إرساء منحني مرجعي لنسب الفائدة بالسوق الرقاعية من خلال متابعة عدد خطوط رقاع الخزينة حسب الآجال المستعملة
  - 5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
  - 7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

#### 9. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع عدد خطوط رقاع الخزينة حسب الآجال المستعملة لإصدارات رقاع الخزينة
  - 2. وحدة المؤشر: عدد النقاط
  - المعطيات الأساسية الاحتساب المؤشر: الخطوط المستعملة الإصدارات رقاع الخزينة حسب الآجال.
- 4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات عن طريق منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة
- 5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لانجاز مناقصات رقاع الخزينة .
  - 6. تاريخ توفّر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7نقاط
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

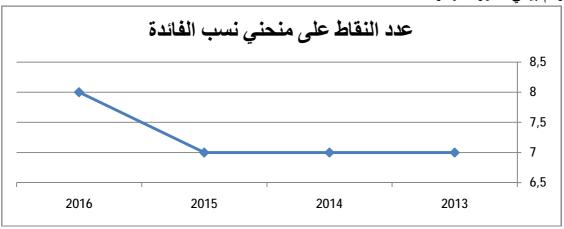
# 11. قراءة في نتائج المؤشر

# 14 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات		ق.م.ت	الإنجازات			٠.١٨١ ۾ ١٤.	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
≥7	≥7	≥7	8	7	7	7	%	عدد النقاط على منحني نسب الفائدة

15 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد نقاط المنحني في سنة 2016 ويرجع ذلك إلى فتح خطوط جديدة لمدة 12 سنة.

## 16 - رسم بياني لتطور المؤشر:



# 17 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

فتح خطوط جديدة للإصدار مع التصرف في مخاطر إعادة التمويل

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء برنامج القيادة والمساندة

رمز المؤشر: 6-1-0-1

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أفريل 2016

# I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
- 4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشّر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هياكل وزارة المالية من موارد بشريّة ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرّجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجيّة أو من خرّجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تمّ المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تمّ تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلّق بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصيّل إلى انتداب كافة الخطط المرخّص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنّة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلّقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرّف الوحيد) وصولا إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقا للحاجيات التي تمّ التعبير عنها.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

# Ⅱ - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 9. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
  - 10.وحدة المؤشر: نسبة مئوية

# 11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للماظرات الخارجيةي للانتداب
  - القوائم الإسمية للناجحين
- قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلق بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
  - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية.
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 65 % سنة 2017 / 70% سنة 2018 / 75% سنة 2019
    - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:
    - السيدة لمياء الوسلاتي (الانتدابات عن طريق المناظرات)
    - السيدة أمينة حرمل (الانتدابات المباشرة لخريجي مدارس التكوين)

# Ⅲ - قراءة فى نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات				الإنجازات			
2019	2018	201 7	6	2015	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
75	70	65	100	29	88.31	5	%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

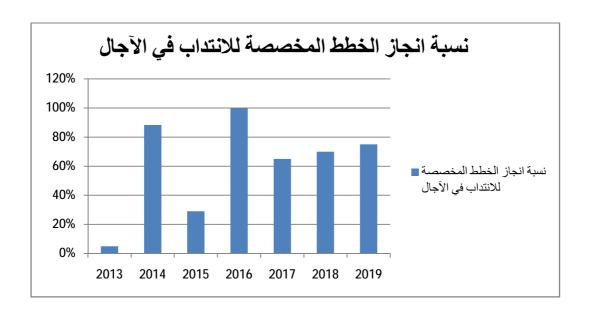
يظهر مؤشر قيس الآداء تباينا واضحا بين ما تم إنجازه خلال سنة 2013 و سنة 2014 وسنة 2015 و وسنة 2015 وسنة ويرجع ذلك بالأساس إلى:

\* الطابع الخصوصي لبرنامج الإنتدابات المنجزة خلال سنة 2013 التي خصصت مجملها للإنتدابات المباشرة لفائدة شهداء الثورة والجرحى والمنتفعين بالعفو العام وبرنامج تشغيل فرد من كل عائلة جمعيهم عاطلين عن العمل.

\* تعتبر نسبة إنجاز برنامج الإنتداب خلال سنة 2014 مرتفعة ( 88.31%) مقارنة بسنوات 2013 و 2015 حيث أن هذه الانتدابات خاصة بخريجي مدارس التكوين وبالتالي فإن أجال إنجازها مضبوطة مسبقا إضافة إلى وضوح إجراءات الانتداب المتعلقة بهم.

بالنسبة لتقديرات 2016 فإن الإنتدابات ستكون كلها من نصيب خريجي مدارس التكوين لذلك فمن المتوقع إنجازها كليا، أما بالنسبة لسنوات 2017-2018 فإنّه تمّ برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب سيتم خلالها اعتماد أساليب عمل جديدة من شأنها أن تمكّننا من التحكم في آجال إنجاز الانتدابات المبرمجة.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعابير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعيّن أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ تحسين التصرّف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسّط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استشرافي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.
  - مزيد التسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.
- تطوير التطبيقة الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلّبات والمعابير الجديدة للانتداب.
  - فتح المناظرات الخارجية للإنتداب في بداية السنة المالية المعنية (جانفي -فيفري).
- إعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت.
- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.

- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.
- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.
- إنّ صدور الأمر الحكومي عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية من شأنه أن يضفي نوع من المرونة على الإجراءات المتعلقة بالانتداب وهو ما سيمكننا من تحقيق أهداف البرنامج المرسومة في الغرض ونذكر من بينها إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الإمتحان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب.

## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا يعكس المؤشّر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدّولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشّر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيّات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)
- تسديد الخطط المخصّصة للانتداب في الآجال (السداسي الثانى من السنة المالية المعنيّة) مرتبط شديد الارتباط بآجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصّصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخّص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كيفية العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هياكلنا.

رمِن المؤشر: 6 - 1 - 0 - 2

تسمية المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

تاريخ تحيين المؤشر:28 أفريل 2016

# I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
  - 2. البرنامج الفرعى الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في الموارد البشريّة
- 4. تعريف المؤشر الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال طبقا لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأجير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزيادة في الأجور المترتبة عن الترقية) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوديته وانتاجيته ونجاعته في العمل.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

# II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها يميزانية السنة المالية المعنية.
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
  - 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختيار.
  - القوائم الإسمية للناجحين
- قانون المالية السنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة الترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.

- رزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز.
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
  - 5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30 % سنة 2017 / 35% سنة 2018 / 40% سنة 2019
    - 8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاتي.

# Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر

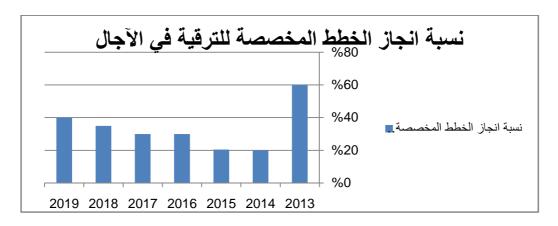
	التقديرات		201		إنجازات	וּעְיב		
2019	2018	201 7	6	201 5	2014	2013	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
40	35	30	30	20.5	20	60	%	المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصّصة للترقية في الآجال

# 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- سجلت نسبة الترقيات المنجزة خلال سنوات 2014 و 2015 تراجعا مقارنة بسنة 2013 ويرجع ذلك بالأساس إلى الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها آنذاك والتي أفضت إلى تجميع الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنتي 2012 و 2013 وإنجاز نسبة 60% في الآجال المضبوطة (السداسية الثانية من سنة 2013).
- تعرف نسبة إنجاز نسبة الخطط المخصصة للترقية في الآجال تراجعا بالنسبة لسنوات 2015 و 2014 و 2016 و 2016 و 2016 و 2016 و 2016 وتعتبر نسبة 30 % متوسط نسبة إنجاز الترقيات في الآجال وهو التمشي الذي تم اعتماده في احتساب تقديرات على المدى المتوسط.
- إن اعتماد هذا المتوسط الضعيف نسبيا يرجع بالأساس إلى مواصلة توخي نفس الإجراءات و طرق العمل التي لا تتلاءم مع متطلبات سرعة الإنجاز وهو ما يطرح مسألة ضرورة مراجعة النصوص القانونية والترتيبة التي تنظم الترقيات في الوظيفة العمومية.

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.
- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمكن من تقليص الآجال المتعلقة بإنجاز الترقيات.
- إحداث مراكز إمتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمترشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت إستعمال هذه المراكز لإجراءات الإختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليص في آجال تتظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.
- تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترفيع
   في قدرة إستيعاب المدرسة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (limites )المتعلقة بالمؤشر:

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرّف في ميزانية الدولة والمسندة قصد
   الترفيع في عدد الخطط المخصّصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعتمادها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان ) وهو ما يؤثّر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط
- إن تراجع مؤشر إنجاز الترقيات في الآجال مع تم تقديره خلال سنة 2014 وسنة 2015 يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصّة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا بالإضافة إلى ما شهدته الساحة السياسية من تحويرات وزارية وما يليها إحترام إجراءات تفويض حق الإمضاء.

رمز المؤشر: 6-1-0-3

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوى لصالح أعوان وزارة المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أفريل 2016

# I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرّف في الموارد البشرية
- 4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشّر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلّق بإنجاز مخطط التكوين السنوي آخذين بعين الإعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة (طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل الإدارات العامة المشاركة في برامج التكوين...) وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من مقدرات الإطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحتّهم على مزيد العطاء والمثابرة.
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

# II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية المبرمجة والمنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنجزة، عدد المنتفعين بها، نسبة التأطير، عدد المؤطرين، مدى تلاءم برنامج التكوين مع الإعتمادات المرصودة في الغرض...
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصاءات تتعلّق بنسبة الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بماهو مصادق عليه ببرنامج التكوين السنوي إضافة إلى الرجوع لمختلف طلبات التزود المعدّة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هياكل التكوين المعنية بتنفيذ هذا البرنامج.
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: مصدر إداري: المدرسة الوطنية للمالية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:  $rac{70}{8}$  % سنة 2017 / 2018 سنة 2018 / 96.7 / 96.7 سنة 2019

#### 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التكوين

# Ⅲ - قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

	التقديرات 2016			الإنجازات		2016		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017	2010	2015	2014	2013		موسر عيس الدداء.	
96.7	92.1	<mark>70</mark>	83.5	76.7	80	70	%	المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية في الآجال	

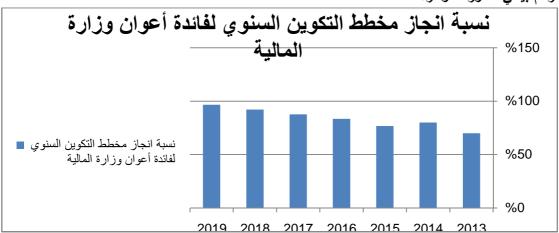
## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد متوسط نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية مرتفعا نسبيا رغم الإنخفاظ الطفيف الذي شهده هذا المؤشر في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 نظرا للنقص في قاعات التدريس أمام الطلب المتزايد على التكوين الذي تجابهه المدرسة.

كما وقع اتباع منحى تصاعدي فيما يتعلق بتقديرات المؤشر على المدى المتوسط ليبلغ نسبة 96.7 % سنة 2019.

و هنا تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2015, حضي 19134 عونا من وزارة المالية بفرصة تلقي دورة تكوينية ما في المدرسة الوطنية للمالية.

# 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اقتراح مواضیع تکوین جدیدة
- ابرام اتفاقيات تكوين مع عدة جهات تتشط في مجال التكوين لتدارك النقص في بعض الاختصاصات (إعلامية، انقليزية...)
- تطعيم الفريق العامل بكفاءات من شأنها أن تعمل على مراجعة السندات البيداغوخية وتوحيدها وتحيينها عند الإقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الإختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض الدروس
  - تصور خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فبما بينها
- وضع برامج مشتركة تهم كل الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة المالية وتقوم بإنجازها مصالح المدرسة الوطنية للمالية.
- وضع برامج خصوصية تتعلق بكل هيكل إداري على حدة ويتم إنجازه بطريقة مشتركة بين المدرسة والهيكل الإداري المعنى.
  - وضع برامج تعاون خارجي مع هياكل ومنظمات وطنية ودولية في إطار إتفاقيات في الغرض.

## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشّر لا يشمل التكوين التأهيلي والمستمر الذي يتم إنجازه باعتبار عدد المنتدبين ونسب النجاح في الوحدات القيمية.

- 1. رمز المؤشر: 1.2.0.6
- 2. تسمية المؤشر: آجال فتح واحالة أو تفويض الاعتمادات
  - 3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10

## I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج عدد 06: القيادة والمساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية.
- 3. تعريف المؤشر: احتساب عدد الأيام أو الآجال التي تتطلبها عمليات فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة من قبل المصالح المركزية والجهوية المسؤولة عن إنجاز النفقات. ويتم ذلك بحساب كل المطالب المقدمة في ذلك ومعدل الآجال الإدارية للقيام بعمليات الفتح والإحالة أو التفويض خلال فترة ثلاثية معينة (كل ثلاثة أشهر).
  - 4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
    - 6. التفريعات:
- ن مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
  - ü مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لفتح الإعتمادات.
  - ü مؤشر فرعى 3: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لإحالة أو تفويض الإعتمادات المطلوبة.

## التفاصيل الفنية للمؤشر

#### طريقة إحتساب المؤشر:

- الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات= تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة لميزانية الدولة تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط.
- الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات= تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات- تاريخ فتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة.
- الاجال الإدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات= الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات
   + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات من قبل .
  - · وحدة المؤشر: اليوم.

- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة, تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب, تاريخ الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.
  - · طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جدول متابعة فتح الإعتمادات
  - · مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة، منظومة أدب.
    - تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
    - القيمة المنشودة للمؤشر: 12 أيام.
    - · المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إعداد و متابعة تتفيذ الميزانية.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

## - سلسلة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

all Tarenti S. St. article and Santi	تحسين التصرّف في الميزانية الوحدة		انجازات		ق.م	تقد	يرات	
الهدف: تحسين التصرّف في الميزانية الو	الوحده	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1.2.0.6: أجال فتح وإحالة أو تفويض		24	15	17	14	12	12	12
دات	يوم	24	13	17	14	12	12	12
.1.1.2.0.6 آجال دراسة طلب فتح		8	4	3	3	3	3	3
ات دات	يوم	O	4	3	3	3	3	3
.1.1.2.0.6 أجال فتح الاعتمادات	يوم	14	9	11	9	8	8	8
	,							
2.1.2.0.6: آجال إحالة أو تفويض		2	2	3	2	1	1	1
ات یو	يوم	2	۵	3	۵	1	1	1

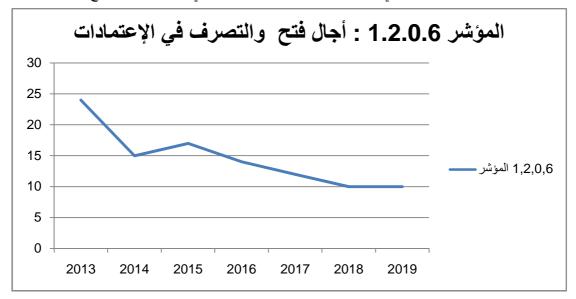
#### · تحليل النتائج والتقديرات

سجل المؤشر تقلصا في آجال فتح ولإحالة أو تفويض الاعتمادات السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى تتشيط حوار التصرف عبر اعتماد مخططات منطقية لضبط مسارات الإجراءات والمتدخلين والآجال هه العملية وإتباع طرق ناجعة في التعامل مع طلبات الهياكل وفي هذا الإطار قدرت مدة الانجاز 12 يوما لسنة 2017 وذلك حرصا على الحصول على القيمة المنشودة للمؤشر

#### · حدود ونقائص المؤشر

- لا يعكس هذا المؤشر كمية وبقة الأعمال المنجزة من طرف مصالح الإدارة العلمة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

# - لا يبرز هذا المؤشر المدة التي تستغرقها الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الاعتمادات المطلوبة



- 1. رمز المؤشر:6-0-2-2
- 2. تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية
  - 3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10

## I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج عدد6 القيادة والمساندة
- 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
- قد تم إقتراح مسار الشراءات من بداية الدعوة إلى المنافسة إلى حد التسليم. وتم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لإجراءات الأمر عدد 1039 لسنة 2014 من إحتساب قيمة هذا المؤشر نظرا لإختلاف إجراءاتها عن تلك المتعلقة بالشراءات العمومية ونظرا لعددها القليل مقارنة بالشراءات العمومية.
  - 4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
  - 5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
  - 6. التفريعات: حسب طبيعة الشراءات.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر**: يتم إحتساب معدل الأيام الفاصلة بين تاريخ التزود بالخدمات أو المواد وتاريخ نشر الاستشارة بالجرائد أو القيام بالاستشارة المباشرة خلال فترة معينة (3 أشهر).
- = ( تاريخ التزود بالخدمات أو المواد) (تاريخ نشر الاستشارة بالجرائد أو الوسائل المادية واللامادية أو تاريخ القيام بالاستشارة المباشر).
  - 2. وحدة المؤشر: اليوم
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تاريخ التزود بالخدمات أو المواد وتاريخ نشر الاستشارة بالجرائد
   أو تاريخ القيام بالاستشارة المباشرة .
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: : \*عدد الأيام الجمليةالفاصلة بين تواريخ الدعوات الى المنافسة و تواريخ التزود بالمواد و الخدمات. \*عدد عمليات الشراءات أو التزود بالخدمات.
  - وذلك بالرجوع إلى الاحصائيات المتعلقة بعدد الشراءات المنجزة خارج الصفقات العمومية
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: (مصلحة برمجة واعداد وختم الصفقات العمومية مصلحة تنفيذ الصفقات وإنجاز الشراءات).

- 6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 يوما.
- 8. المسوؤل عن المؤشر بالبرنامج: مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

## سلسلة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

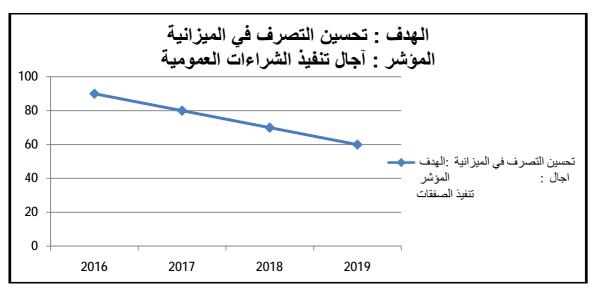
ألغي هذا المؤشر وعوض مؤشر إعداد وتتفيذ الصفقات العمومية ابتداء من سنة 2016.

	تقديرات		ق.م		انجازات			المدال المسالة
2019	201	2017	201	201	201	201	الوحدة	الهدف: تحسين التصرّف في ميزانية وزارة المالية
	8		6	5	4	3		·
60	70	80	90	_	_	_	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات
	, ,		30				يدم	العمومية

## أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ن عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الشراءات العمومية المنجزة (الصفقات العمومية والشراءات عن طريق وكالات الدفوعات...)

## رسم البياني لتطور المؤشر:



## · أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

\*تحديد آجال مضبوطة للجان الصفقات (لجنة الفرز الفني ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.

\*العمل على تنفيذ الصفقة في تاريخ الذي نص عليه العقد.

- 1. رمز المؤشر: 6-0-2-3
- تسمية المؤشر نسبة الإستجابة لطلبات لوازم التزود للهياكل المركزية
  - 3. تاريخ تحبين المؤشر: 2016/10/10

## I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج عدد 6: القيادة والمساندة.
- 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
- 3. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى متابعة مدى نجاعة الإدارة في الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود الصادرة عن الهياكل التابعة لبرنامج القيادة والمساندة وبرنامج الدين العمومي وبرنامج مصالح الميزانية.
  - 4. نوع المؤشر:مؤشر نتائج.
  - 5. طبيعة المؤشر :مؤشر فاعلية.
    - 6. التفريعات:
  - ن مؤشر فرعى1: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود.
  - ü مؤشر فرعي2: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود.

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1. **طريقة احتساب المؤشر** :عدد طلبات التزود التي تمت الإستجابة لها بالإيجاب (ولو جزئيا) / عدد طلبات التزود الواردة بمختلف أنواعها.
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على عدد الطلبات المنجزة خلال فترة معينة والعدد الجملي لطلبات التزود في نفس الفترة بالرجوع إلى قائمة كشوفات في الطلبات الواردة على مكتب الضبط الفرعي للإدارة ومن خلال منظومة التصرف في المخزون.
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: العدد الجملي للطابات الصادرة والعدد الجملي للطلبات التي تمت الإستجابة لها (كليا أو جزئيا) وذلك بالرجوع للإحصائيات الصادرة عن التطبيقة الإعلامية الصادرة عن مكتب الضبط الفرعي وبالرجوع إلى التطبيقة الإعلامية المتوفرة لدى المصلحة المكلفة بالتصرف في المخزون.

- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إدارة التصرف في ميزانية وزارة المالية الإدارة الفرعية للتصرف في المخزون والمعدات والتجهيزات.
  - 6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95%
  - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

# III. قراءة في نتائج المؤشر

## 1. تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم تحديد بقانون المالية 2016 89% كنسبة منشودة للمؤشر وذلك مقارنة بما تم انجازه لسنة 2014 من خلال تقليص في مدة الاستحقاق التي تم ذكرها في التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2015 غير انه تم انجاز 89%سنة 2015 وهي نتيجة جيدة.

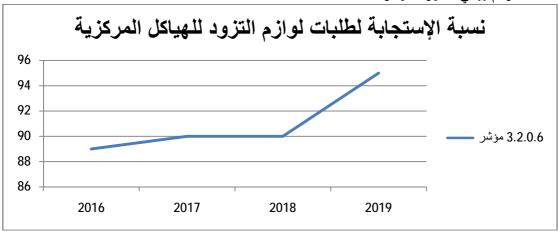
## 2. سلسلة النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

	يرات	تقد	ق.م		انجازات		۳ ، <sub>-</sub> . ۱۱	Arresta de la carta de la cart
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	الهدف: تحسين التصرّف في الميزانية
95	90	90	89	ı	ı	-	%	المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات لوازم التزود للهياكل المركزية
97	95	95	90	-	-	-	%	مؤشر 1.3.2.0.6: ينسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود.
93	85	85	88	-	-	-	%	مؤشر فرعي2.3.2.0.6: نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود.

#### 3. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- لايعكس هذا المؤشرمستوى التنفيذ الصحيح للطلبات في الآجال وذلك لارتباطه بالإعتمادات المتوفرة وتوفر المعدات أو اللوازم بالمخزون.
- لا يعكس هذا المؤشر نسبة الطلبات التي تمت دراستها وعدم تلبيتها وذلك لعدم استحقاق الطلبات أو عدم توفر المخزون.

## 4. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حرص مصلحة التصرف في المخزون على عملية الجرد الدورية.
  - المتابعة الشهرية لتتفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة.
- دعوة كافة مصالح الوزارة (المركزية والخارجية) للتقيد بقانون المالية فيما يتعلق بالحاجيات التي يتم طلبها عن طريق طلبات التزود.
  - اعتماد نظام معلوماتي يوفر معلومات حول مدى استحقاق طلبات التزود.

- 1. رمز المؤشر: 4.2.0.6
- 2. تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية
  - 3. تاريخ تحيين المؤشر: 2016/10/10.

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة و المساندة
  - 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
- 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
- 4. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى تنفيذ جميع مشاريع البناءات المبرمجة من خلال احتساب النسبة المئوية الإجمالية لإنجاز دراسة و أشغال المشاريع الوزارية
  - 5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات:

ü مؤشر فرعى عدد 1: نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات.

**نا** مؤشر فرعي عدد 2: نسبة تنفيذ مشاريع البناءات.

#### Ⅱ. الخصائص الفنية للمؤشر

## 1. طريقة احتساب المؤشر:

- نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات = عدد مشاريع الدراسات المنجزة (بصرف النظر عن نسبة التقدم) / عدد مشاريع الدراسات المبرمجة.
- نسبة تنفيذ مشاريع البناءات = عدد مشاريع البناءات المنجزة (بصرف النظر عن نسبة التقدم) / عدد مشاريع البناءات المبرمجة.
- نسبة تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الوزارية = (نسبة تنفيذ مشاريع الدراسات + نسبة تنفيذ مشاريع البناءات) 2/(2.
  - 2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية.
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بإدارة البناءات المدون في محاضر الاجتماعات.
- 4. **طريقة تجميع البيانات والمعطيات لإحتساب المؤشر:** العدد الجملي للمشاريع المنجزة بصرف النظر عن نسبة نقدم الأشعال حسب المتابعة الفنية من قبل الإدارة العامة، العدد الجملي للمشاريع المبرمجة

في إطار قانون المالية، نسبة تقدم الدراسة يتم الحصول عليها من خلال عمليات تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبناءات والمدونة في محاضر الإجتماعات.

- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري (الإدارة العامة للبناءات)
  - 6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
  - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90 % سنة 2017 / 90 % سنة 2019.
    - 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للبناءات.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

## 1. سلسلة النتائج ( الإنجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

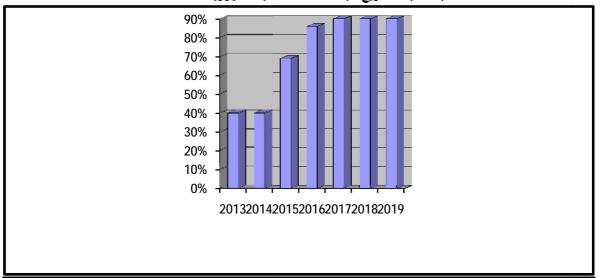
	التقديرات		ق.م		الإنجاز			
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	
90%	90%	90%	86%	69%	40 %	40%	%	المؤشر

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

شهدت نسبة تنفيذ المشاريع المركزية للبناءات في السنوات الأخيرة تغييرا نسبيا وذلك نتيجة تغيير الأولويات بالنسبة لبعض المشاريع وعدم إمكانية الإنجاز من الناحية الفنية بالنسبة للبعض الآخر ووجود بعض الإشكالات العقارية، إلا أنه على مستوى البرمجة بميزانية وزارة المالية لسنة 2016 تم الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات التي من شأنها أن تعطل إنجاز المشاريع، وذلك لتحسين الإنجازات على مستوى المؤشر.

## رسم بياني لتطور المؤشر

نسبة تنفيذ مشاريع البناءات ذات الصبغة الوزارية



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة المالية.
- إدراج برمجة المشاريع المركزية بميزانية الوزارة ضمن جدول أعمال اللجنة الفنية للبنايات بوزارة المالية، قصد دراسة إمكانية إنجاز هذه المشاريع من عدمها على المستوى الفنى.
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع وزاري قبل برمجتة بالميزانية، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.

## 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

# u عدم الأخذ بعين الإعتبار القيمة المالية للمشاريع الوزارية:

حيث أنه توجد مشاريع ذات قيمة مالية هامة وتتطلب دراسة دقيقة وتعيين مكتب مراقبة فنية ومكاتب دراسات وتحتسب نسبة تقدمها بنفس الطريقة التي يتم استخدامها لاحتساب نسبة تقدم مشاريع ذات قيمة مالية متواضعة.

# 6. أهمية المشاريع المركزية المرتبطة بالمؤشر:

مقارنة بمشاريع البناءات الجديدة الجهوية التي تقوم بمتابعة دراستها أشغالها الإدارة العامة للبناءات وكذلك مشاريع التهيئة والصيانة التي تقوم بدراستها والإشراف على إنجاز أشغالها إدارة البناءات، تعتبر المشاريع المركزية، أقل أهمية من حيث العدد وكذلك القيمة المالية والإعتمادات المرسمة بالميزانية، إذ أنه لا يختزل المهام الموكلة لإدارة البناءات.

- 1. رمز المؤشر:1.3.0.6
- 2. تسمية المؤشّر: نسبة إنجاز البرنامج السنوى لتدخل الهيئة.
  - 3. تاريخ تحيين المؤشر:ماي 2016

## I. الخصائص العامة للمؤشر:

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
- 3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشّر في إحتساب نسبة التقارير الأولية للرّقابة والتدقيق والمذكرات الموجهة إلى الوزير والصّادرة عن الهيئة خلال السّنة مقارنة بعدد المهمّات الصادرة في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار المهمّات التي صدرت في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.

- 4. نوع المؤشر:مؤشر نشاط
- 5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعليّة
- 6. التفريعات: يمكن تفريع البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة حسب التقسيم التاليّ:
  - حسب طبيعة المراقبة: مراقبة معمقة، تقييم، متابعة، بحث....
- حسب طبيعة الهياكل التي تم تفقدها: مصالح تابعة لوزارة المالية، منشآت ومؤسسات عموميّة، هياكل أخرى...

# II.الخصائص الفنية للمؤشر:

## 1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير الأوّليّة والمذكرات لمهمات التفقّد الصادرة عن الهيئة والمبرمجة خلال السنة +عدد تقارير المهمّات التي صدرت في شأنها أذون بمأموريّة قبل غرّة جانفي من نفس السنة.

عدد مهمات الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة + عدد المهمّات التي صدرت في شأنها أذون بمأموريّة قبل غرة جانفي من السنة ولم يقع إستكمالها في ذلك التاريخ.

تجدر الإشارة أنه تم على مستوى طريقة إحتساب المؤشر إعتماد تسمية "عدد مهمات الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة"عوضا عن عدد مهمات الرقابة المدرجة ضمن البرنامج السنوي، وذلك لأن البرنامج السنوي يتضمن بالأساس مهمّات مبرمجة بصفة مسبقة، ويمكن لوزير المالية عند الاقتضاء الإذن بإنجازمهمّات غير مدرجة ضمن البرنامج السنوي والتي يتم إعتبارها لتعويض بعض المهمات المبرمجة.

ومن ناحية أخرى تقوم الهيئة، بطلب من السيد وزير المالية، بإنجاز مهمات محورية ومحددة في الزّمن وذلك بمقتضى إذن بمأمورية، وتعدّ الهيئة بخصوص هذه المهمّات تقارير رسمية تكون أحيانا في شكل مذكّرات. ويستوجب في هاته الحالة إحتسابها ضمن نسبة إنجاز البرنامج السنوي.

- 2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر: إحصائيات
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر: إحتساب عدد التقارير الأوّليّة والمذكرات الصّادرة أثناء السّنة مع الأخذ بعين الإعتبار المهمّات التي صدرت في شأنها أذون بمأموريّة خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.
  - مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية.
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر:95%
    - 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج:رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

# III.قراءة في نتائج المؤشر:

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

	تقديرات			إنجازات			, 91	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة	
%95	%95	% 90	% 85	% 84	% 81,94	غیر متوفر	نسبة مائويّة	المؤشِّر 1.3.0.6: نسبة إنجاز المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية

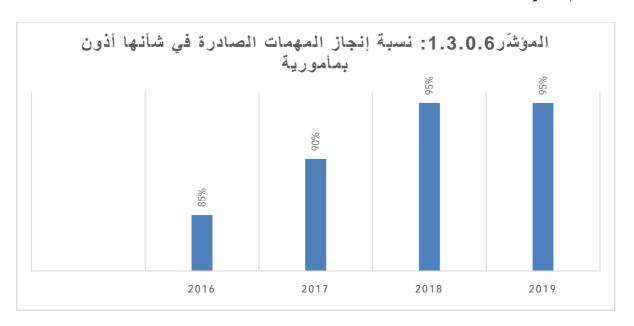
#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

بلغت الإنجازات الخاصة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2015 نسبة 84%، مقابل تقديرات ب 80%أي بنسبة إنجاز تقدرب 105%

ويعود تحقيق هذه النسبة بالأساس إلى قيام الهيئة بإعداد تقارير أو مذكّرات إلى السيّد وزير الماليّة في آجال محدّدة، وكذلك إلى الأخذ بعين الإعتبار للتقارير الصادرة خلال سنة 2015 بالنسبة للمهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة لسنة 2015 وتم الشروع في تنفيذها دون إستكمالها خلال نفس السنة. وقد بلغ عدد التقارير الصادرة بعنوان المهمات المذكورة سابقا 8 تقارير.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة إنجاز البرنامج السنوي بعنوان سنة 2015 (دون إحتساب المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل سنة 2015) \$82,1%.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقد، والجدول الزمني تقع المصادقة عليها من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.
  - تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات من طرف رئيس الهيئة وأو رئيس الدائرة.
    - الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولى لمهمة التفقد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية.
      - والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.

# 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة،
- شروع الهيئة في إنجاز مهمّات تفقّد وتدقيق دوناستكمالها خلال نفس السنة.

- 1. رمز المؤشر:2.3.0.6
- 2. تسمية المؤشّر:نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي
  - 3. تاريخ تحيين المؤشّر:ماي 2016

# I. الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: القيادة والمساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين قدرة أداء هيئة الرّقابة العامّة للماليّة في مجال الرّقابة والتّدقيق.
- 3. تعریف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة الإستجابة لإجراء مهمات تفقد وتدقیق مطلوبة من قبل هیاكل ومصالح الدولة وذلك من خلال إحتساب عدد التقاریر الأوّلیّة لمهمات الرقابة والتدقیق المنجزة من قبل هیئة الرقابة العامّة للمالیّة وغیر المدرجة ضمن برنامج التدخل السنویّ مقارنة بعدد المهمّات المطلوبة من قبل هیاكل ومصالح الدولة.
  - 5 .نوع المؤشر: مؤشّر نشاط
  - 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
    - 7. التفريعات: لا يوجد

# II. التفاصيل الفنية للمؤشّر:

## 1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد تقارير التفقّد الصّادرة خلال السنة

عدد الطلبات الواردة خلال السنة

ملاحظة: لا تأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب هذا المؤشّر إلا المعطيات المتعلقة بطلبات الجهات الرسميّة الواردة على الهيئة والمهمات المنجزة بناء على هذه الطلبات. ولا تأخذ بعين الإعتبار الطلبات الواردة على الهيئة والخاصة بإنجاز مهمات تدقيق حسابات المشاريع.

- 2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر: إحصائيات
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشرات: إحتساب عدد التقارير الأولية والمذكرات الصادرة أثناء السنة
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر: هيئة الرقابة العامة للمالية
    - 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
    - 7. القيمة المستهدفة للمؤشر: %50

## 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيسة هيئة الرقابة العامة للماليّة

# . الله قراءة في نتائج المؤشر:

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			201	إنجازات				
201	201	201	6	2015	2014		الوحدة	
9	8	7	ŭ	2013	2014	2013		
								المؤشّر 2.3.0.6:
								:نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز
%	%	%	%	%	% 50	غير	نسبة مائويّة	مهمات تم طلبها من قبل
50	50	45	40	28,75	70 JU	متوفر		الوزراء أو مسؤولين آخرين
								بالدولة خارج إطار البرنامج
								السنوي

# 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشّر عدد 2 بعنوان سنة 2015 نسبة 28,57%، مقابل تقديرات ب25% أي بنسبة إنجاز تقدر ب25% 25% عدد 2 بعنوان سنة 25% بنسبة إنجاز تقدر ب

وقد تولت الهيئة سنة 2015 إنجاز 4 مهمات مراقبة وتدقيق غير مدرجة بالبرنامج السنوي. علما أن المهام المذكورة كانت بطلب من هياكل ومصالح الدولة.

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



- 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
  - 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
- عدم مواكبة عدد المراقبين للزيادة المستمرّة في حجم نشاط الهيئة خاصّة بالنظر لإرتفاع عدد المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة والتّي تتطلّب حوالي 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائيّة للمموّلين الأجانب.

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

- 1. رمز المؤشر: 3.3.0.6
- 2. تسمية المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات
  - 3. تاريخ تحيين المؤشر:ماي 2016

## I. الخصائص العامة للمؤشر:

- 1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
- 3. تعریف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة المرسلة في الآجال القانونية الواردة في اتفاقيات القروض والهبات.
  - 4. نوع المؤشر:مؤشر نشاط
  - 5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
    - التفريعات: لا يوجد

# II.التفاصيل الفنية للمؤشر:

## 1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد النقارير النّهائيّة لندقيق حسابات المشاريع التي وقع إرسالها في الآجال التعاقدية

عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع المموّلة بموارد خارجيّة المطلوب إنجازها خلال السنة (\*)

- (\*) بعد طرح عدد المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها وبالتالي يتم تأجيل تدقيق حساباتها إلى السنة المقبلة.
  - 2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
  - 3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشّر: إحصائيات
- 4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لإحتساب المؤشّر: إحتساب عدد الثقارير النهائية المرسلة في الآجال القانونية إلى المموّل الأجنبيّ.
  - 5. مصدر المعطيات الأساسية احتساب المؤشّر: هيئة الرقابة العامة للمالية

- 6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
- 7. القيمة المستهدفة للمؤشّر:90 %
- 8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للماليّة

# III.قراءة في نتائج المؤشر:

## 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

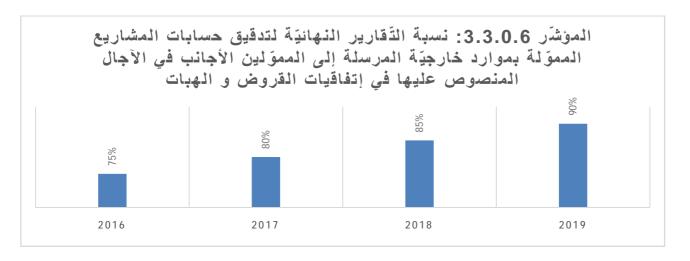
تقديرات			0010	إنجازات					
2019	2018	2017	2016	2016	2015	2014	2013	الوحدة	
% 90	% 85	% 80	% 75	% 67,5	% 60	غير متوفر	نسبة مائويّة	المؤشّر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات	

# 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 3 بعنوان سنة 2015 نسبة 67,5% مقابل

تقديرات بـ 90% أي بنسبة إنجاز تقدربـ75%

# 3. رسم بياني لتطوّر المؤشّر:



# 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كلّ سنة مكاتيب رسميّة إلى الوزارات المشرفة على التصرّف في المشاريع لدعوتها لإرسائل القوائم الماليّة لحسابات هذه المشاريع بعنوان السنة السّابقة في أجل محدّد.
- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولّى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمّة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمراريّة والنجاعة والتّحكم في الآجال.

## 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، إذ تم في بعض الحالات تجاوز الآجال التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع.
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.